[illegible]

[illegible] مالکه

متاعی چند دادم جان خریدم
بحمدالله عجب ارزان خریدم

هذا منتخب من كتاب الاشباه والنظاير مولف عبد الرحمن بن ابى بكر السيوطى

بسم الله الرحمن الرحيم

قال المصنف وهذا الكتاب مشتمل على سبعة فنون الاول فن القواعد
والاصول التى ترد اليها الجزئيات والفروع وهو مرتب على حروف المعجم وهو
معظم الكتاب ومهمه وقد اعتنيت فيه بالاستقصاء والتتبع والتحقيق و
اشبعت القول فيه واوردت فى ضمن كل قاعدة ما للائمة العربية فيها من
مقال وتحرير وتنكيت وتهذيب واعتراض وانتقاد وجواب وايراد وطرزتها
بما عذب من المشكلات من اعراب الايات القرانية والاحاديث النبوية والابيات
الشعرية وتراكيب العلماء فى تصانيفهم المروية وحشوتها بالفوايد ونظمت فى سلكها
فرايد القلايد الثانى فى الضوابط والاستثناآت والتقسيمات وهو مرتب على
الابواب لاختصاص كل ضابط بباب وهذا هو احدى الفروق بين الضابط والقاعدة
تجمع فروعا من ابواب شتى والضابط يجمع فروع باب واحد وقد تختص القاعدة
بالباب وذلك اذا كانت امرا كليا منطبقا على جزئياته وهو الذى يعبرون
عنه بقولهم قاعدة الباب كذا وهذا ايضا يذكر فى هذا الفن لا فى الفن الاول وقد
يدخل فى الفن الاول قليل من هذا الفن وكذا من الفنون بعده لاقتضاء الحال
ذلك الثالث فن بناء المسائل بعضها على بعض وقد الفت فيه قديما تاليفا
لطيفا مسمى بالسلسلة كما سمى الجوينى تاليفه فى الفقه بذلك والف الزركشى كتابا
فى الاصول كذلك وسماه سلاسل الذهب الرابع فن الجمع والفرق الخامس فن
الالغاز والاحاجى والمطارحات والممتحنات وجمعتها كلها فى فن لانها متقاربة
كما اشار اليه الاسنوى فى اول الغازه السادس فن المناظرات والمجالسات

والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات والمكاتبات
السابع فن الافراد والغرايب وقد افردت كل فن بخطبة وتسمية ليكون كل فن
[illegible] تاليفا مفردا ومجموع السبعة هو كتاب الاشباه والنظاير فدونك مولفا
تشد اليه الرحال وتتنافس فى تحصيله فحول الرجال والى الله سبحانه الضراعة ان
يسر لى فيه نية صحيحة وان يمن فيه بالتوفيق والاخلاص ولا يضيع ما بذلته
فيه من تعب الجسد والقريحة فهو الذى لا يخيب لديه اجير ولا يرد داعيه قال ابو القسم
الزجاجى فى اماليه حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبرى قال حدثنا ابو حاتم
السجستانى حدثنى يعقوب بن اسحق الحضرمى حدثنا سعيد بن مسلم الباهلى حدثنا
ابى عن جدى عن ابى الاسود الدؤلى قال دخلت على على بن ابى طالب عليه السلام فرايته
مطرقا مفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المومنين قال انى سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت
ان اصنع كتابا فى اصول العربية فقلنا ان فعلت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه
اللغة ثم اتيته بعد ثلث فالقى الى صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله
اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن حركة المسمى والحرف ما
انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال لى تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا
الاسود ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمر وشىء ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل
العلماء فى معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء وعرضتها
عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت فيها ان وان وليت ولعل وكان ولم
اذكر لكن فقال لى لم تركتها فقلت لم احسبها منها فقال بلى هى منها فزدها فيها
فن القواعد والاصول العامة وهو الفن الاول من كتاب الاشباه والنظاير ولا
يحتاج الى افراده بخطبة اكتفاء بخطبة الكتاب لقرب العهد بها وهو المسمى بالمصاعد

العليّة في القواعد النحوية حرف الهمزة الاتباع قالوا كل فعل على فعل بكسر العين
وعينه حرف حلق يجوز فيه كسر الفاء اتباعا لكسر العين نحو نعم وبئس ومنه اتباع
حركة فاء كلمة لحركة فاء اخرى لكونها قرنت معها وسكون عين كلمة لسكون عين
اخرى او حركتها لحركتها كذلك قال ابن دريد في الجمهرة تقول ما سمعت له حِسًّا
اذا اُفردتَ فاذا قلت ما سمعت له حسا ولا جرسا كسرت الجيم على الاتباع وقال الفارابي
في ديوان الادب يقال رجس نجس فاذا افردوا قالوا نجس ومنه اتباع الكلمة في التنوين
لكلمة اخرى منونة صحبتها كقوله تعالى وجئتك من سبأ بنبأ يقين انا اعتدنا للكافرين
سلاسلا واغلالا وسعيرا في قراءة من نون الجميع وحديث انفق بلالا ولا تخف من
ذي العرش اقلالا ومنه اتباع كلمة لاخرى في فك ما استحق من الادغام كحديث
ابتكن صاحبة الجمل الادبب تنبحها كلاب الحوأب فك الادبب وقياسه الادب اتباعا
للحوأب ومنه اتباع كلمة في ابدال الواو فيها همزة لهمزة في اخرى كحديث ارجعن
مأزورات غير مأجورات والاصل موزورات لانه من الوزر وقال ابو علي الفارسي في
التذكرة ولا يصح ان يكون القلب فيه من اجل الاتباع لان الاول ينبغي ان يجيء على القياس
والاتباع يقع في الثاني وانما ما رودات على باجل والعرايا والعشايا لا دلالة فيه لان
غدايا في جمع غدوة مثل حق وحراير وكنه وكناين ومنه اتباع كلمة في ابدال واوها
ياء لياء اخرى كحديث لا دريت ولا تليت والاصل تلوت لانه من التلاوة ومنه اتباع ضمير
المذكر لضمير المؤنث كحديث اللهم رب السموات السبع وما اظللن ورب الارضين
وما اقللن ورب الشياطين وما اضللن والاصل اضلوا بضمير المذكور لان الشياطين
من مذكر من يعقل وانما انث اتباعا لاظللن واقللن وكذا قوله في حديث المواقيت
هن لهن اصله لهم اي لاهل ذي الحليفة وما ذكر معها وانما قيل لهن اتباعا لقوله هن

ومنه اتباع اليزيد للوليد في ادخال اللام عليه في قول الشاعر رايت الوليد بن
اليزيد مباركا الاتساع عقد له ابن جني بابا في الاصول فقال اعلم ان الاتساع ضرب
من الحذف الا ان الفرق بينهما انك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه
باعرابه وفي الحذف تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الاعراب و
الاتساع العامل فيه على حاله وانما تقيم المضاف اليه مقام المضاف والظرف مقام
الاسم فالاول نحو واسأل القرية والمعنى اهل القرية ولكن البر من امن والثاني نحو صيد
عليه يومان والمعنى صيد عليه الوحش في يومين وولد له ستون عاما والمعنى
ولد له الولد ستين بل مكر الليل والنهار ونهاره صايم وليله قايم ويا سارق
الليلة اهل الدار والمعنى مكر في الليل صايم في النهار سارق في الليلة قال وهذا
الاتساع في كلامهم اكثر من ان يحاط به قال وتقول سرت فرسخين يومين ان شئت
جعلت نصبهما على الظرف وان شئت مفعولان على السعة وعلى ذلك تقول سير
به فرسخين يومان فتقيم يومين مقام الفاعل وقال في موضع اخر ان بابي المفعول له
والمفعول معه نصبا على الاتساع اذ كان حقهما ان لا يفارقهما حرف الجر ولكنه
حذف فيهما ولم يجريا مجرى الظروف في التصرف وفي الاعراب وفي اقامتهما مقام الفاعل
فذلك ترك العرب لذلك انهما بابان وضعا في غير موضعهما وان ذلك اتساع منهم فيهما
لان المفعولات كلها تقدم وتوخر وتقام مقام الفاعل وتقع مبتدا وخبرا هذا
كله كلام ابن السراج وانا اشبع القول في هذا الباب لقلة من عقد له بابا من النحاة
فاقول قال ابو حيان في شرح التسهيل الاتساع يكون في المصدر المتصرف فينصب مفعولا
به على التوسع والمجاز ولو لم يصح ذلك لما جاز ان يبنى لفعل ما لم يسم فاعله حين قلت ضرب
ضرب شديد لان بناءه لفعل ما لم يسم فاعله فرع عن التوسع فيه بنصبه نصب المفعول به

وتقول الكريم اكرمته زيدا وانا ضارب الضرب زيدا قال في البسيط وهذا الاتساع
ان كان لفظيا جاز اجتماعه مع المفعول الاصلي ان كان له مفعول وان كان معنويا
بان يوضع بدل المفعول به فلا يجتمع معه لانه كالعوض منه حال التوسع نحو قولك
ضرب الضرب على معنى ضرب الذي وقع به الضرب ضربا شديدا فوضعت بدله مصدره
وقيل يجوز الجمع بينهما على ان يكون المفعول منصوبا نصب التشبيه بالمفعول به واذا كان
الاتساع معنى فلا يجتمع بين المتسع فيه والمطلق وفي البسيط ايضا المصادر يتوسع
فيها فتكون مفعولا كما يتوسع في الظروف فتكون اذا جرت اخبارا بمنزلة الاسماء
الجامدة ولا تجري صفة بهذا الاعتبار واذا كان بمعنى فاعل جاز ان تكون صفة
قال واذا توسع فيها وكانت عامة على اصلها لم تثن ولم تجمع بالمصدر او
خاصة نحو ضرب زيد وسير البريد فربما جازت التثنية والجمع انتهى واما الاتساع في
الظرف ففيه مسائل **الاولى** انه يجوز في ظرف الزمان والمكان بشرط كونه متصرفا فلا
يجوز التوسع فيما لزم الظرفية لان عدم التصرف مناف للتوسع اذ يلزم من التوسع فيه
كونه يسند اليه ويضاف اليه وذلك ممنوع في عادم التصرف وسواء في المتصرف المشتق
نحو المشتى والصعيف وغيره كاليوم والمصدر المنتصب على الظرف كمقدم الحاج وخفوق
النجم ومنه لقد تقطع بينكم ولا يمنع التوسع اضافة الظرف الى الجملة وفي المقطوع عن
الاضافة المعوض مما اضيف اليه التنوين نحو سير عليه حينئذ **الثانية** اذا توسع في الظرف جعل
مفعولا به مجازا وليس فيه اضمار غير مقرون بفي نحو اليوم سرته وكان عند الاصل
ارادة الظرفية سرت فيه لان الظرف على تقدير في والاضمار يوجب الرجوع الى الاصل
وقال الخضراوي الضماير من الزمان والمكان لم يقع في شيء من كلامهم العربي خبرا
منصوبة كما يقع الظرف فلم يسمع يوم الخميس كان سوى اياه الا ان يقرن بفي فيه هذا

على ان الضماير لا تنتصب ظروفا لان كل ما ينتصب ظرفا يجوز وقوعه خبرا اذا كان
مما يصح عمل الاستقرار فيه قال ولم احدا احدا تنبه على هذا **الثالثة** يضاف الى الظرف
المتوسع فيه المصدر على طريق الفاعلية نحو بل مكر الليل والنهار وعلى طريق
المفعولية نحو تربص اربعة اشهر والوصف كذلك نحو ياسارق الليلة اهل الدار
ويا مسروق الليلة اهل الدار ذكرهما سيبويه قال الفارسي اذا اضيف الى الظرف
لم يكن الا اسما وخرج بالاضافة عن ان يكون ظرفا لان في مقدرة في الظرف وتقديرها
يمنع الاضافة اليه كما لا يجوز ان يحال بين المضاف والمضاف اليه بحرف الجر في
نحو غلام لزيد وقال الخضراوي هذا غير ظاهر لان المضاف يقدر باللام ومن
ومع ذلك لم يمنع من الاضافة قال وقولهم الظرف على تقدير في انما هو تقدير
معنى في وليس المراد انها مضمرة ولا مضمنة ولذلك لم يقتض البناء وقال ابن
عصفور ما قاله الفارسي ضعيف عندي لان الفصل بين المضاف والمضاف اليه بحرف
الجر ملفوظا به وجد في باب لا والنداء فاذا جاز ظاهرا فمقدرا اولى قال نعم العلة
الصحيحة ان يقال الظرف اذا دخل عليه الخافض خرج عن الظرفية الا ترى ان وسطا
اذا دخل عليها الخافض صارت اسما بدليل التزامهم فتح سينها ووسطا المفتوح
السين لا يكون الا اسما والسبب في خروج الظروف بالخفض عن الظرفية الى الاسمية
ما ذكره الاخفش في كتابه الكبير من انهم جعلوا الظرف بمنزلة الحرف الذي ليس باسم
ولا فعل لشبهه به من حيث كان اكثر الظروف قد اخرج منها الاعراب واكثرها
ايضا لا يثنى ولا يجمع ولا يوصف قال فلما كانت كذلك كرهوا ان يدخلوا فيها
ما يدخلون في الاسماء **الرابعة** قد يسند الى المتوسع فيه فاعلا في نحو في يوم عاصف
يوما عبوسا قمطريرا ونائبا عن الفاعل نحو ولد له ستون عاما وصيد عليه الليل

والنهار ويرفع خبر الضرب اليوم فان بعضهم ويوكد ويستثنى منه ويبدأ وان لم
يجز ذلك في الظرف لانه زيادة في الكلام غير معتمد عليها بخلاف المفعول وتوقف في
اجازته صاحب البسيط **الخامسة** ظاهر كلام ابن مالك جواز التوسع في كل ظرف متصرف
وقال في البسيط ليس التوسع مطردا في كل ظروف الامكنة كما في الزمان بل التوسع في
الامكنة سماع نحو نحا نحوك وقصد قصدك واقبل قبلك ولا يجوز في خلف واخواتها
لا تقول ضربت خلفك فتجعله مضروبا وكذا لا يتوسع فيها بجعلها فاعلة كما في الزمان
وانما كان ذلك لان ظروف الزمان اشد تمكنا من ظروف المكان **السادسة** لا يتوسع في الظرف
اذا كان عامله حرفا اسما او اسما جامدا بالاجماع لان التوسع فيه تشبيه بالمفعول به و
الحرف والجامد لا يعملان في المفعول به وهل يتوسع فيه مع كان واخواتها قال ابو حيان
ينبني على الخلاف في كان اتعمل في الظرف ام لا فان قلت لا تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر انه
لا يجوز الاتساع معها لانه يكثر المجاز فيها لانها انما رفعت المبتدأ ونصبت الخبر تشبيها
بالفعل المتعدي الى واحد فعملنا بالتشبيه وهو مجاز فاذا نصبت الظرف اتساعا كان
مجازا ايضا فيكثر المجاز فيمنع منه ونظير ذلك قولهم دخلت في الامر لا يجوز حذف في
لان هذا الدخول مجاز ووصول دخل الى الظرف بغير وساطة في مجاز فلم يجمع عليها مجازان
والذي نص عليه ابن عصفور جواز الاتساع معها كسائر الافعال ويجوز الاتساع مع الفعل
اللازم ومع المتعدي الى واحد بلا خلاف وهل يجوز مع المتعدي الى اثنين او ثلاثة
خلاف فذهب الجمهور الى الجواز وصحح ابن عصفور المنع لانه لم يسمع معهما كما سمع مع الاولين
قالوا يوم الجمعة صمته وقال • ويوما شهدناه سليما وعامرا • ولانه ليس له اصل
يشبه به لانه لا يوجد ما يتعدى الى ثلثة بحق الاصل وباب اعلم وارى نوع من علم و
ارى والحمل انما يكون على الاصول لا على الفروع وصحح ابن مالك الجواز مع المتعدي

الى اثنين والمنع مع المتعدي الى ثلثة لانه ليس لنا ما يشبه به اذ ليس لنا فعل
يتعدى الى اربعة واجاب الجمهور بان الاتساع ليس معتمده التشبيه بدليل جريانه مع
اللازم **السابعة** اذا توسع في واحد لم يتوسع فيه نفسه مرة اخرى مثال ذلك ان
يتوسع فيصف اليه ثم ينصب بنفسه نصب المفعول به توسعا وهل يجوز ان يتوسع في
الفعل اكثر من واحد بان يتوسع معه في الظرف ثم يتوسع في المصدر ان قلنا يتوسع
في اللفظ لم يبعد او في المعنى فيبعد لانه لا يوضع شيئان بدل شيء واحد وذهب بعضهم
الى انه لا يتوسع في شيء من الافعال الا اذا حذف المفعول الصحيح ان كان التوسع
في المعنى وان كان توسعا في اللفظ جاز مطلقا نحو يا سارق الليلة اهل الدار و
سببه ان التوسع في المعنى يجعل المتوسع فيه واقعا به المعنى ولا يكون معنى واحد في محلين
من غير عطف ولا ما يجري مجراه قال ابن جني من اجراء المنفصل مجرى المتصل قولهم
هاء الله اجري مجرى دابة وشابة وكذلك قراءة من قرء ولا تناجوا وحتى اذا اداركوا
فيها ومنه عندي قول الراجز • في اي يومي من الموت افر • ايوم لم يقدر ام يوم قدر
كذا انشده ابو زيد يقدر بفتح الراء وقال اراد النون الخفيفة فحذفها وحذف
نون التاكيد وغيرها من علاماته جار عندنا مجرى ادغام الملحق في انه نقض الغرض
اذ كان التوكيد من مظان الاسهاب والاطناب والحذف من مظان الاختصار لكن
القول فيه عندي انه اراد ايوم لم يقدر ام يوم قدر ثم خفف همزة ام فحذفها والقى
حركتها على راء يقدر فصار تقديره ايوم يقدر ام ثم اشبع فتحة الراء فصار تقديره
ايوم لم يقدر ام فحرك الالف لالتقاء الساكنين فانقلبت همزة فصار يقدر
ام واختار الفتحة اتباعا لفتحة الراء اجراء للاصل مجرى الزايد واجراء الزايد مجرى
الاصل قال ابو حيان من الاول قولهم في النسبة الى تحية تحوي بحذف الياء الاولى وقلب

الثانية واوا اما القلب ففرارا من اجتماع اليا آت واما الحذف فان تحية اجروها ٥
العرب مجرى مية ووزن رمية فعيلة كصحيفة فكما اذا انسبت الى صحيفة تقول صحفى كذ
اذا انسبت الى رمية تقول رموى لانك تحذف ياء المدة وهى المدغمة فى لام الكلمة كما حذ
فى صحيفة واما تحية فالياء الاولى فيها ليست للمدة انما هى عين الكلمة والثانية لام
الكلمة واصلها تحيية ثم ادغم واجرى الاصلى مجرى الزايد لشبههما لفظا لا اصلا فقا
تحوى قال ومثل تحية تئية وهى التمكث قال ولا احفظ لهما ثالثا اذا انتقل الفعل الى
الاسم لزمته احكام الاسماء ذكر هذه القاعدة ابن يعيش فى شرح المفصل ومن ثم
قطعت همزة اصمت اسما للفلاة واصله فعل امر اذا وقع ابن علمين فله خصايص احدها
انه يحذف التنوين من الاول لان العلم مع ابن كشيء واحد نحو جاء زيد بن عمرو وقال ابن
يعيش وسوء فى ذلك الاسم والكنية واللقب كقوله ما زلت اغلق ابوابا وافتحها
حتى اتيت ابا عمرو بن عمار قال فحذف التنوين من ابى عمرو لمنزلته جعفر بن عمار
الثانى يجوز حكاية العلم الموصوف به كقولك لمن قال رايت زيد بن عمرو من زيد بن
عمرو لانهما صارا بمنزلة واحدة ولا يجوز حكاية العلم الموصوف بغيره بل ولا المتبع
من التوابع اصلا الثالث اذا نودى نحو يا زيد بن عمرو وكانت الصفة منصوبة على كل
حال وجاز فى المنادى وجهان احدهما الضم على الاصل والثانى الاتباع فتفتح الدال
من زيد اتباعا لفتحة النون قال ابن يعيش وهو غريب لان حق الصفة ان تتبع الموصوف
فى الاعراب وهنا قد تبع الموصوف الصفة والعلة فى ذلك انهما جعلا لكثرة الاستعمال
كالاسم الواحد ولذلك لا يحسن الوقوف على الاسم الاول ويبتدأ بالثانى فيقال ابن
فلان ذكر ابن يعيش فى قولهم سواء على اقمت ام لم اقعدت ان سواء مبتدا والفعلان
بعده كالخبر لان بهما يتم الكلام وحصول الفايدة قال فكانهم ارادوا اصلاح اللفظ

وتوفية

و توفية حقه وقال الزجاجى الافعال كلها نكرات باتفاق الكل والدليل
على ذلك انها لا تنفك عن الفاعل والفاعل جملة تقع بها الفايدة والجمل كلها
نكرات لانها لو كانت معارف لم يقع بها فايدة قال ابو حيان قال بعض اصحابنا
الذى ظهر بعد البحث ان الاصل فى زيدا فاضرب تنبه فاضرب زيدا ثم حذف
تنبه فصار فاضرب زيدا فلما وقعت الفاء صدرا قدموا الاسم اصلاحا للفظ و
صارت الفاء عاطفة جملة على جملة قال ابن يعيش الفرق بين الاشتقاق والعدل
ان الاشتقاق يكون لمعنى اخر اخذ من الاول كضارب من الضرب فهذا ليس بعدل
ولا من الاسباب المانعة من الصرف لانا نشتق من الاصل لمعنى الفاعل وهو غير معنى الاصل
الذى هو الضرب والعدل هو ان تريد لفظا ثم تعدل عنه الى لفظ اخر فيكون المسموع
لفظا والمراد غيره ولا يكون العدل فى المعنى انما يكون فى اللفظ فكذلك كان سببا
فى منع الصرف لانه فرع عن المعدول عنه انتهى وقال الرمانى العدل ضرب من الاشتقاق
لانه متضمن بتقدير وضعه موضع المشتق منه حكاه فى البسيط واختلف فى وزن الاسماء
الاعجمية فذهب قوم الى انها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الاصلى والزايد وانما
يعرف ذلك بالاشتقاق ولا يتحقق لها اشتقاق فلا يتحقق لها وزن كالحروف و
ذهب قوم الى انها توزن ولا يخفى بعده لتوقف الوزن على معرفة الاصلى والزايد
ولا يتحقق ذلك فى الاعجمية واختلف فى انه هل يقدح الاشتقاق فى كون العلم
مرتجلا فقيل لا لان غطفان من الغطف وهو سعة العيش وعمران وحمدان لهما اصل
وانما الذى يقدح فيه ان يكون موضوعا للمسمى ثم ينقل الى غيره قال صاحب البسيط
والتحقيق ان الاشتقاق يقدح فى الارتجال لان حال الاشتقاق لا بد وان يكون
اشتقاقه لمعنى فاذا سمى به كان منقولا من ذلك اللفظ المشتق لذلك المعنى فلا يكون

مرتجلة الامثال لا تغير من ذلك قولهم شر اهر ذا ناب فابتدوا بالنكرة وجرى مثلا
فاحتمل والامثال تحتمل ولا تغير ومثله قولهم في المثل شيء ما جاء بك يقول الرجل جائه ومجيئه
غير معهود في ذلك الوقت ومن ذلك قولهم في المثل في اكفانه لف الميت وفي بيته يؤتى الحكم
بتقديم الخبر وفيه ضمير يعود الى المبتدأ المتاخر ومن ذلك قولهم اصبح ليل واطرق كرا بحذف
حرف النداء من النكرة لانها امثال معروفة فجرت مجرى العلم في حذف حرف النداء منها قال
المبرد الامثال يستجاز في غيرها لكثرة الاستعمال لها ومن ذلك قولهم هذا ولا زعماتك
اي هذا هو الحق ولا اتوهم زعماتك قال ابن يعيش ولا يجوز ظهور هذا العامل الذي هو
اتوهم لانه جرى مثلا والامثال لا تغير وظهور عامله ضرب من التغيير ومثله كليهما وتمرا
اي اعطني وامرأ ونفسه اي دع امرأ اهلك والليل اي بادرهم وكل شيء ولا شتيمة حر اي ائت
ولا ترتكب شتيمة حر قال ابن يعيش لم تظهر الافعال في هذه الاشياء كلها لانها امثال و
قال ابن السراج في الاصول نعم وبئس وحبذا جعلت كالمثل لا ينبغي ان يستجيز فيها الا ما
اجازوه وقال الزجاجي في الايضاح واما القول في اضافة ذي الى الفعل في قولهم اذهب
بذي تسلم فان هذه اللفظة جرت في كلامهم كالمثل قال الاصمعي تقول العرب اذهب
والله يسلمك واذهبا بذي تسلمان والمعنى اذهبا والله يسلمكما واذهبوا بذي تسلمون
والمعنى اذهبوا والله يسلمكم واذا كانت هذه الكلمة جارية مجرى المثل فان الامثال
تحتمل ما لا يحتمل في غيرها وتنزل كثيرا عن القياس لذلك مجراها في كلامهم واحتمل ذلك
فيها لقلة دورها في الكلام حرف الباء باب الشرط مبناه على الابهام وباب
الاضافة مبناه على التوضيح وهذا لما اريد دخول اذ وحيث في باب الشرط لزمهما ما لا
لازمان للاضافة والاضافة توضحهما فلا يصلحان للشرط فاشترطنا ما ليكفهما
عن الاضافة فيبهمان فيصلح دخولهما في الشرط قال ابن ابي الربيع تركيب العامل مع المعمول

خارج عن القياس فيجب ان يقتصر على موضعه ولا يدعى في غيرها اسم فيه والوارد فيه
باب لا رجل قال ومن الحروف ما هو مركب نحو لولا ذهب اصحابنا الى ان الاسم بعدها لا يرتفع
الا بالابتداء وقالوا ان الحكم قد تغير بالتركيب لان لو لا يليها الا الفعل ولولا هذه
في نحو لولا الغيث لهلكت الماشية لا يليها الا الاسم فهذا وجه من العطاء غير ما
ترى وانت اذا استانفت النظر ونفضت يدك من طاعة العصبية وايقنت ان الحق
لا يعرف بالرجال يوشك ان يلوح لك وجه اخر وذلك ان تكون لا بعد لو دلت على
الفعل المنفي بها فحذف تجريا للايجاز ولزم الحذف للزوم الدلالة ولكثرة الاستعمال
والتقدير لو لم يحصل الغيث لهلكت الماشية فعلى هذا يرتفع الاسم بعد لولا هذه
ارتفاعا من فعل مقدر كما في قوله تعالى اذا السماء انشقت فيكون حكم لو باقيا على
ما كان عليه قبل ودالا على امتناع الشيء لامتناع غيره اذ المعنى لو انقطع الغيث لهلكت
الماشية وقولنا لم يحصل قريب المعنى من قولنا انقطع واشفى ومما يقرب هذا الحذف
حذفهم الفعل بعد لولا التي للتحضيض في نحو قوله لولا الكمي المقنعا اليس قد اجمعوا على ان
التقدير لولا تعدون فكذلك ثمة قال ابن النحاس في التعليقة الفرق بين المتضمن معنى
الحرف وغير المتضمن ان المتضمن معنى الحرف لا يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان
وغير المتضمن يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان كما اذا قلنا في الظرف انه يراد فيه معنى
فانا لا نريد به ان الظرف متضمن معنى في كيف ولو كان كذلك لبني وانما نعني به ان تقوى
الكلام قوة كلام اخر فيه في ظاهره وكذلك يجوز اظهار في الظرف فنقول في خرجت
يوم الجمعة خرجت في يوم الجمعة ولا تقول في اين وكيف مثلا وهل اين ولا اين ولا هل
كيف ولا اكيف قال ابن النحاس في التعليقة قاعدة كل ما تضمن ما ليس له في الاصل
منع شيئا ماله في الاصل ليكون ذلك المنع دليلا على ما تضمنه مثاله نعم وبئس انما

٧ منعاهما التصرف لان لفظهما ماض ومعناهما انشاء المدح والذم في الحال فلما
تضمنا ما ليس لهما في الاصل وهو الدلالة على الحال منعا التصرف لذلك قال وكذلك
فعل التعجب تضمن ما ليس له في الاصل وهو زيادة الوصف والزيادة على بقاء الوصف
الى الحال فمنع التصرف لذلك قاعدة المضمن معنى شيء لا يلزم ان يجري مجراه في كل شيء
ومن ثم جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المضمن معنى الشرط الذي يأتيني فله درهم وكل رجل
يأتيني فله درهم وامتنع في الاختيار جزمه عند البصريين ولم يجيزوا الذي يأتيني احسن
اليه او كل من يأتيني احسن اليه بالجزم الا في الضرورة واجاز الكوفيون جزمه في الكلام
تشبيها بجواب الشرط ووافقهم ابن مالك قال ابو حيان لم يسمع من كلام العرب الجزم في
ذلك الا في الشعر قال في البسيط ليس في علة بناء امس اقوال قال الجمهور انه بني
لتضمنه لام التعريف لوجهين احدهما انه معرفة لدلالته على وقت مخصوص وليس هو احد
المعارف فدل ذلك على تضمنه لام التعريف والثاني انه وصف بما فيه اللام كقولهم لقيته
امس الاحدث وامس الدابر ولولا انه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة لانه
ليس احد المعارف وهذا مما وقعت معرفة قبل نكرته والفرق بين العدل والتضمن ان
المعدول عن اللام يجوز اظهارها معه فلذلك اعرب والمتضمن لها لا يجوز اظهارها معه
كاسماء الاستفهام والشرط المتضمنة لمعنى الحرف ولذلك بني في التضمن وقال ابن الدهان
في الغرة والفرق بين العدل والتضمين ان العدل هو ان تريد لفظا فتعدل عنه
الى غيره كعمر من عامر وسحر من السحر والتضمين ان تحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير
آلة ظاهرة باب جوار وغواش ويقال فيه حالة النصب رأيت جواري
بمنع الصرف بلا خلاف لخفة الفتحة على الياء وفي حالة الرفع والجر تحذف ياؤه ويلحقه
التنوين والاصح انه عوض من الياء ولذا لا يجتمعان قال في البسيط وهذه المسئلة مما

عليها

وم
عليها ويقال اي اسم اذا تم لفظه نقص حكمه اذا نقص لفظه تم حكمه ونقصان لفظه بحذف
يائه واتمام حكمه بلحوق التنوين به قال ابن جني في سر الصناعة اما قولهم هاء الله بان
الهاء صارت عندهم عوضا من الواو والا تراها لا تجتمع معها كما صارت همزة الاستفهام
في آلله انك لقائم عوضا من الواو وقال الشلوبين في شرح الجزولية اما الله بالمد فعلى
ان همزة الاستفهام صارت عوضا من حرف القسم ودليل كونها عوضا انه لا يجمع بينها
وبين حرف القسم فلا يقال أوالله لا فعلن وقال الاندلسي في شرح المفصل يقال ان واو
القسم عوض من الفعل بخلاف الباء فانها ليست عوضا منه ومن ثم جاز اقسمت بالله
ولم يجز اقسمت والله وقال ابن اياز لا يجوز اظهار ان الناصبة بعد حتى لانه جعلت عوضا
منها فلا يجوز اظهارها لئلا يكون جمعا بين العوض والمعوض عنه قاعدة ما كان عوضا
لا يحذف ولهذا لا تحذف ما في اما انت منطلقا انطلقت ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا اما لا
ولا التاء من عدة واقامة واستقامة فاما قوله واقام الصلوة فمما يجب الوقوف
عنده ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر حرف النداء عوضا من ادعو او انادي ولا
حذفها وقال الابذي في شرح الجزولية ان قال قائل لم جاز دخول يا على هذا ولا تدخل
على الالف واللام فالجواب ما قال المازني ان اصل هذا ان تشير به الى واحد حاضر فلما دعوته
نزعت منه الاشارة التي كانت فيه والزمته اشارة النداء فصارت يا عوضا من
الاشارة ومن اجل ذلك لا يقال هذا اقبل لان يا قد صارت عوضا عن الاشارة
التغليب من ذلك تغليب اسم المخاطبين على الغائبين في نحو قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي
خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون لان لعل متعلق بخلقكم لا باعبدوا والمذكر
على المؤنث حتى عدت منهم في وكانت من القانتين والملائكة على ابليس حتى استثني منهم
في فسجدوا الا ابليس ومن التغليب او لتعودن في ملتنا فان شعيبا عليه السلم لم يكن في

٨ ملتهم فقط بخلاف الذين امنوا معهم وقوله يذرؤكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء
والانعام فغلب المخاطبون والعقلاء على الغايبين والانعام قالوا ويغلب المؤنث على
المذكر في مسئلتين احديهما ضبعان في تثنية ضبع للمؤنث وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا
ضبعانان والثانية التاريخ فانهم ارخوا بالليالي دون الايام ذكر ذلك الزجاجي
وجماعة قال ابن هشام وهو سهو فان حقيقة التغليب ان يجتمع شيئان فيجري حكم احدهما
على الاخر ولا يجتمع الليل والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ احدهما وانما
ارخت العرب بالليالي لسبقها اذ كانت اشهرهم قمرية والقمر انما يطلع ليلا قال
ابن فلاح في معنيه العرب تغلب الاقرب على الابعد بدليل تغليب المتكلم على المخاطب و
هما على الغايب في الاسماء نحو انا وانت قمنا وانت وزيد قمتما واستدل بذلك على
ان المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لان الحال اقرب والعرب تغلب الاقرب
على الابعد التغيير يانس بالتغيير ومن ذلك قال ابو حيان باب النسب مبني على ثلث
تغيرات لفظي وهو كسر ما قبل الياء وانتقال الاعراب اليها ومعنوي وهو صيرورته
اسما لما لم يكن له الا ترى ان عليا مثلا يطلق على رجل اسمه علي فاذا نسبت اليه صار
يطلق على رجل ينسب الى علي وحكمي وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشبهة
نحو مررت برجل قرشي ابوه كانك قلت منتسب الى قريش ابوه ويطرد ذلك فيه وان
لم يكن مشتقا وان لم يرفع الظاهر رفع الضمير مستكنا فيه كما يرفعه اسم الفاعل المشتق
فهذه تغيرات ثلث ولما كان فيه هذه التغيرات كثر فيه التغيير والخروج عن القياس
اذ التغيير يانس بالتغيير وقال غيره النسب يغير الاسم تغيرات منها انه ينقله من
التعريف الى التنكير تقول في تميم تميمي والاضافة في غير هذا الباب حكمها ان لا
تعرف ومنها انه ينقله من الجمود الى الاشتقاق والا لما جاز وصف المؤنث به

ولحاقه

ولحاقه التاء ولما عمل الرفع فيما بعده من ظاهر او مضمر ومن ذلك قال ابن يعيش انما اختصت
الاعلام بالحكاية دون ساير المعارف لكثرة دورها وسعة استعمالها في باب الاخبارات
والمعاملات ونحوها ولان الحكاية ضرب من التغيير اذ كان فيه عدول عن مقتضى عمل العامل
والاعلام مخصوصة بالتغيير الا ترى انهم قالوا حيوة ومحبب ومكوزة وشاع فيها الترخيم
دون غيرها من الاسماء لانها في الاصل مغيرة بنقلها الى العلمية والتغيير يونس بالتغيير
التقاص قال ابن يعيش في شرح المفصل ابدلت الهمزة من الهاء في ماء وشاء والاصل
موه وشوه وفي ايهات والاصل هيهات وكان ذلك ضربا من التقاص لكثرة
ابدال الهاء قالوا هن فعلت والمراد ان فعلت وهرت الثوب اي ابرته التقدير ومن التاسع
وفيه مبلحث قال ابن السراج في الاصول الاشياء التي لا يجوز تقديمها ثلثة عشر
الصلة على الموصول والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى الا ما جاء منه على شريطة
التفسير والصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الاسماء والمضاف اليه وما
اتصل على المضاف وما عمل فيه حرف او اتصل به لا يقدم على الحرف وما شبه من هذه
الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم منصوبها على المرفوع والفاعل لا يقدم على الفعل
والافعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها والصفات المشبهة باسماء الفاعلين
والصفات التي لا تشبه اسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه والحروف التي لها صدر
الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه
ولا يقدم التمييز وما بعد الا وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها ولا يقدم مرفوعه على
منصوبه ولا يفرق بين العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه العامل الا الاعتراضات
اما ما يجوز تقديمه فكل شيء عمل فيه فعل متصرف او كان خبرا لمبتدأ سوى ما استثنينا
انتهى كلام ابن السراج زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى وخرج عن هذه القاعدة

باب التصغير فان فيه زادت الحروف وقل المعنى ولهذا قال علم الدين السخاوي • واسماء
اذا ما صغروها • تزيد حروفها شططا وتغلوا • وعاد نقصها اذا زادوا حروفا
يزيد لاجلها المعنى ويعلو • يشير الى مغيربان تصغير مغرب وانيسيان تصغير انسان
وعشيان تصغير عشاء وعشيشية تصغير عشية تلافي اللغة عقد له ابن جني في الخصائص
قال هذا موضع لم اسمع فيه شيئا الا لابي على ذلك انه كان يقول في باب اجمع وجمعاء
وما يتبع ذلك من اكتع وكتعاء وبقيته ان هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما
كان في وزنه منها قال الان باب افعل وفعلاء انما هو للصفات وجميعها يجئ على هذا
الموضع نكرات مثل احمر وحمراء واصفر وصفراء واخرق وخرقاء فاما اجمع وجمعاء فاسمان
معرفتان وليسا بصفتين وانما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكد بها حرف الثاء
الثقل والخفة يعرفان من طريق المعنى ذكر هذه القاعدة ابو البقاء في التبيين قال
فالخفيف من الكلمات ما قلت مدلولاته ولوازمه والثقيل ما كثر ذلك فيه فخفة الاسم انه يدل
على مسمى واحد ولا يلزمه غيره في تحقيق معناه كلفظة رجل فان معناه ومسماه الذكر من بني
ادم والفرس هو الحيوان الصهال ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره ومعنى ثقل الفعل ان
مدلولاته ولوازمه كثيرة فمدلولاته الحدث والزمان ولوازمه الفاعل والمفعول
والتصرف وغير ذلك ثبوت الحدث في اسم الفاعل اقوى من ثبوته في الفعل ذكره
ابن الصايغ في تذكرته قال فعشار زيد هو مفسد متقار بان بخلاف عشا وقد
افسد ولهذا جعل الزمخشري مفسدين من قوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين
حالا موكدة حرف الجيم الجوار قال ابن جني الشيء يعطى حكم الشيء اذا جاوره
كقول بعضهم جحر ضب خرب بالجر وقوله • كبير اناس في بجاد مزمل • والذي عليه
المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا كقوله •

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم • ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع التجاور • ومن ذلك
قولهم هناني ومراني والاصل امراني وقولهم هو جحر نجس بكسر النون وسكون الجيم و
الاصل نجس بفتح النون وكسر الجيم وقرئ ابو حيوة تؤقنون بالهمزة وقال جرير • لحب
الموقدان الى موسى همز الموقدان وموسى على اعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو
المضمومة فهمزت كما قيل في وجوه اجوه وفي وقتت اقتت قال ابن جني في قوله • ايوم
لم يقدر ام يوم قدر • الاصل يقدر بالسكون ثم لما تجاورت الهمزة المفتوحة
والراء الساكنة وقد اجرت العرب الساكن المجاور للمحرك مجرى المتحرك والمحرك مجرى
الساكن اعطاء للمجاور حكم مجاوره ابدلوا الهمزة المحركة الفا كما يبدل الهمزة
الساكنة بعد الفتحة الفا ولزم فتح ما قبلها اذ لا تقع الالف الا بعد فتحة قال وعلى
ذلك قولهم المراة بالالف وعليه خرج ابو علي • كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا •
اصله ترأى بهمزة بعدها الف قال سراقة • ارى عيني ما لم ترأياه • ثم حذفت
الالف للجازم ثم ابدلت الهمزة الفا لما ذكرناه الحركة قال ابن جني باب كمية الحركات
اما في ايدي الناس في ظاهر الامر فثلث وهي الضمة والكسرة والفتحة ومحصولها على تحقيق
ست وذلك ان بين كل حركتين حركة فالتي بين الفتحة والكسرة هو الفتحة قبل الالف
الممالة نحو فتحة عين عالم وكاتب كما ان الالف التي بعدها بين الالف والياء والتي
بين الفتحة والضمة هي التي قبل الف التفخيم نحو فتحة لام الصلوة والزكوة والحيوة وكذلك
قام وعاد والتي بين الكسرة والضمة كسرة قاف قيل وسين سير فهذه الكسرة المشمة
ضما ومثلها ضمة المشمة كسرة نحو قاف النقر وضمة عين مذعور وابن بور فهذه ضمة
اشربت كسرة كما انها في قيل وسير كسرة اشربت ضما فهما لذلك كالصوت الواحد لكن
ليس في كلامهم ضمة مشربة فتحة ولا كسرة مشربة فتحة ويدل على ان هذه الحركات معتدات

اعتداد سيبويه بالف الامالة والف التفخيم حرفين غير الالف المفتوح ما قبلها وقال صاحب
البسيط جملة الحركات المتنوعة اربعة عشرة حركة ثلث للاعراب وثلث للبناء وثلث متوسطة
بين حركتين احدها ما بين الضمة والفتحة وهي الحركة التي قبل الالف المفخمة في قراءة ورش
نحو الصلوة والزكوة والحيوة والثانية بين الكسرة والضمة وهي حركة الاشمام في نحو قيل
وغيض على قراءة الكسائي والثالثة بين الفتحة والكسرة وهي الحركة قبل الالف الممالة
نحو رمى والعاشرة حركة اعراب تشبه حركة البناء وهي فتحة ما لا ينصرف في حال الجر على مذهب
من جعلها حركة اعراب والحادية عشرة حركة بناء تشبه حركة الاعراب وهي ضمة المنادى وفتحة
المبني مع لا على مذهب من جعلها حركة بناء والثانية عشرة حركة الاتباع الثالثة عشرة حركة
التقاء الساكنين الرابعة عشرة حركة ما قبل ياء المتكلم على مذهب من جعله معربا فانه يحكم
بها لتصحيح الياء وليست حركة اعراب ولا حركة بناء قال وانما لقبت الحركات بهذا اللقب لانها
تقلق الحروف بعد سكونها فكل حركة تقلق الحرف نحو اصلها من حروف اللين فاشبهت
بذلك انقلاق المتحرك بعد سكونه وقال المليحي في نظم الفرايد • عددنا جملة الحركات
ستا • وستا بعدها ثم اثنتين • فاعراب ثلث او بناء • ثلث او ثلث بين بين
ومشبهتان والاتباع حاد • واخرى لالتقاء الساكنين • وواحدة مذبذبة ترددت
لدى اخواتها في حيزين • الاصل في تقدير الحروف ان يقدر سا كنا لان الحركة
امر زايد فلا يقدم عليه الا بدليل ومن ثم كان مذهب سيبويه في شاة ان الاصل فيها
شوهة بسكون الواو وصححه لا شوهة بالفتح وفي دم ان وزنه فعل بالسكون لا فعل بالتحريك
وقال ابو البقاء في التبيين انهم لا يريدون بالحركة المنقولة في الوقف في نحو هذا بكر و
مررت ببكر ان حركة الاعراب صارت في الكاف اذ الاعراب لا يكون قبل الطرف وانما يريدون
انها مثلها الحمل على ما له نظير اولى من الحمل على ما ليس له نظير قال ابن فلاح ذهب

البصريون

البصريون الى ان اصل اللهم يا الله حذفت ياء وعوضت منها الميم المشددة في اخره
وقال الكوفيين ليست الميم بعوض بل اصله يا الله امنا اي اقصد بخير فحذفت الهمزة من فعل
الامر واتصلت الميم المشددة باسم الله فامتزجا وصارا الكلمة واحدة ولا يستنكر
تركيب فعل الامر مع غيره بدليل هلم فانها مركبة عند البصريين من حروف التنبيه ولم
وعندنا من هل وام قالوا انما صرنا اليه لانه نظير وما صرتم اليه دعوى بلا دليل قال
ابن يعيش ذهب المبرد الى ان نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لك معربان وليسا
مبنيين مع لا لان اسماء المثناة والمجموعة لا يكون مع ما قبلها اسما واحدا ولم
يوجد ذلك قال ابن يعيش وهذا اشارة الى عدم النظير الحمل على الاكثر قال السخاوي
سال سيبويه الخليل عن رمان فقال لا اصرفه في المعرفة واحمله على الاكثر اذا لم يكن معنى
يعرف به قال السخاوي اذا كان لا يعرف من اي شيء اشتقاقه حمل على الاكثر والاكثر زيادة
الالف والنون وقال ابن يعيش القياس يقتضي زيادة النون في حسان وان لا يصرف
على الاكثر قال ابن عصفور قول سيبويه ان المرفوع بعد لو لا مبتدأ محذوف الخبر اولى
من قول الكسائي انه فاعل باضمار فعل لان اضمار الخبر اكثر من اضمار الفعل والحمل على
الاكثر اولى وقال ابن اياز ذهب الكسائي الى ان حتى في نصب المضارع دائما واذا
وقع بعدها الاسم مجرورا كان بتقدير الى وقول البصريين انها حرف جر الاسم دائما واذا
نصب المضارع بعدها كان بتقدير ان ارجح لانه اذا ترددت الكلمة بين ان يكون من
عوامل الاسماء او من عوامل الافعال فجعلها من عوامل الاسماء اولى وذلك لان عوامل
الاسماء في الاصول وعوامل الافعال في الفروع وايضا فعوامل الاسماء هي الاكثر و
من اصولهم الحمل على الاكثر حمل الشيء على نقيضه ذهب ابو سعيد السيرافي الى ان لام
الامر اذا جزمت لان المخاطب موقوف الاخر نحو اذهب فجعل لفظ المعرب كلفظ المبني لانه

مثله في المعنى وحملت عليها لا التي للنهي من حيث كانت ضدها وقال ابن هشام في
تذكرته هذا باب ما حملوا فيه الشيء على نقيضه وذلك في مسائل الاولى لاء النافية حملوها
على ان في العمل في نحو لا طالعا جبلا حسن الثانية رضي عدوها بعلى حملا على سخط
قال الكسائي الثالثة فضل عدوه بعن حملا على نقص ودليل قوله • لاه ابن عمك لا افضلت
في حسب عني قال ابن هشام وهذا مما خطر لي علقوها حملا على علم قال ومن انتم انا الرابعة تسمية
نسينا من انتم • وريحكم من اي ريح الاعاصر • قال ابن جني قال ابو عثمان لا يضاف
ضارب الى فاعل لانك لا تضيفه اليه مضمرا فكذلك لا تضيفه اليه مظهرا قال وجازت
اضافة المصدر الى الفاعل لما جازت اضافته اليه مظهرا قال ابن جني كان ابا
عثمان انما اعتبر في هذا المضمر فقدمه وحمل عليه المظهر من قبل ان المضمر اقوى
حكما في باب الاضافة من المظهر وذلك ان المضمر اشبه بما تحذفه الاضافة وهو التنوين
من المظهر ولذلك لا يجتمعان في نحو ضاربانك وقاتلونه من حيث كان المضمر بلفظه
وقوة اتصاله مشابها للتنوين بلفظه وقوة اتصاله وليس كذلك المظهر لقوته وقوة
صورته الا ترى لا تثبت معه التنوين فتنصبه نحو ضارب زيدا فلما كان المضمر مما يقوى
معه مراعاة الاضافة حمل المظهر وان كان هو الاصل عليه حرف الخاء خلع الادلة
هكذا ترجم على هذا الاصل ابن جني في الخصايص وقال من ذلك ما حكاه يونس من
قول العرب ضرب منٌ منًا اي انسان انسانا ورجل رجلا الا تراه كيف جرد من من الاستفهام
ولذلك اعربها ونحو قولهم في الخبر مررت برجل اي رجل تجردا ايا من الاستفهام ايضا
وعليه بيت الكتاب • والدهر ايتما حال دهارير • اي والدهر في كل وقت وعلى كل حال
دهارير اي متلون ومتقلب باهله وانشدنا ابو علي • الا هيما مما لقيت وهيما • وويحا
لمالم الوتنهن ويحا • واسماء ما اسماء ليلة ادلجت • الي واصحابي باي واينما

قال

قال تجرد اي من الاستفهام ومنعها الصرف لما فيها من التعريف والتانيث وذلك
انه وضعها علما على الجهة التي احلتها فاما قوله وايما لكن ذلك غير ان لك فيه وجهين
احدهما ان تكون الفتحة هي التي في موضع جر ما لا ينصرف لانه جعله علما للبقعة
ايضا فاجتمع فيه التعريف والتانيث وجعل ما زايدة بعدها للتاكيد والاخر ان تكون
فتحة النون من اينما فتحة التركيب وتضم ان الى ما فيبني الاول على الفتح كما حضرموت و
بيت بيت ونحو يقويه في الفتحة ما لا ينصرف في موضع الجر ويدل على انه قد يضم ما
هذه الى ما قبلها ما انشدناه ابو علي عن ابي عثمان • اثورها اصيدكم ام ثوردين
ام بيتكم الجماء ذات القرنين • فقوله اثورما فتح الراء منه فتحة تركيب ثور مع ما بعده كفتحة
راء حضرموت ولو كانت فتحة اعراب لوجب التنوين لا محالة لانه مصروف وبنيت ما
مع الاسم مبقاة على حرفيتها كما بنيت لا مع النكرة في نحو لا رجل والكلام في ويحما هو الكلام
في اثورما واخبرنا ابو علي ان ابا عثمان ذهب في قول الله تعالى انه لحق مثل ما انكم
تنطقون الى انه جعل مثل وما اسما واحدا فبنى الاول على الفتح وهما جميعا عنده في موضع
رفع صفة لحق ومما خلعت عنه دلالة الاستفهام قول الشاعر انشدناه ابو علي • اني
جزوا عامرا سوءا بفعلهم • ام كيف يجزونني السوءى من الحسن • ام كيف ينفع
ما تعطي العلوق به • رئمان انف اذا ما ضن باللبن • تام في اصل الوضع للاستفهام كما
ان كيف كذلك ومحال اجتماع حرفين لمعنى واحد فلا بد ان يكون احدهما قد خلعت
عنه دلالة الاستفهام وينبغي ان يكون ذلك الحرف ام دون كيف حتى كانه قال بل كيف ينفع فجعلها
بمنزلة بل للترك والتحول ولا يجوز ان يكون كيف هي المخلوعة عنها دلالة الاستفهام لانها
لو خلعت عنها لوجب اعرابها لانها انما بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام فاذا زال
ذلك عنها وجب اعرابها كما اعربت من في قولهم ضرب من منا لما خلعت عنها دلالة

الاستفهام ومن ذلك كاف الخطاب للمذكر والمونث نحو رايتك هي تفيد شيئين
الاسمية والخطاب ثم قد تخلع عنها دلالة الاسم في قولهم ذلك واولئك وهالك وابصرك
زيدا وانت تريد ابصر زيدا وليسك اخاك في معنى ليس اخاك وقولهم ارايتك زيدا ما صنع
وحكى ابو زيد بلاك والله وكلاك اى بلى وكلا فالكاف في جميع ذلك حرف خطاب مخلوعة
عن دلالة الاسمية ولا موضع لها من الاعراب ومن ذلك الواو في نحو اكلوني البراغيث
وقاموا اخوتك والالف في قاما اخواك والنون في يعصرون السليط اقاربه
كلها مخلوعة من معنى الاسمية مقتصر فيها على دلالة الجمع والتثنية والتانيث ومن ذلك واو
العطف فيها معنيان العطف ومعنى الجمع فاذا وضعت موضع مع حصلت للجمع وخلع عنها
دلالة العطف نحو قولهم استوى الماء والخشبة وجا البرد والطيالسة ومن ذلك فاء العطف فيها معنيان
العطف والاتباع فاذا استعملت في جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف وخلصت
للاتباع نحو ان تقم فانا اقوم ومن ذلك همزة الخطاب في هاء يا رجل وهاء يا امراة كقولك
هاكَ وهاكِ فاذا الحقتها الكاف جردتها من الخطاب لانه يصير بعدها في الكاف و
تفتح هي ابدا وهو قولك هاك وهاكما وهاءكم ومن ذلك يا في النداء تكون تنبيها ونداء
في نحو يا زيد ويا عبد الله وقد تجرد من النداء للتنبيه المحض نحو قوله تعالى الا يا اسجدوا
كانه قال الا ها اسجدوا وقول ابي العباس اراد يا هولاء اسجدوا وامره ودعنا وكذلك
قول العجاج يا دار سلمى يا اسلمي ثم اسلمي انما هو لقولك ها اسلمي وكذلك قولك هلم
في التنبيه على الامر هذا خلاصة ما ذكره ابن جني في هذا الاصل وقال شيخنا ابو علي في التذكرة
وقال ابو البقاء في التبيين اصل كان واخواتها ان تكون دالة على الحدث ثم خلعت دلالتها
عليه وبقيت دلالتها على الزمان **حرف الراء** الرابط يحتاج اليه في احد عشر موضعا
الاول جملة الخبر وروابطها عشرة اشياء تاتي **الثاني** جملة الصفة ولا يربطها الا الضمير **الثالث**

جملة الصلة ولا يربطها غالبا الا الضمير **الرابع** جملة الحال ورابطها اما الواو او الضمير
او كلاهما **الخامس** المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيدا ضربته او ضربت اخاه
السادس والسابع بدلا البعض والاشتمال ولا يربطهما الا الضمير نحو عموا وصموا كثير
منهم يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وانما لم يحتج بدل الكل الى رابط لانه نفس
المبدل منه كما ان الجملة التي هي نفس المبتدا لا يحتاج الى رابط لذلك **الثامن**
معمول الصفة المشبهة ولا يربط ايضا الا الضمير **التاسع** جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء
ولا يربطه ايضا الا الضمير نحو فمن يكفر منهم فاني اعذبه **العاشر** العاملان في باب
التنازع لا بد من ارتباطهما اما بعاطف كما في قام وقعد اخواك او عمل اولهما في ثانيهما
نحو وانه كان يقول سفيهنا على الله شططا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا
الحادي عشر الفاظ التوكيد الاول وانما يربطها الضمير الملفوظ به نحو جاء زيد نفسه
والزيدان كلاهما والقوم كلهم وساير ما تقدم يجوز ان يكون الضمير فيه مقدرا فائدة
اذا قلت مررت برجل حسن الوجه ففي الرابط ثلثة اقوال احدها قول الكوفيين ان
ال نايبة عن الاضافة اي وجهه فربطت كما ربطت الاضافة الثاني قول البصريين
انه محذوف اي الحسن الوجه منه الثالث قول الفارسي وتبعه ابن الحباز انه ضمير في الصفة
والوجه بدل منه ذكره ابن هشام في تذكرته قاعدة قال الشلوبين في شرح الجزولية
اصل الحذف للرابط انما هو للصفة **حرف الزاي** زيادة حروف المعاني قال الزمخشري
في المفصل حروف الصلة ان وان وما ولا ومن والباء قال ابن يعيش في شرح المفصل
الزيادة والالغاء من عبارات البصريين والصلة والحشو من عبارات الكوفيين والمعني
بالزايد ان يكون دخوله كخروجه من غير احداث معنى وجملة الحروف التي تزاد هي هذه الستة
وقال السخاوي من النحاة من قال في هذه الحروف اذا جاءت صلة لانها قد وصل بها

قبلها من الكلام ومنهم من يقول زايدة ومنهم من يقول لغو ومنهم من يقول توكيد وابى
بعضهم الاهذا ولم يجز فيها ان يقال صلة ولا لغو لئلا يظن انها دخلت لا لمعنى البتة
وقال الرضى فايدة الحرف الزايد فى كلام العرب اما معنوية او لفظية واما فالمعنوية تاكيد المعنى كما
فى من الاستغراقية والباء فى خبر ليس وما فان قيل يجب ان لا تكون زايدة اذا افادت فايدة
معنوية قيل انما سميت زايدة لانها لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد
المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا لما لم تغاير فايدتها العارضة
الفايدة الحاصلة قبلها ويلزمهم على هذا ان يعدوا ان ولام الابتداء والفاظ
التاكيد اسما كانت ولا زوايد ولم يقولوا به وبعض الزوايد يعمل كالباء ومن الزايدتين
وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة من الله لنت لهم واما الفايدة اللفظية فهى تزيين اللفظ
وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهياء لاستقامة وزن الشعر او
حسن السجع او غير ذلك من الفوايد اللفظية ولا يجوز خلوها عن الفوايد اللفظية والمعنوية
معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك فى كلام الفصحاء ولا سيما كلام البارى تعالى و
انبيائه عليهم السلام وقد يجتمع الفايدتان فى حرف وقد تنفرد احديهما من الاخرى
قال ابن اياز من الزايد ما يلزم نحو الفاء فى خرجت فاذا زيد ذهب ابو عثمان الى
انها زايدة مع لزومها واختاره ابن جنى فى سر الصناعة وكذلك قولهم افعله
اثرا ما اى افعله اول شىء فما زايدة لا يجوز حذفها وكذلك الالف واللام فى الان
زايدة فى القول المشهور مع لزومها وكذلك الالف واللام فى الذى والتى وما فى نهما
وان فى خبر عسى قال بعضهم انها زايدة هى لكن مترو ح لا يتقيد بالمصدر ويزول
الاشكال كيف يقع المصدر خبرا عن الجثة فى قولك عسى زيد ان يقوم حتى احتاج ابو على
الى تاويله فى القصريات بحذف المضاف اى عسى زيد ذا القيام فايدة قولهم عجبت

عن لا شىء قال الطيبى فى حاشية الكشاف يجوز فيه الفتح وهو ظاهر والجر وفيه وجهان
احدهما ان تكون لا زايدة لفظا لا معنى اى لا تكون عاملة فى اللفظ وتكون مرادة من
جهة المعنى فتكون صورتها صورة الزايدة ومعنى النفى فيه كقول النابغة • امسى ببلدة
لا عم ولا خال • وقول الشماخ • اذا ما ادلجت وضعت يداها • لها الادلاج ليلة
لا هجوع • لا هجوع صفة لليلة اى ليلة النوم فيها مفقود لان الهجوع النوم والثانى
ان تكون لا غير زايدة لا لفظا ولا معنى كقولهم غضبت من لا شىء وجئت بلا زاد
قال ابو على فلا مع الاسم المكرر فى موضع جر بمنزلة خمسة عشر قد بنى الاسم بلا فى حرف
الشين الشىء اذا اشبه الشىء اعطى حكما من احكامه ومن فروع ذلك الحال لما اشبهت
الظرف عمل فيها حروف المعانى كليت وكان ومنها الف الالحاق لما اشبهت الف التانيث
من حيث انها زايدة ولانها لا تدخل عليها تاء التانيث كانت من اسباب منع الصرف
ومنها سراويل لما اشبه صيغة منتهى الجموع منع الصرف ومنها الشبيه بالمضاف ينصب فى
النداء كالمضاف نحو يا ضاربا زيدا ويا مضروبا غلامه قال ابن يعيش وجه الشبه بينهما
من ثلثة اوجه احدها ان الاول عامل فى الثانى كما كان المضاف عاملا فى المضاف اليه
فان قيل المضاف عامل فى المضاف اليه وهذا عامل نصبا او رفعا فقد اختلفا قيل الشىء
اذا اشبه الشىء من جهة فلا بد ان يفارقه من جهات اخر ولولا تلك المفارقة لكان اياه
فلم تكن المفارقة قادحة فى الشبه الوجه الثانى ان الاسم الاول يختص بالثانى كما ان
المضاف يختص بالمضاف اليه الا ترى ان قولنا يا ضاربا رجلا اخص من قولنا يا ضاربا
الثالث ان الاسم الثانى من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف وقال السخاوى
فى شرح المفصل اذا اشبه الشىء الشىء فى امرين فما زاد اعطى حكمه ما لم يفسد المعنى و
لهذا عملت ما عمل ليس لما اشبهتها فى النفى مطلقا وفى نفى الحال خاصة حرف الصاد

صدر الكلام قال ابن يعيش لا يعمل في الاستفهام ما قبله من العوامل اللفظية الا حروف
الجر وذلك لئلا يخرج عن حكم الصدر وانما عمل فيه حروف الجر دون غيرها لتنزلها
مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم **حرف الضاد** الضرورة قال ابو حيان
لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع ليس هذا
البيت بضرورة لان قائله متمكن من ان يقول كذا ففهم ان الضرورة في اصطلاحهم
هو الالجاء الى الشيء فقال انهم لا يلجئون الى ذلك اذ يمكن ان يقولوا كذا فعلى زعمه
لا توجد ضرورة اصلا اذ ما من ضرورة الا ويمكن ازالتها ونظم تركيب اخر غير
ذلك التركيب وانما يعنون بالضرورة ان ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة
به ولا يقع في كلامهم النثري وانما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ولا يعني
النحويون بالضرورة انه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وانما يعنون ما ذكرناه
والا كان لا توجد ضرورة لانه ما من لفظ الا ويمكن الشاعر ان يغيره انتهى وقال
ابن جني في الخصايص سالت ابا علي هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب
اولا فقال كما جاز ان نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك يجوز لنا ان نقيس شعرنا على
شعرهم فما اجازته الضرورة لهم اجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته علينا واذا
كان كذلك فما كان من احسن ضروراتهم فليكن من احسن ضروراتنا وما كان
من اقبحها عندهم فليكن من اقبحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك **قاعدة**
ما جاء للضرورة يتقدر بقدرها ومن فروعها اذا دعت الضرورة الى منع صرف المنصرف
المجرور فانه يقتصر فيه على حذف التنوين وتبقى الكسرة عند الفارسي لان الضرورة
دعت الى حذف التنوين فلا يتجاوز محل الضرورة بابطال عمل العامل والكوفي
يرى فتحه في محل الجر قياسا على ما لا ينصرف لئلا يلتبس بالمبنيات على الكسر ذكره

في البسيط ومنها لا يجوز الفصل بين اما والفاء باكثر من اسم واحد لان الفاء
لا يتقدم عليها ما بعدها وانما جاز هذا التقديم للضرورة وهي مندفعة باسم
واحد فلم يتجاوز قدر الضرورة ذكره السيرافي والرضي **قاعدة ما لا يؤدي الى**
الضرورة اولى مما يؤدي اليها قال ابن النحاس في التعليقة في قول الشاعر لاه ابن عمك
اختلف الناس فيه هل المحذوف لام الجر دون الاصلية واللام التي هي موجودة
مفتوحة او المحذوف اللام الاصلية والباقية هي لام الجر والاظهر ان الباقية هي لام
الجر لان القول بحذفها مع بقاء عملها يؤدي الى ان يكون البيت ضرورة والقول
بحذف الاصلية لا يؤدي الى ضرورة وما لا يؤدي الى الضرورة اولى مما يؤدي اليها
الضماير ترد الاشياء الى اصولها هذه القاعدة متفق عليها وفيها فروع منها
قال ابن جني الباء اصل حروف القسم والواو بدل منها ولهذا لا تجر الا الظاهر
فاذا دخلت على المضمر ردت الى الاصل وهي الباء فيقال بك لافعلن لان الضماير
ترد الاشياء الى اصولها ومنها اذا اريد وصل مثل لم يك ومن لد بالضمير عادت النون
المحذوفة فيقال لم يكنه ومن لدنه لان الضمير يرد الاشياء الى اصولها ومنها
قال الاندلسي انما التزم دخول تاء التانيث في الفعل المسند الى ضمير المؤنث المجازي
دون المسند الى ظاهره لان الاصل الحاق العلامة والضمير يرد الشيء الى اصله فوجب
ان لا تحذف العلامة لان ذلك خلاف مقتضاه ومنها اذا اتصل بالماضي ضمير
بني على السكون نحو ضربت وضربنا وعلله ابن الدهان بان اصل البناء
البناء السكون والضمير يرد اكثر الاشياء الى اصولها ومنها قال ابن بابشاذ زعم
بعضهم ان لولا مع المضمر حرف جر في التعليل كقولك لولا احسانك لما شكرتك قال ابن
بري في اماليه ولهذا جروا بها المضمر تنبيها على هذا المعنى لان المضمر يعيد الشيء

الى اصله قال ابن يعيش فايدة الاتساع في الظرف تظهر اذا كنيت عنه فان كان ظرفا
لم يكن بد من ظهور في مع مضمره نحو اليوم قمت فيه لان الاضمار يرد الاشياء الى اصولها وان
اعتقدت انه مفعول به على السعة لم تظهر في معه لانها لم تكن منوية مع الظاهر فتقول
اليوم قمته قال الشاعر • ويوما شهدناه سليما وعامرا • لم يظهر في حين اضمره لانه
جعله مفعولا به مجازا ولو جعله ظرفا على اصله لقال شهدنا فيه تنبيه قال السهيلي
قول عبد المطلب • وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك • فيه رد على النحاس والزبيدي
ومن قال بقولهما حيث منعا اضافته الى المضمر لانه يرد الشيء الى اصله واصله اهل
وما وجدنا قط مضمرا يرد معتلا الى اصله الا اعطيتكموه وليس من هذا الباب في
ورده لاصله قال السخاوي في سفر السعادة لا تدخل على المقسم به غير الباء اذا كان مضمرا
لانها الاصل وقال ابن عصفور في شرح المقرب خرج قول الفرزدق واذ ما مثلهم بشر
على ان مثلهم مرفوع الا انه بني على الفتح لاضافته الى غير متمكن كقوله تعالى مثل ما انكم
تنطقون فان قيل كيف يسوغ ذلك والمعنى الذي اضفت اليه مضمر والمضمر يرد الاشياء
الى اصولها فكيف يكون سببا في اخراج مثل عن اصلها من الاعراب الى البناء فالجواب
ان المضمر لا يلزم رده للاشياء الى اصولها في جميع المواضع الا ترى ان التاء بدل
من الواو في تكأة لانه من توكأت اذا اضافوها الى المضمر قالوا هذه تكأتك فلم
يردوها الى اصلها حرف الظاء الظرف والمجرور فيهما مباحث الاول لا بد من
تعلقهما بالفعل او ما يشبهه او ما اول بما يشبهه او ما يشير الى معناه وان لم يكن
شيء من هذه الاربعة موجودا قدر مثال الاول والثاني انعمت عليهم غير المغضوب
عليهم ولا الضالين الثالث وهو الذي في السماء اله لانه مؤول بمعبود الرابع نحو فلان
حاتم في قومه تعلق في بما في حاتم من معنى الجواد ومثال التعلق بالمحذوف والى ثمود

اخاهم صالحا بتقدير وارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والمرسل اليهم
يدل على ذلك وهل يتعلقان بالفعل الناقص فيه خلاف الثاني يستثنى من قولنا لا بد
لحرف الجر من متعلق ستة امور الاول الحرف الزائد كالباء ومن في كفى بالله شهيدا وهل من
خالق غير الله وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا قصرت
عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر والزايد انما دخل في الكلام تقوية
وتوكيدا ولم يدخل للربط الثاني والثالث لعل ولولا عند من جر بهما الرابع رب
في قول الرماني وابن طاهر الخامس كاف التشبيه عند الاخفش وابن عصفور السادس
حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحية الفعل عما دخلن
عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم
الثالث يجب تعلقهما بمحذوف في ثمانية مواضع ان يقعا صفة نحو او كصيب من السماء او
حالا نحو فخرج على قومه في زينته او صلة نحو وله ما في السموات والارض ومن عنده
لا يستكبرون او خبرا نحو زيد عندك او في الدار او مثلا نحو قولهم للمعرس بالرفاء والبنين
باضمار اعرست او يرفعا الاسم الظاهر نحو افي الله شك اعندك زيد او يكون المتعلق محذوفا
على شريطة التفسير نحو ايوم الجمعة صمت فيه والناس القسم بغير الباء نحو والليل اذا يغشى تالله
لاكيدن اصنامكم الرابع هل المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف لا خلاف في تعين الفعل
في بابي القسم والصلة لان القسم والصلة لا يكونان الا جملتين واختلف في الخبر والصفة
والحال فمن قدر الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل في العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل
في الثلثة الافراد واما في الاشتغال فيقدر الفعل في نحو ايوم الجمعة تعتكف فيه والوصف
في ايوم الجمعة انت معتكف فيه وقال ابن النحاس انه على تقدير كون الخبر ظرفا او جارا
ومجرورا سواء قلنا العامل فيه فعل او اسم انا نعتقد ان حذفنا ذلك العامل لما اعتنى منا

ان يجعل الخبر في اللفظ نفس الظرف والمجرور لا الاستقرار ولذلك التزمنا حذف العامل
بعد نقل الضمير الذي كان في العامل الى الظرف والمجرور واستناده فيه وبقي الضمير
مرتفعا بالظرف وبالجار والمجرور كما كان مرتفعا بذلك العامل لنيابة الظرف و
المجرور عن ذلك العامل ولا يجوز اظهار ذلك العامل قال ابو علي اظهار عامل الظرف
شريعة منسوخة تنبيه قال ابن النحاس في التعليقة اختلف النحاة في تقدير عامل
الظرف والمجرور اذا قدما على ان فقال قوم يقدر الاستقرار بعد اسم ان لئلا تكون
قد فصلنا بين ان واسمها بغير الظرف والمجرور وقال قوم لا بل تقدره قبل الظرف و
المجرور ولا يعتد بهذا فصلا لكونه لازم الاضمار ولا يجوز اظهاره السادس في الفرق
بين الظرف المستقر والظرف اللغو قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشية الكشاف
السابع انهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما فلذلك فصلوا بهما الفعل
الناقص من معموله نحو كان في الدار وعندك زيد جالسا وفعل التعجب من المتعجب منه نحو ما
احسن في الهيجاء لقاءك وما اثبت عند الحرب زيدا وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو
فلا تلحني فيها فان بحبها • اخاك مصاب القلب جم بلابله • وبين الاستفهام والقول
الجاري مجرى الظن كقوله • ابعد بعد تقول الدار جامعة • وبين المضاف وحرف الجر
ومجرورهما نحو لله در اليوم من لامها واشتريته بوالله درهم وهذا غلام والله زيد
وبين اذن ولن ومنصوبهما نحو اذن والله نرميهم بحرب • لن ما رايت ابا
يزيد مقاتلا • ادع القتال واشهد الهيجاء • وقدموهما خبرين على الاسم في باب ان
نحو ان لدينا انكالا ان في ذلك لعبرة ومعمولين للخبر في باب ما نحو • وما كل من
وافى منى انا عارف • وما في الدار زيد جالسا وعلى صلة ال نحو وكانوا فيه من الزاهدين
وعلى الفعل المنفي بما نحو • ونحن عن فضلك ما استغنينا • وعلى ان نحو لا خبرها

نحو اما بعد فاني افعل كذا وعلى العامل المعنوي في قولهم اكل يوم لك ثوب وقال
الخفاف في شرح الايضاح الظرف والمجرور اتسع فيهما ووجه ذلك ان جميع الافعال
وما كان على معانيها يدل على الزمان والمكان دلالة تقاينة وان لم يذكرا فان ذكرا
فعلى التاكيد وما كان بهذه الصفة فهو كالمستغني عنه او في حكمه فكانك اذا فصلت
بظرف او مجرور لم تفصل بشيء فايدة قال الجزولي بنو تميم لا تلفظ بخبر لا الا ان يكون
ظرفا قال الشلوبين هذا طريق لا اعلمه من احد ولا نقله عن احد ولا ادري
من اين نقله وان كان له وجه من اتساعهم في الظروف ما لم يتسع به في غيرها
ولكنه غير منقول وهذا ليس موضع القياس لانه اتساع والاتساع منقول
الثامن في تذكرة ابن الصايغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح ينبغي ان
يكون الظرف الذي يلزم به الرفع لما بعده ما كان صفة او صلة نحو مررت برجل
او بالذي معه صقر لما بين الصفة والصلة من المناسبة لانهما لا يكونان
الا بالفعل او المشتق منه فاما الخبر والحال كزيد في الدار ابوه ومررت بزيد في
الدار ابوه فانه يجوز فيه الابتداء والفاعلية فكونه فاعلا لانه يرفع
الضمير كاسم الفاعل بل قوي عند ابي علي وكونه مبتدأ الا ان اسم الفاعل نفسه
يصح فيه ذلك كقولك قايم ابوه على ان ابا علي جعل الجميع شيئا واحدا ولم يفرق
بين الصفة والخبر والحال لانه يجعل الظرف اذا اعتمد مقدرا بالفعل دون الاسم
وكذا ينبغي ان يكون قياسه واما ابن جني فلا يرى ذلك الا في الصفة والصلة وهو
الظاهر من كلام سيبويه **حرف العين** العامل فيه مباحث **الاول** العمل اصل
في الافعال فرع في الاسماء والحروف فما وجد من الاسماء والحروف عاملا فينبغي ان
يسال عن الموجب لعمله كذا في شرح الجمل وقال صاحب البسيط اصل العمل للفعل ثم

لما قربت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ثم لما شبه بهما من طريق التثنية و
الجمع والتذكير والتانيث وهي الصفة المشبهة واما افعل التفضيل فاذا اصبحت من
امتنع منه هذه الاحكام فيبعد لذلك عن شبه الفعل فلذلك لم يعمل في الظاهر **الثاني**
عامل الرفع في الفعل المضارع معنوي على الصحيح بل ادعى بدر الدين بن مالك في تكملة
شرح التسهيل انه لا خلاف فيه وليس كذلك بل الخلاف موجود فقد ذهب الكسائي
الى ان عامله لفظي وهو حروف المضارعة وعلى انه معنوي اختلف فيه فقيل هو تجرده
من الناصب والجازم وعليه الفراء وقيل هو تعريته من العوامل اللفظية وعليه جماعة
من البصريين منهم الاخفش وقال الاعلم ارتفع بالاهمال قال ابو حيان وهو قريب
من الاول وقال جمهور البصريين هو وقوعه موقع الاسم لقولك زيد يقوم كونه
وقع موقع قائم هو الذي اوجب له الرفع وقال ثعلب ارتفع بنفس المضارعة وقال
بعضهم ارتفع بالسبب الذي اوجب له الاعراب لان الرفع نوع من الاعراب قال ابو حيان
فهذه سبعة مذاهب في الرافع للفعل المضارع واحد منها لفظي وثلثة معنوية ثبوتية
وهي الاخيرة وثلثة معنوية عدمية وهي التي قبلها قال وليس لهذا الخلاف فائدة
ولا ينشأ عنه حكم نطقي **الثالث** الخلاف جعله الفراء وبعض الكوفيين عاملا للنصب في
الفعل المضارع بعد او وبعد الفاء وبعد الواو في الاجوبة الثمانية يريدون بذلك
مخالفة الثاني للاول من حيث لم يكن شريكا له في المعنى ولا معطوفا عليه فهو
عندهم نظير لو تركت والاسد لاكلك نصبت الاسد لما لم ترد عطف الاسد على الضمير
اذ لا يتصور ان يكون التقدير لو تركت وترك الاسد لان الاسد لا يقدر عليه فتركه
وكذلك عندهم زيدا امامك وخلفك انما انتصب بالخلاف لان الظرف خلاف المبتدأ
فلذلك لم يرفع كما يرفع قائم من زيد قائم ويرفعون ايضا على المخالفة كقوله على

الحكم الماضي يوما اذا قضى • قضيته ان لا يجور ويقصد • قال الفراء على المخالفة
قال ابن يعيش معنى الخلاف عندهم عدم المماثلة وقال ايضا ذهب الكوفيون الى ان
المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك انا اذا قلنا استوى الماء والخشبة لا
يحسن تكرير الفعل فيقال استوى الماء واستوت الخشبة لان الخشبة لم تكن معوجة
فتستوي فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف قال وهذه قاعدتنا
في الظرف نحو زيد عندك **الرابع** عامل الفاعل ذهب الكوفيين الى ان الفاعل يرتفع
باحداثه الفعل وذهب خلف الاحمر الى ان العامل في الفاعل معنى الفاعلية كذا نقله
عنه ابن عمرون وابن النحاس في التعليقة وذهب هشام الى انه يرتفع بالاسناد قال ابن
فلاح ورد ذلك بان العامل اللفظي مجموع عليه والمعنوي مختلف فيه والمصير الى المجمع عليه
اولى من المصير الى المختلف فيه **الخامس** عامل المفعول ذهب خلف الاحمر الى ان العامل
في المفعول معنى المفعولية نقله ابن فلاح في المغني **السادس** عامل الصفة والتاكيد و
عطف البيان ذهب الاخفش الى انه معنوي وهو كونها تابعة بمنزلة عامل المبتدأ
او الفعل المضارع ذكره في البسيط فائدة قال ابن فلاح في المغني المصدر المؤكد
لا يعمل لعدم تقديره بان والفعل فان كان مما التزم حذف فعله كقولهم سقيا زيدا
ورعيا له ففيه وجهان احدهما ان العامل هو الفعل الناصب للمصدر قياسا على
غيره من المصادر التي لا تقدر بان والفعل والثاني المصدر هو العامل للنيابة عن
الفعل او نقل العمل هو العامل والاكثر ان العامل الظرف انتهى **السابع** اذا امتزج
بعض الكلمات بالكلمة حتى صار كبعض حروفها تخطاها العامل ولذلك تخطى لام
التعريف وهاء التنبيه في قولك مررت بهذا وما المزيدة في قوله تعالى فبما رحمة وعما
قليل وَلا في نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء ولئلا يكون للناس وان لا تفعلوه

قوم من م

الثامن قال الكوفيون لا يمتنع ان يكون الشيء عاملا في شيء والآخر عاملا فيه وبنوا على
ذلك ان المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان قالوا وانما قلنا ذلك لانا وجدنا
المبتدأ لا بد له من خبر والخبر لا بد له من المبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر
ويقتضي صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه قالوا وقد جاء لذلك نظائر منها قوله تعالى
أياما تدعوا فله الاسماء الحسنى فنصب أيا بتدعوا وجزم تدعوا بأيا فكان كل واحد منهما عاملا
في الآخر ومثله أينما تكونوا يدرككم الموت فأينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم بأينما وذلك كثير
في كلامهم ونقل عن الاخفش ان فعل الشرط وفعل الجواب يتجازمان كما قيل في مذهب
الكوفيين في المبتدأ والخبر قال ابن يعيش قال الكسائي قوله تعالى كتاب الله عليكم انه نصب
بعليكم على الاغراء كانه قال عليكم كتاب الله فقدم المنصوب قال ومثله قول الشاعر
ايها المائح دلوي دونكا اي دونك دلوي قال وما قاله ضعيف لان هذه الظروف ليست
افعالا وانما هي نائبة عن الافعال وفي معناها فهي فروع في العمل على الافعال والفروع منحطة
ابدا عن الاصول فاعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الاصل والفرع وذلك لا يجوز
حرف اللام اللبس محذور من ذلك قال في البسيط يضاف اسم الفاعل المتعدي
الى المفعول دون الفاعل لان اضافته الى الفاعل والمفعول تفضي الى اللبس لعدم تعين
المضاف اليه فالتزم اضافته الى المفعول ليحصل بذلك تعين المضاف اليه بخلاف الصفة
المشبهة واسم الفاعل من اللازم فانه لا لبس في اضافته الى فاعله لتعينه فجازت اضافته
لذلك باب الميم ما يجوز تعدده وما لا يجوز وفيه فروع الاول خبر المبتدأ وفيه خلاف فمنهم
من اجازه مطلقا وجزم به ابن مالك ومنهم من منعه واوجب العطف نحو زيد قائم ومنطلق الا
ان يريد اتصافه بذلك في حين واحد فيجوز نحو هذا حلو حامض اي مز وهذا الذي
اضبط قال ابو حيان وهذا اختيار من عاصرناه من الشيوخ الثاني الحال وفيه خلاف

قال في الارتشاف ذهب الفارسي وجماعة الى انه لا يجوز تعدده ويجعلون نحو
قولك جاء زيد مسرعا ضاحكا الحال الاول فقط وضاحكا صفة مسرعا او حالا
من الضمير المستكن وذهب ابن جني الى جواز ذلك وقال ابن مالك في شرح التسهيل
الحال شبيه بالخبر وشبيه بالنعت فكما جاز ان يكون للمبتدأ الواحد والمنعوت الواحد
خبران فصاعدا او نعتان فصاعدا فكذلك يجوز ان يكون للاسم الواحد حالان فصاعدا
وزعم ابن عصفور ان فعلا واحدا لا ينصب اكثر من حال قياسا على الظرف وقال كما لا
يقال قمت يوم الخميس يوم الجمعة كذا لا يقال جاء زيد ضاحكا مسرعا واستثنى المنصوب
بافعل التفضيل فيجوز زيد راكبا احسن منه ماشيا قال فالحال هنا كالظرف يجوز زيد اليوم
افضل منه غدا وزيد خلفك اسرع منه امامك قال وصح هذا في اسم التفضيل لانه
قام مقام فعلين الا ترى ان معنى قولك زيد اليوم افضل منه غدا زيد يزيد فضله
اليوم على فضله غدا الثالث المستثنى والجمهور على انه لا يستثنى باداة واحدة دون
عطف شيئان واجازه قوم نحو ما اخذ احد الا زيد درهما وما ضرب القوم الا بعضهم بعضا
الرابع الظرف وتعدده ممتنع بلا خلاف فقد اتفقوا على ان الفعل لا يعمل في ظرفين
لا يقال مثلا قمت يوم الجمعة يوم السبت لان وقوع قيام واحد في يوم الجمعة و
يوم السبت محال ولهذا قالوا في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم لا يصح ان
يكون اذ ظرفا لينفع لانه لا يعمل في ظرفين الخامس النعت ويجوز تعدده بلا خلاف
السادس عطف البيان ذكر الزمخشري في قوله تعالى ملك الناس اله الناس انهما
عطفا بيان لرب الناس وقال ابو حيان لا احفظ عن النحاة شيئا في عطف البيان هل
يجوز ان يكرر المعطوف في علم واحد لا يجوز ذلك السابع البدل قال ابو حيان في
البحر اما بدل البداء عند من اثبته فيكون فيه الابدال واما بدل الكل وبدل البعض وبدل

19

الاشتمال فلا نص عن احد من النحويين اعرفه في جواز التكرار فيهما ادمنعه الا ان في كلام
بعض اصحابنا ما يدل على ان البدل لا يتكرر وفي البسيط ان قيل تعريف الفاظ التوكيد اجمع
اجمعون وجمع بالاضافة المقدرة كساير اخواتها والدليل على ذلك مراجعة الشاعر لها صلة
قال ان الخليط باك اجمع فاجمع تاكيد المضمر في باك النون تشابه حروف المد واللين من
ستة عشر وجها الاول ان تكون علامة الرفع في الافعال الخمسة كما تكون الالف والواو علامة
الرفع في الاسماء المثناة والمجموعة الثاني انها تكون ضمير الجمع المونث كما تكون الواو ضمير الجمع
المذكر الثالث ان الجازم قد يحذفها في لم يك كما يحذف الواو والياء والالف الرابع
ان الاسمين اذا ركبا وهي في اخر الاسم الاول فانها قد تسكن نحو وستنيوبه وبادنجانة
كما تسكن الياء في معديكرب الخامس انها قد تحذف لالتقاء الساكنين في قوله ولك
اسقني ان كان ماوك ذا فضل كما تحذف الواو والياء والالف لالتقاء الساكنين
السادس ان النون قد تحذف اعتباطا عينا ولاما في منذ ولدن في قوله من لد شولا
كما تحذف الواو عينا ولاما في تبت في احد القولين وفي اخ السابع انها تحذف للطول
في قوله • ابني كليب ان عمي اللذا • كما تحذف الياء للطول من قولهم اشهباب يريدون
اشهيباب الثامن ان الالف تبدل منها في الوقف نحو رايت زيدا واضربا التاسع ان
فيها غنة كما ان في الالف واختيها مدا العاشر انما تكون علامة للجمع لا ضميرا كما تكون
الالف والواو علامة في قوله ويعصرون السليط اقاربه وقوله يلومونني في اشتراء
النخيل قومي وقوله التقتا حلقتا البطنان الحادي عشر انها من حروف الزيادة كما ان
حروف المد واللين من حروف الزيادة الثاني عشر انها تدغم في الواو والياء في قولك
زيد عمرو وزيد يضرب الثالث عشر مصاحبتها حروف المد واللين وحركات الاعراب
في قولك زيدان وزيدون وزيدين وزيد وحذفها يحذف حركات الاعراب في الوقف

في قولك

في قولك زيد الرابع عشر تعاقبهما في المحل الواحد نحو جني نقش وجنى اقش الخامس
عشر حذفها في المحل الواحد الذي تحذف فيه الالف فيجتمع بحذفها اربعة احرف
متحركات نحو عرنتن وعرتن وعلابط وعلبط السادس عشر حذفها لكثرة الكلام بها
كما تحذف الياء كذلك وذلك نحو بلعنبر وبلحرث كما قالوا لا ادر ذكر ذلك ابن الدهان
في الغرة قال فلما كان بين هذه الحروف وبين النون هذه المناسبة زيدت في المضارع
حرف الواو الواسطة قيل فيها ابواب الاول باب المعرب والمبني فقيل ان بينهما
واسطة لا توصف لا بالاعراب ولا بالبناء وذلك في اشياء احدها الاسماء
قبل التركيب ذهب قوم الى انها واسطة لا معربة لعدم موجب الاعراب ولا مبنية لعدم
مناسبة مبني الاصل واختاره ابن عصفور وابو حيان واختار ابن مالك انها مبنية و
اختار الزمخشري انها معربة الثاني المنادى المفرد نحو يا زيد ذهب قوم الى انه واسطة بين
المعرب والمبني حكاه ابن يعيش في شرح المفصل في الصحيح انه مبني الثالث المضاف الى
ياء المتكلم قال ابن يعيش اختلفوا في كسرته فذهب قوم الى انها حركة بناء وليست اعرابا
لانها لم تحدث بعامل ولذلك لا تختلف باختلاف العوامل الا انها وان كانت بناء
فهي عارضة في الاسم لوقوع الياء بعدها واذا كانت عارضة لم تصر الكلمة بها مبنية
ونظير ذلك حركة التقاء الساكنين نحو لم يقم الرجل فهذه الكسرة ليست اعرابا لان لم
لا تعمل الكسر ومع ذلك فالكلمة باقية على اعرابها لكونها عارضة تزول عند زوال
الساكن وهي كالضمة في نحو لم يضربوا والفتحة في نحو لم يضربا في كونها عارضة للواو و
الالف وقد ذهب قوم الى ان هذه الحركة لها حكم بين حكمين وليست اعرابا ولا بناء
اما كونها غير اعراب فلان الاسم يكون مرفوعا او منصوبا وهي فيه واما كونها غير
بناء فلان الكلمة لم توجد فيها شيء من اسباب البناء وورود الشيء مع نظيره مورده

نقيضه قال ابن جني وذلك لضرب بينهما اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة نحو رجل
علامة وامراة علامة ورجل نسابة وامراة نسابة ورجل همزة لمزة وامراة همزة لمزة
ورجل صرورة وفروقة وامراة صرورة وفروقة ورجل هلباجة فقاقة وامرأة كذلك و
هو كثير وذلك ان الهاء في ذلك لم تلحق لتانيث الموصوف بما هي فيه وانما الحقت لاعلام
السامع ان هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية فجعل تانيث الصفة امارة
لما اريد من تانيث الغاية والمبالغة سواء كان الموصوف بتلك الصفة مذكرا ام مؤنثا
ومنها اجتماع المؤنث والمذكر في الصفة المذكرة وذلك نحو رجل خصم وامرأة
خصم ورجل عدل وامرأة عدل ورجل ضيف وامرأة ورجل رضى وكذلك ما فوق
الواحد نحو رجلان رضى وعدل وقوم رضى وعدل قال زهير • متى يشتجر قوم تقل سرواتهم
هم بيننا فهم رضى وهم عدل • وسبب اجتماعهما في هذه الصفة ان التذكير انما
اتاها من قبل المصدرية فاذا قيل رجل عدل فكانه وصف بجميع الجنس مبالغة كما
تقول استولى على الفضل وحاز جميع الرياسة والنبل ولم يترك لاحد نصيبا
في الكرم والجود ونحو ذلك فوصف بالجنس اجمع تمكينا لهذا الموضع وتوكيدا فاكـ
البسيط العلم المعدول كزفر وعمر فيه ثلثة اقوال الاول انه مشتق من المعدول عنه
فعلى هذا يكون منقولا الثاني انه مرتجل غير مشتق لان لفظ المعدول لم يستعمل
في مسمى ثم نقل منه وليس وزن المعدول موافقا لوزن المعدول عنه حتى يكون
منقولا الثالث انه ليس منقولا على الاطلاق ولا مرتجلا على الاطلاق بل شابه
المنقول لموافقة حروف المعدول عنه وشابه المرتجل لاختصاص وزن المعدول بانه لا يوافقه
عنه فيه تم الفن الاول من كتاب الاشباه والنظاير
بحمد الله والحمد لله رب العالمين وصلى
الله على محمد واله
اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلم على سيدنا رسول الله هذا هو الفن الثاني من الاشباه
والنظائر وهو فن القواعد الخاصة والضوابط والاستثناآت والتقسيمات مرتب على
الابواب وسميته بالتدريب **باب الالفاظ** تقسيم ما خرج من الفم ان لم يشتمل على حرف
فصوت وان اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ وان افاد معنى فقول فان كان مفردا فكلمة
او مركبا من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملة او افاد فكلام او من ثلثة فكلم
باب الاسم ضابط تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم فوجدناها
فوق ثلثين علامة وهي الجر وحروفه والتنوين والندا وال والاسناد اليه والاضافة
اليه والاشارة الى مسماه وعود ضمير اليه وابدال اسم صريح منه والاخبار به مع مباشرة
الفعل وموافقة ثابت الاسمية في لفظه او معناه هذا ما في كتب ابن مالك ونعته
وجمعه تصحيحا وتكسيره وتصغيره ذكر هذه الاربعة ابن الحاجب في وافيته وتثنيته
وتذكيره وتانيثه ولحوق ياء النسبة له ذكر هذه الاربعة صاحب اللب واللباب
وكونه فاعلا او مفعولا ذكرهما ابو البقاء العكبري في اللباب وكونه عبارة عن شخص
ودخول لام الابتداء وواو الحال ذكر هذه ابن فلاح في مغنيه وذكر ابن القواس في
شرح الفية ابن معط لحوق الف الندبة به وترخيمه وكونه مضمرا او علما او معرفا
او منكرا او تمييزا منصوبا او حالا **فايدة** الاسماء في الاسناد على اربعة اقسام
قسم يسند ويسند اليه وهو الغالب وقسم لا يسند ولا يسند اليه كالظروف والمصادر
التي لا تتصرف والاسماء الملازمة للنداء وقسم يسند ولا يسند اليه كاسماء الافعال
وقسم يسند اليه ولا يسند كالتاء من ضربت والياء من افعلي والالف من اضربا والواو
من اضربوا والنون من اضربن وايمن ولعمرك قال ابو حيان في شرح التسهيل في المسند

والمسند اليه اقوال احدها المسند المحكوم به والمسند اليه المحكوم عليه وهو الاصح
ثانيها ان كلا منهما مسند ومسند اليه ثالثها ان المسند هو الاول مبتدأ كان او غيره
والمسند اليه الثاني فقام من قام زيد وزيد من زيد قائم مسند والاخير منهما مسند اليه
رابعها عكس هذا فزيد وقائم في التركيبين مسند اليه وهذه المسئلة نظائر احدها
المضاف والمضاف اليه فيهما اقوال اصحهما ان الاول هو المضاف والثاني هو المضاف اليه
وهو قول سيبويه والثاني عكسه والثالث يجوز في كل منهما كل منهما ثانيها البدل والمبدل
منه وفيهما اقوال الاضافة والاصح هنا ان الاول المبدل منه والثاني البدل ثالثها بدل الاشتمال
قال في البسيط وفي تسميته بذلك اقوال احدها لاشتمال الاول على الثاني فان زيدا مشتمل
على علمه والثاني لاشتمال الثاني على الاول لانه دائر بين التعلق بالاول كاعجبني زيد غلامه
والدخول في الاول كاعجبني زيد علمه وحسنه والثالث انه سمي بذلك للقدر المشترك
بينهما وهو عموم الملابسة والتعلق اذ لا ينفك احدهما عن ذلك ضابطة الكلمات التي
تاتي اسما وفعلا وحرفا تتبعها فوصلت ثمانية عشرة كلمة اشهرها على فانها تكون حرف
جر واسما بمعنى العلو قال الشاعر ٭ غدت من عليه بعدما تم ظموها ٭ وفعلا ماضيا من
ومنه ان فرعون علا في الارض ومن تكون حرف جر واسما قال الزمخشري في قوله تعالى فاخرج
به من الثمرات رزقا لكم اذا كانت من للتبعيض فهي في موضع المفعول به ورزقا مفعول
لاجله قال الطيبي واذا قدرت من مفعولا كانت اسما كعن في قوله من عن يميني مرة وامامي
وتكون فعل امر من مان يمين وفي تكون حرف جر واسما بمعنى الفم في حالة الجر ومنه حتى
ما تجعل في في امرأتك وفعل امر من وفى يفي والهمزة تكون حرف استفهام وفعل
امر من وأى واسما في قول بعضهم ان حروف النداء اسماء افعال والهاء المفردة تكون
اسما ضميرا نحو ضربته ومررت به وحرفا في اياه وفعل امر من وهى يهي ولما تكون
حرف نفي جازم بمعنى لم وظرفا نحو لما جاء زيد اكرمته وفعلا ماضيا متصلا بضمير
الغايبين من لم وهل تكون حرف استفهام واسم فعل في بحو حي هل وفعل امر من
وهل يهل وها تكون حرف تنبيه واسم فعل بمعنى خذ ونحو للابل بمد ويقصر وفعل
امر من هاء يهاء وحاشا تكون حرف استثناء واسما مصدرا بمعنى التنزيه
نحو حاشا لله ولهذا قرأ بتنوينه وفعلا ماضيا بمعنى استثنى يقال حاشا
يحاشي وفي الحديث احب الناس الي اسامة قال الراوي ما حاشا فاطمة ولا غيرها وقال
النابغة ولا احاشي من الاقوام من احد ٭ ورب بفتح الراء تكون حرف جر لغة في رب
بضم الراء واسما بمعنى السيد والمالك وفعلا ماضيا يقال رب يرب بمعنى رباه واصلحه
والنون تكون اسما ضميرا نحو قمن وحرفا وهي نون الوقاية وفعل امر من ونى يني و
الكاف تكون حرف جر واسما كما قال في الالفية واستعمل اسما وفعل امر من وكى يكي
وعل تكون حرفا لغة في لعل وفعلا ماضيا من علله اذا سقاه مرة بعد مرة واسما
للقراد المهزول وللشيخ المسن وبلى تكون حرف جواب وفعلا ماضيا يقال بلاه اذا
اختبره واسما لغة في البلاء الممدود وان تكون حرف تاكيد وفعلا ماضيا بمعنى قصر و
بمعنى استطاع والى تكون حرف جر واسما بمعنى النعمة وفعل امر للاثنين من وأل بمعنى
لجأ او امر للواحد مع نون التوكيد الخفيفة في الوقف ذكره ابن الدهان في الغرة
وخلا تكون حرف استثناء وفعلا ماضيا ومنه واذا خلوا الى شياطينهم واسما للرطب
من الحشيش ولات تكون حرف نفي بمعنى ليس وفعلا ماضيا بمعنى صرف واسما للصنم
قد نظمت هذه الكلمات فقلت ورب في النحو كلمات أتت ٭ تارة حرفا وفعلا
واسما ٭ وهي من والها والهمزة هل ٭ رب والنون وفي اعني فما ٭ عل لما وبلى
حاشا الا ٭ وعلى والكاف فيما نظما ٭ وخلا لات وها فيما دووا ٭ والى ان فهم

الكلمة وقال الجمال التستري اذا طارح النحوي اية كلمة هي اسم وفعل ثم حرف
بلا مرا فقل هي ان فكرت في شانها على • وفي بيت لما ظاهر المن افترى • عذت من
عليه قد علاه قدر خالد • على قدر عمرو بالسماحة في الورى • وقل قد سمعت اللفظ
من في محمد • وفي موعدي يا هند لو كان في الكرى • ولما راى الزيدان حالي تحولت
الى شعت لما اخفرا • موارد ها تبني بما قد ذكرته • وان لم اصح بالدليل محررا
ثم رايت في تذكرة ام مكتوم قال ذكر الزين احمد بن قطنا احد من ينسب الى النحو بمصر
كنيته ابن حطران حتى تكون نحرفوا اسما لامراة وانشد • ماذا ابتغت حتى الى حل
العرى • احسبتني جئت من وادي القرى واسما لموضع بيمان قال وقد ذكر ابن دريد
في شعر له حيث قال • فما لكم ان لم تحوطوا ذماركم • سواء ولا ادا بحتي ودلمة
وفعلا لاثنين من الحث باب الفعل ضابط جميع ما ذكره الناس من علامات
الفعل بضع عشرة علامة وهي تاء الفاعل وياؤه وتاء التانيث الساكنة وقد والسين و
سوف ولو والنواصب والجوازم واحرف المضارعة ونونا التوكيد واتصاله بضمير الرفع البارز
ولزومه مع ياء المتكلم الوقاية وتغيير صيغته لاختلاف الزمان ضابط كل الافعال متصرفة
الا ستة نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا كذا قال ابن الخباز في شرح الدرة و
هي اكثر من ذلك وقال ابن الصايغ في تذكرته الافعال التي لا تتصرف عشرة وزاد قلما و
ويدع وتبارك الله ضابط قال ابن فلاح في المغني عدة الحروف سبعون حرفا باطرح المشترك
ثلاثة عشر احادية وهي الهمزة والالف والباء والتاء والسين والفاء والكاف واللام و
والميم والنون والهاء والواو والياء واربعة وعشرون ثنائية وهي آ وام وان
وان واو واي وبل وعن وفي وقد ولي ولا ولم ولن وما ومذ و
مع على راي ومن وها وهل وقط ووي ويا وبقي عليه لو واو على راي الخليل

وتسعة عشر ثلاثية وهي اجل واذن والى والا واما وان وان وايا وبلى
وثم وجير وخلا ورب وسوف وعدا وعلى وليت ونعم وهيا وثلثة
عشر رباعية وهي الا والا واما واما وحاشا وحتى وكان وكلا ولعل
ولما ولولا وهلا وخماسي واحد وهو لكن وقال ابو الحسين بن ابي الربيع في
شرح الايضاح الحروف تاتي على عشرة اقسام احدها ان تدل على معنى في الفعل وهو
السين وسوف الثاني ان تدل على معنى في الاسم وهو الالف واللام الثالث ان
يكون رابطا بين اسمين او فعلين وهي حروف العطف الرابع ان يكون رابطا بين
فعل واسم وهي حروف الجر الخامس ان يربط بين جملتين وهي الكلم الدالة على الشرط
السادس ان تدخل على الجملة مغيرة لفظها دون معناها وذلك ان السابع ان تدخل
على الجملة فتغير معناها دون لفظها وذلك هل وما اشبهها الثامن ان تدخل على
الجملة غير مغيرة لفظها ومعناها وهي لام الابتداء التاسع ان تدخل على الجملة فتغير
لفظها ومعناها وهي ما الحجازية العاشر ان يكون زايدا نحو فبما رحمة من الله و قال
ابو حيان اصل الجملة ان لا يكون لها موضع من الاعراب وانما كان كذلك لانها
اذا كان لها موضع من الاعراب تقدرت بالمفرد لان المعرب انما هو المفرد والاصل في
الجملة ان لا تكون مقدرة بالمفرد والجمل على قسمين قسم لا موضع له من الاعراب وقد
حصرته في اثني عشر قسما الاول ان تقع الجملة ابتداء كلام لفظا ونية او نية لا لفظا
نحو زيد قائم وقام زيد وراكبا جاء زيد فان وقعت اول الكلام لفظا لا نية كان لها
محل من الاعراب نحو ابوه قائم زيد الثاني ان يقع بعد ادوات الابتداء فيشمل ذلك
الحروف المكفوفة نحو انما زيد قائم واذا الفجائية نحو خرجت فاذا زيد قائم وهل وبل
ولكن والا واما النافية غير الحجازية وبينما وبينا نحو هل زيد قائم وما زيد منطلق و

قول الافوه الاودي • بينما الناس على عليائها • وقال • فبينا نحن نرقبه اتانا
الثالث ان تقع بعد ادوات التحضيض نحو هلا ضربت زيدًا الرابع ان تقع بعد
حروف الشرط غير العاملة نحو لولا زيد لاكرمتك ولو جاء زيد اكرمتك على مذهب
سيبويه في لما فانها يذهب الى انها حرف ومذهب الفارسي انها اسم ظرف فتكون
الجملة عنده في موضع جر باضافة الظرف اليه ويقدرها بحين الخامس
ان تقع جوابا لهذه الحروف المشرطية التي لا تعمل نحو المثل السابق السادس
ان تقع صلة لحرف او اسم نحو قام الذي وجهه حسن ونحو قول الشاعر • يسر
المرء ما ذهب الليالي • وكان ذهابهن له ذهابا • السابع ان تقع اعتراضية
نحو قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم الثامن ان تقع تفسيرية نحو قولك
اشرت اليه ان قم وكتبت اليه ان اضرب زيدا التاسع ان تقع توكيدا لما
لا محل له من الاعراب نحو قام زيد قام زيد العاشر ان تقع جواب قسم نحو والله
ان زيدا قائم والله ليخرجن الحادي عشر ان تكون معطوفة على ما لا محل له من الاعراب
نحو جاء زيد وخرج عمرو الثاني عشر الجملة الشرطية اذا حذف جوابها وتقدمها
ما يدل عليه نحو كل العرب انت ظالم ان فعلت التقدير ان فعلت فانت ظالم او تقدمها
ما يطلب بدلا على جوابها نحو والله ان قام زيد ليقومن عمرو فالقسم يطلب ليقومن
دليل على جواب الشرط التقدير ان قام زيد يقم عمرو وقسم له موضع من الاعراب
وينحصر في انواع الاعراب فمنها ما هو في موضع رفع وهو ثمانية اقسام ستة باتفاق
واثنان باختلاف الاول ان تقع خبرا للمبتدا نحو زيد ابوه قائم الثاني ان تقع خبرا
لنفي الجنس نحو لا بيئة قوم يحيى يحيا الثالث ان تقع خبرا بعد ان واخواتها نحو ان
زيدا وجهه حسن الرابع ان تقع صفة لموصوف مرفوع نحو جاء في رجل يكتب غلامه

وليقومن م

الخامس ان تقع معطوفة على ما هو مرفوع نحو جاء في رجل غاسل ويكتب خطا
حسنا السادس ان تقع بدلا من مرفوع نحو انت تاتينا تلمنا في ديارنا هذه الستة
باتفاق والاثنان اللذان فيهما الخلاف السابع الاول ان يكون موضع الفاعل نحو يعجبني
يقوم زيد الثاني الثامن ان يكون في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله نحو قوله تعالى
واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض والصحيح ان الجملة لا تقع موقع الفاعل ولا المفعول الذي
لا يسم فاعله الا ان اقترن بها ما يعبرها واياه في تقدير المفرد ومنها ما هو في موضع نصب

الاولى

وهو ثلثة عشر قسما عشرة باتفاق وثلثة باختلاف الاول الثالث ان يقع خبر لكان واخواتها
نحو كان زيد يخرج ابوه الثاني العاشر ان تقع في موضع المفعول الثاني لظننت واخواتها
نحو ظننت زيدا يقوم اخوه الثالث الحادي عشر ان يقع في موضع المفعول الثالث لاعلمت
واخواتها نحو اعلمت زيدا عمرا ينطلق الرابع الثاني عشر ان يقع خبرا بعد ما الحجازية نحو
ما زيد ابوه قائم الخامس الثالث عشر ان تقع خبر للا نحو لا رجل يصدق السادس ان تقع
في موضع المفعول للقول الذي يحكي به نحو قال زيد عمرو منطلق فعمرو منطلق في
موضع مفعول قال السابع ان تقع في موضع المفعول الفعل المعلق نحو علمت ما
زيد قائم وسالت ايهم افضل الثامن ان تقع معطوفة على ما هو منصوب او موضعه
نصب نحو ظننت زيدا قائما ويخرج ابوه وظننت زيدا يقوم ويخرج التاسع ان تقع
في موضع الصفة لمنصوب نحو قتلت رجلا يشتم زيدا العاشر ان تقع في موضع الحال
نحو قوله وقد اغتدي والطير في وكناتها الحادي عشر ان تكون في موضع نصب على البدل نحو
قولك عرفت زيدا ابو من هو على خلاف في هذا القسم الاخير فقولك ابو من هو في
موضع نصب على البدل من زيد على تقدير مضاف اي عرفت قصة زيد ابو من هو الثاني
عشر ان تقع مصدرة بمذ ومنذ نحو قولك نحو ما رايته مذ خلقه الله ففي هذه

الجملة خلاف ذهب الجمهور الا انها لا موضع لها من الاعراب وذهب السيرافي الى انها
في موضع نصب على الحال الثالث عشر ان تقع مستثنى بها نحو قام القوم الا زيدا
وقالوا ليس خلا لدا ففيهما خلاف ومنها ما في موضع جر وذلك ستة اقسام ثلثة
باتفاق وثلثة باختلاف فالتي باتفاق احدها ان يقع مضافا اليها اسماء الزمان
نحو جئتك يوم زيد امير وقال تعالى يوم يقوم الناس لرب العالمين الثاني ان تقع في
موضع الصفة نحو مررت برجل يكتب مصحفا الثالث ان يقع معطوفة على مخفوض
او ما موضعه خفض نحو مررت برجل كاتب ويجيد الشعر ومررت برجل يكتب ويجيد
والتي باختلاف احدها ان تقع بعد ذو في نحو قول العرب اذهب بذي تسلم وذهب
بعضهم الى انها في محل جر وذهب بعضهم الى انها لا محل لها من الاعراب الثاني ان تقع
بعد اية بمعنى علامة في نحو قول الشاعر • باية قام منطق كل شيء • وخان امانة
الديك الغراب بعضهم الى انها في موضع جر بالاضافة وذهب بعضهم الى انها لا موضع
لها وحدها من الاعراب بل يقدر معها حرف فيكون ذلك الحرف والجملة في موضع جر الثالث
ان تقع بعد حتى الابتدائية نحو قول امرئ القيس • سريت بهم حتى تكل مطيهم • وحتى الجياد
ما يقدن بارسان • ذهب الجمهور الى ان هذه الجملة لا محل لها من الاعراب وذهب الزجاج
وابن درستويه الى انها في موضع جر بحتى ومنها ما هو في موضع جر بحتى ومنها ما هو في
موضع جزم وهو ثلثة اقسام احدها ان تقع بعد اداة شرط عاملة ولم يظهر لها عمل نحو ان
قام زيد يقم عمرو الثاني ان يقع جوابا للشرط العامل نحو ان يقم زيد فعمرو قائم وان يقم زيد
قام عمرو فهاتان الجملتان في محل جزم ولهذا يجوز العطف عليهما بالجزم قال الله تعالى
من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم الثالث ان يكون معطوفة على مجزوم او ما موضعه جزم
نحو ان قام زيد ويخرج عمرو اكرمتهما وقوله تعالى فلا هادي له ويذرهم فذلك اثنان و

اربعون قسما بالمتفق عليه والمختلف فيه انتهى قال السخاوي في شرح المفصل معنى
قولهم الجمع على حد التثنية ان هذا الجمع لا يكون الا لما يجوز تنكيره معرفة وتعريف نكرته
كالتثنية فكما ان التثنية لا تكون الا كذلك فهذا الجمع على حدها المحدود لها ويسمى جمع
السلامة وجمع الصحة لسلامة بناء الواحد فيه وصحته ويسمى الجمع على هجائين لانه مرة بالواو
ومرة بالياء فايدة في تذكرة ابن مكتوم عن تعاليق ابن جني المراد بالثقل هنا ان الالف اخف
الحروف وهي تتحرك ابدا قال في البسيط باب فعلان فعلى كسكران وسكرى وغضبان وغضبى
انما يعرف بالسماع دون القياس ضابط ما لا ينصرف ضربان ضرب لا ينصرف في نكرة ولا معرفة
وضرب لا ينصرف في المعرفة فاذا تنكر انصرف وقد نظم ذلك علم الدين السخاوي فقال • مساجد
مع حبلى وحمراء بعدها • وسكران يتلوه احاد واحمر • فذي ستة لم تنصرف كيفما اتت
سواء اذا ما عرفت او تنكر • وعثمان ابرهيم طلحة زينب • ومع عمر قل حضرموت ليطرد
واحمد فاعدد سبعة جاء صرفها • اذا نكرت والباب في ذاك يحصر قاعدة الاعجمي اذا دخلته
الالف واللام التحق بالعربي فلو سمي رجل بيهود صرف على كل حال اذا قلنا انه اعجمي ياوه
من نفس الكلمة وان قلنا ان ياوه زايدة كيقوم لم ينصرف في المعرفة لانه على وزن يقوم
ضابط يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف للضرورة لانه يرده الى اصله وهو الصرف ويستفيد
بذلك زيادة حرف في الوزن قال في البسيط ويستثنى ما في اخره الف التانيث المقصورة
نحو حبلى ودنيا وسكرى فانه لا يجوز له صرفه اذ لا يستفيد به فايدة لان التنوين يحذف الالف
فيؤدي الى الاتيان بحرف ساكن وحذف حرف ساكن ويستثنى ايضا افعل منك عند الكوفيين
فانهم لا يجيزون صرفه لملازمته منك الدالة على المفاضلة فصار لذلك بمنزلة المضاف
ومذهب البصريين جواز صرفه لاستفادة زيادة حرف ووجود من لا يمنع من تنوينه كالم
يمنع من تنوين خيرا منه وشرا منه وهما بوزن افعل في التقدير قال في البسيط

المعارف سبعة انواع المضمرات والاعلام واسماء الاشارة والموصولات وما عرف باللام
وما اضيف الى واحد من هذه الخمسة والنكرة المقصودة بقصد النداء وزاد قوم الفاظ التوكيد
اجمعون واجمع وجمعاء وجمع وقال انها صيغ مرتجلة وضعت لتاكيد المعارف لخلوها
عن القراين الدالة على التعريف من خارج وتقدير المعرف الخارجي بعيد فايدة في تذكرة
ابن الصايغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح قد يرد العلم جنسا معرفا باللام التي لتعريف
الجنس وذلك بعد نعم وبئس فتقول نعم العمر عمر بن الخطاب وبئس الحجاج حجاج بن يوسف
لان نعم لا تدخل الا على جنس معرف وقد يجعل العلم جنسا منكرا وذلك بعد لا نحو لا هيثم
الليلة للمطي وقضية ولا ابا حسن لها قال ابن يعيش اكثر النحويين يسمي صلة الموصول صلة
وسيبويه يسميها حشوا اي انها ليست لصلة وانما هي زيادة يتم بها الاسم ويوضح معناه قال
الاندلسي يطلق الصلة بالاشتراك عندهم على ثلثة اشيا صلة الموصول وهذا الحرف
صلة اي زايد وحرف الجر صلة بمعنى وصلة كقولك مررت بزيد فالباء صلة اي وصلة
فايدة ذهب قوم الى ان تعريف الموصولات بالالف واللام ظاهرة في الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما و
ومنوية في من وما ونحوهما والصحيح ان تعريف الجمع بالصلة ونظير ذلك المنادى نحو يا رجل
قيل تعرف بالخطاب وقيل باللام المحذوفة وكان يا اينبت منابها قال الابدي في شرح الجزولية
وهو الصحيح الا ترى انك تقول انت رجل قايم ولا يتعرف رجل بالخطاب فكان يا رجل في الاصل
تجتلب له ال للحضور ثم اختصرت ولذا التزمت يا ولم تحذف لئلا يتوالى الحذف ولانها صارت
عوضها انتهى قال ابن الضايع في شرح الالفية تلخيص القول في حذف العايد ان
يقال اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا ان كان مرفوعا فاما ان يكون مبتدأ او غيره ان
كان غير مبتدأ لم يجز الحذف وان كان مبتدأ فاما ان يعطف عليه او يعطف على غيره واما لا في
الاول لا يحذف والثاني اما ان يصلح ما بعده للصلة او لا في الاول لا حذف والثاني اما ان يقع صدرًا

واما لا بان تستقل او لا او لا فهما في الثاني لا حذف والاول اما ان تطول الصلة او لا الثاني
يجوز في اي لا في غيرها والاول يجوز مطلقا وان كان منصوبا فاما بفعل او وصف فاما بغيرهما
ان كان بغيرهما لم يجز الحذف وان كان بهما فاما متصل او منفصل المنفصل لا يحذف والمتصل
اما ان يكون في الصلة ضمير غيره لم يحذف والا فان كان من باب كان لم يحذف والا حذف
فان كان مجرورا فاما باسم او بحرف فان كان باسم فاما وصفا او غيره ان كان غيره لم يحذف
وان كان وصفا فاما عاملا او لا ان لم يكن عاملا فلا حذف وان كان فاما بحرف او
غيره ان كان بغيره فلا حذف وان كان بحرف فاما ان تماثل جار الضمير لفظا ومعنى وعملا
او لا ان لم تماثل لا يحذف وان تماثل في ذلك كله جاز الحذف انتهى

باب المعرف بالاداة

ضابط قال في البسيط تنقسم اللام الى تسعة اقسام احدها لتعريف الجنس لقولهم الرجل خير
من المراة اي اذا قوبل جنس الرجال بجنس النساء كان جنس الرجال افضل والا فكم امراة خير
من رجل الثاني لتعريف عهد وجودي بين المتكلم والمخاطب كقولك قدم الرجل وانفقت
الدنيا والمعهود بينك وبين المخاطب وفي التنزيل كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى
فرعون الرسول وقوله ان جاءه الاعمى لان المراد به عبد الله بن مكتوم الثالث
لتعريف عهد ذهني كقولك اكلت الخبز وشربت الماء ودخلت السوق فانه لا يمكن حمله
على ارادة الجنس ولا على المعهود في الوجود لعدم العهد بين المتكلم والمخاطب فلم يبق الا
حمله على الاشارة الى الحقيقة باعتبار قيامها بواحد في الذهن الا ان هذا التعريف قريب
من النكرة لان حقيقة التعريف انما يكون باعتبار الوجود نكرة لانه لم يقصد مسمى
معهود في الوجود ولهذا قال المحققون ان نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
صفة لكونه لم يقصد مسمى معهود اي في الوجود الرابع لتعريف الحضور كقولك هذا
الرجل وهو يصحب اسم الاشارة وقياس يا ايها الرجل وما شاكله ان يكون لوجود القصد اليه

بالنداء الخامس ان يكون بمعنى الذي اذا اتصلت باسم فاعل او مفعول السادس ان تكون
عوضا من تعريف الاضافة نحو مررت بالرجل الحسن الوجه فالقياس ان لا تجتمع الالف و
اللام والاضافة الا ان الاضافة اذا لم تعرف احتيج الى الالف واللام ليجري الصفة للمعرفة
السابقة السابع ان تكون زايدة في الاعلام الثامن ان تكون تحسينية والتعريف بغيرها
كلام الذي والتي التاسع ان تكون للمح وقال المهلبي نعلم فللتعريف ستة اوجه اذا الام
زيدت على اول الاسم حضور تفخيم وجنس ومعهد ومعنى الذي ثم الزيادة في الاسم
فايدة فينة معرفة اسم من اسماء الزمان تقول لقيته فينة بعد فينة اي الحين بعد
الحين قال ابو زيد الفينة بعد الفينة بالالف واللام فهذا يكون مما اعتقب عليه تعريفان
احدهما بالالف واللام والاخر بالوضع والعلمية وليس كالحسن والعباس لانه ليس بصفة
في الاصل ومثله قولهم للشمس الاهة والالاهة في اعتقاب تعريفين عليه واسماء العدد معارف
اعلام قد يدخلها الالف واللام فيقال الثلثة نصف الستة فيكون مما اعتقب عليه تعريفان
وذكر ابن جني في الخصايص الاول وقال وهو كقولك شعوب والشعوب للمنية وندري و
الندري وذكر المهلبي من ذلك غدوة والغدوة وسنو والسنو وقال المهلبي في نظم الفرايد
قد جاء ما اغنى وسد عن الخبر في حذفه ورد في اثني عشر حال وشرط او جواب مثلا
او حال برد معمول الخبر وجواب لولا ثم وصف بعده او فاعل او نقض نفي
في الاثر او في سؤال في العموم وواو مع وحديث معطوف كفانا من غير مثال
الحال اكثر شربي السويق ملتوتا والشرط سر وربي بزيد ان اطاعني اي ثابت اذا اطاعني
حذف الخبر واقيم الشرط مقامه والجواب لسؤال زيد لمن قال من قام وجواب القسم لعمر الله
لافعلن ومعمول الخبر ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وجواب لولا نحو لولا زيد لاكرمتك و
الوصف اقل رجل يقول ذلك فيقول في موضع خفض صفة لرجل وقد سد مسد الخبر الفاعل

اقائم الزيدان ونقض النفي بلى زيد لمن قال ما عندي احد والسؤال في العموم هل
طعام اي عندكم وواو مع نحو كل رجل وضيعته والعطف نحو نحن بما عندنا وانت بما
عندك راض ضابط قال ابن الدهان في العرة المبتدا لا يعطف عليه خبره بحرف الا
الا بالفاء في موضعين احدهما يلزمه الفاء والاخر لا يلزمه الفاء فاما الذي يلزمه الفاء
ففي موضعين احدهما في بعض الخبر وهو ان يكون المبتدا شرطا جازما بالنيابة و
جزاؤه جملة اسمية او امرية او نهيية نحو من ياتني فله درهم ومن عاد فينتقم الله منه
ومن يتوكل على الله فهو حسبه والثاني اما زيد فقائم واما الذي يجوز دخول الفاء في
خبره ولا يلزم فالموصول والنكرة الموصوفة اذا كانت الصلة او الصفة فعلا او ظرفا
نحو وما بكم من نعمة فمن الله والذي ياتيني فله درهم واللذان ياتيانها منكم
فاذوهما وكل رجل ياتيني فله درهم قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته لم تقع
ما في القران الا على لغة الحجاز ما خلا حرفا واحدا وهو وما انت بهادي العمي عن ضلالتهم
على قراءة حمزة فانها هنا على لغة تميم وزعم الاصمعي ان ما لم تقع في الشعر الا على لغة تميم
بعض النحويين فتصفحت ذلك فوجدته كما ذكر ما خلا ثلثة ابيات منها اثنان فيهما خلاف
قول الفرزدق واذ ما مثلهم بشر والاخر قول رؤبة بن العجاج او رتا في بحرين ما
مثلهما بحران كذا روي بنصب مثلهما وهو مثل قول الفرزدق والثالث وانا الذي
بحرة مسودة يصل الاعم اليكم اقوادها ابناؤها متكنفون اباهم حنقوا الصدور
وما هم اولادها ضابط قال ابن عصفور في المقرب الافعال ثلثة اقسام قسم لا يجوز
بناؤه للمفعول باتفاق وهو الافعال التي لا تتصرف نحو نعم وبئس وقسم فيه خلاف وهو
كان واخواتها المتصرفة وقسم لا خلاف في جواز بنائه للمفعول وهو ما بقي من الافعال
المتصرفة ضابط قال ابن الخباز في شرح الجزولية حق فعل التعجب بناء الفعل لها الا ما

استثنيت لك ولم يتعرض احد لهذا من ذلك لام التعليل لا يقال اكرم لزيد وكذلك الباء ومن
اذا افادتا ذلك ورب لان لها صدر الكلام ومذ ومنذ لانهما ضعيفا التصرف وزاد ابن
اياز الباء الحالية نحو خرج زيد بثيابه فانها لا تقوم مقام الفاعل وكذلك خلا وعدا
وحاشا اذا جررن والمميز اذا كان معه من نحو طبت من نفس لا يقوم شيء من ذلك
مقام الفاعل **ضابط** قال ابن معط في الفية ٭ مسئلة بها امتحان النشاة ٭ اعطي بالمعطي
به الف مائة ٭ وكسي المكسو فروا جبة ٭ ونقص الموزون الفا حبة ٭ قال ابن القواس
هذه المسئلة تذكر في هذا الباب لامتحان النشاة بها ولافادة الرياضة والتدرب ولها اربع صور
الاولى ان يشتغل الفعل واسم الفاعل بالباء نحو اعطي بالمعطي به الف مائة فاعطي فعل
ما لم يسم فاعله ويتعدى في الاصل الى مفعولين والمعطي اسم المفعول وهو مبني لما
لم يسم فاعله ويتعدى ايضا الى اثنين فلا بد لهما من اربعة مفاعيل اثنين لاعطي واثنين
للمعطي اما اعطي فمفعوله الاول مائة والثاني بالمعطي ويتعين رفع المائة باعطي لوجوب
قيامها مقام الفاعل وامتناع قيام الجار والمجرور مقامه مع وجود المفعول به الصريح فالمعطي
في محل النصب على ما كان اولا واما المعطي فمفعوله الاول الف ويتعين رفعه لقيامه مقام الفاعل
والثاني في محل نصب وهو الضمير المجرور بالباء الذي هو به لامتناع قيامه مقام الفاعل كان
تميل فهلا جعلت المائة مرتفعة بالمعطي والالف باعطي اجيب بان الالف واللام لما كانت
في المعطي اسما موصولا بمعنى الذي وما بعدها اسم المفعول وما عمل فيه صلة امتنع رفع الصلة
المائة لامتناع الفصل بين الصلة والموصول باجنبي وهو الف والضمير في به يعود على
الالف واللام في المعطي لان التقدير اعطيت بالثوب المعطي به زيد الفا مائة فلما حذف
الفاعل منها وبينا للمفعول اقيم المائة والالف مقامه **الثانية** ان يجرد من حرف الجر
نحو كسي المكسو فروا جبة فالمكسو مرفوع بالفعل الذي هو كسي وجبة منصوبة لانها مفعول

الثاني في المكسو ضمير يعود الى الالف واللام وهو قائم مقام فاعله وفروا منصوب لانها
المفعول الثاني للمكسو ولا يجوز ان يكون الفرو منصوبا بكسي لامتناع الفصل بين الصلة
والموصول ويجوز ان يرفع الفرو والجبة لقيامهما مقام الفاعل وينصب المكسو والضمير
الذي كان في اسم الفاعل يعود منفصلا منصوبا فيقال كسي المكسو اياه فرو جبة لعدم اللبس
كما يجوز اعطي زيد ادرهم **الثالثة** ان يشتغل الفعل بالباء ويجرد اسم المفعول فيقال
اعطي بالمعطي الفا مائة فيتعين رفع المائة لقيامها مقام الفاعل لا عطي لاشتغال
الفعل عن المعطي بالباء واما الالف فالاولى نصبه لقيام الضمير المستكن مقام الفاعل لعدم
اشتغاله بحرف وينصب المائة ويجوز ان تقام المائة مقام الفاعل وينصب المعطي على العكس
واما الالف فيتعين رفعه بالمعطي لقيامه مقام الفاعل وامتناع قيام الجار والمجرور
مقامه واما نقص الموزون الفا حبة فالاولى ان يحمل بمعنى نقص على ضده وهو زاد وزن
على نظيره وهو نقد والا لم يتصور فيهما ما ذكر لكونهما لا يتعديان الى مفعولين **ضابط**
قال ابن فلاح في المغني لا ينصب الفعل مصدرين ولا ظرفي زمان ولا ظرفي مكان لعدم
اقتضائه ذلك لان الفعل لا يكون مشتقا من مصدرين ولا يعملان مشتقان من مصدر
واحد ولا يكون الفعل الواحد في زمانين او مكانين في حالة واحدة **ضابط** قال ابن
مالك في شرح العمدة ظرف الزمان على اربعة اقسام ثابت التصرف والانصراف و
منفيهما وثابت التصرف منفي الانصراف وثابت الانصراف منفي التصرف اي لازم الظرفية
فالاول كثير كيوم وليلة وحين ومدة والثاني مثاله الآن احدهما مشهور والاخر غير
مشهور فالمشهور سحر اذا قصد به التعيين مجردا عن الالف واللام والاضافة والتصغير
نحو رايت زيدا امس سحر فلا ينون لعدم انصرافه ولا يفارق الظرفية لعدم تصرفه الموافق
له في عدم الانصراف والتصرف عشية اذا قصد بها التعيين مجردة عن الالف

[illegible]

واللام والاضافة فقد عزى ذلك سيبويه الى بعض العرب واكثر العرب يجعلونها عند
ذلك متصرفة والقسم الثالث وهو الثابت التصرف المنفي الانصراف مثال ان
غدوة وبكرة اذا جعلا اسمين فانهما لا ينصرفان للعلمية والتانيث ويتصرفان
فيقال في الظرفية لقيت زيدا امس غدوة ولقيت عمرا امس اول امس بكرة ويقال
في عدم الظرفية سهرت البارحة الى غدوة والى بكرة فلو لم تقصد بعلميته تصرفا وانصرفا
كقولك ما من بكرة افضل من بكرة يوم الجمعة وكل غدوة يستحب فيها الاستغفار و الرابع
وهو الثابت الانصراف المنفي التصرف ما عين من ضحى وسحر وبكرة ونهار وليل وعتمة وعشاء
ومساء وعشية في الاشهر فهذه اذا قصد بها التعيين بقيت على انصرافها والزمت الظرفية
فلم تتصرف والاعتماد في هذا على النقل قال ابن الخباز في شرح الدرة المتكن يطلقه
النحويين على نوعين على الاسم المعرب وعلى الظرف الذي يعتقب عليه العوامل كيوم وليلة
فايدة قال ابن يعيش كما ان الفعل اللازم لا يتعدى الى مفعول به الا بحرف جر كذلك لا
يتعدى الى ظرف من الامكنة مخصوص الا بحرف جر نحو وقفت في الدار وقمت في المسجد قال
ابو الحسن علي بن المبارك البغدادي المعروف بابن الزاهدة • اذا اسم بمعنى الوقت
بني لانه • تضمن معنى الشرط موضعه النصب • ويعمل فيه النصب معنى جوابه • وما بعده
في موضع الجر بالمذهب ضابط قال الاندلسي الظروف التي لا تدخل عليها من حروف الجر
سوى من خمسة عند ومع وقبل وبعد ولدى انتهى قلت وقد نظمتها فقلت • من الظروف
خمسة قد خصصت • بمن ولم يجرها سواها • عند ومع وقبل بعد ولدى • شرح الامام
اللورقي حواها • الاندلسي شارح المفصل المشهور هو الامام علم الدين اللورقي قاعدة
لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان يكون مستثنى نحو ما قام الا زيدا او مستثنى منه نحو ما قام
الا زيدا احد او تابعا له نحو ما قام احد الا زيدا فاضل ضابط قال ابن الدهان في الغرة ليس

ما قام الا زيد فاضل

في المبدلات ما يخالف البدل حكم المبدل منه الا في الاستثناء وحده وذلك انك اذا
قلت ما قام احد الا زيد فقد نفيت القيام عن احد واثبت القيام لزيد وهو بدل منه
قال ايضا الذي ينصب بعد الا ينصب في ستة مواضع الاول الاستثناء من الموجب لفظا
ومعنى نحو قام القوم الا زيدا الثاني ان يكون موجبا في المعنى دون اللفظ نحو ما اكل احد
الخبز الا زيدا لان التقدير يؤدي الى الايجاب فكانه قال كل الناس اكلوا الخبز الا زيدا
الثالث ان يكون للمستثنى منه حال موجبة نحو ما جاء في احد الا راكبا الا زيدا لانه
ايضا يؤدي الى الايجاب فيكون تقديره كل الناس جاؤني راكبين الا زيدا الرابع ان تكرر
الا مع اسمين مستثنين فلا بد من نصب احدهما نحو ما جاءني احد الا زيد الا عمرا او الا
زيدا الا عمرو الخامس ان يقدم المستثنى على المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا
احد السادس الاستثناء من غير الجنس نحو ما في الدار احد الا حمارا قال ابن يعيش خلا
فعل لازم في اصله لا يتعدى الا في الاستثناء خاصة قال ابن السراج في الاصول
لا ينسق على حروف الاستثناء لا تقول قام القوم ليس زيدا ولا عمرا ولا قال الابدي
ومن اصل هذا الباب انه لا يجوز ان يستثنى بالا اسمين كما لا يجوز ان يعطف بلا اسمين لا
تعمل واو المفعول معه في اسمين فاذا قلت اعطيت الناس المال الا عمرا الدينار لم
يجز وكذلك النفي لا يجوز ما اعطيت الناس المال الا عمرا الدينار اذا اردت الاستثناء
وان اردت البدل جاز في النفي ابدال الاسمين وصار المعنى الا عمرا الدينار ومن هنا منع
الفارسي ان يقال ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا لانه لم يتقدم اسمان فتبدل منهما
اسمين وتصح المسئلة عنده ما ضرب القوم احد الا بعضهم بعضا وتصحيحها عند
الاخفش ان تقدم بعضهم واجاز غيره المسئلة من غير تغيير اللفظ على ان يكون البعض
المتاخر منصوبا بضرب اتصال المفعول به لا بدلا ولا مستثنى وانما هو بمنزلة ضرب بعضا

الا بعض القوم قال ابن فلاح في المغني تعلق حرف الجر بالفعل يأتي بسبعة معان تعلق المفعول
به وتعلق المفعول له نحو جئتك للسمن واللبن وتعلق الظرف كاقمت بمكة وتعلق الحال
كخرج بعشيرته وتعلق المفعول معه نحو ما زلت بزيد حتى ذهب وتعلق التشبيه بالمفعول به نحو
قام القوم حاشا زيد وخلا زيد لانها نايبة عن الا والاسم بعدها ينتصب على التشبيه
بالمفعول به فكذا المجرور بعدهن على التشبيه بالمفعول به وتعلق التمييز نحو بالسيد اما
انت من سيد قال الزجاجي في اماليه قال ابو بكر احمد بن الحسين النحوي المعروف
بابن شقير كان زيدا كلا طعامك جايز من كل قول كان اكلا وطعامك زيد جايز من كل
قول واكلا طعامك كان زيد جايز من كل قول كان زيد طعامك اكلا جائز من كل قول
كان طعامك اكلا زيد جايز من قول الكوفيين وخطأ من قول البصريين طعامك اكلا
كان زيد جايز من قول البصريين والكسائي وخطأ من قول الفراء طعامك كان
زيد اكلا جائز من كل قول كان طعامك زيدا اكلا جائز من قول الكوفيين وخطأ من
قول البصريين اكلا كان زيد طعامك جائز من قول البصريين وخطأ من قول
الكوفيين الا على كلامين من قول الكسائي اكلا كان طعامك زيد خطأ من كل
قول طعامك كان اكلا زيد جائز من كل قول كان اكلا زيد طعامك جائز من كل
قول وفي هذا قبح من قول الكوفيين واذا قدمت زيد فقلت زيد كان اكلا
طعامك وزيد اكلا طعامك وزيد اكلا طعامك كان واكلا طعامك زيد كان وزيد
طعامك كان اكلا فهذه كلها جائزة من كل قول فاذا قلت زيد طعامك اكلا
كانا وطعامك اكلا زيد كان جارتا من قول البصريين والكسائي وكانتا خطأ
من قول الفراء لانه لا يقدم معمول خبر كان عليها اذا كان خبر كان مقدما من قبل انه لو
اراد رده الى فعل ويفعل لم يجز عنده والكسائي يجيز تقديمه كما يجيز تقديم الحال فاذا

قلت

قلت طعامك زيد كان اكلا جازت من كل وان قلت زيد طعامك كان اكلا جازت
من كل قول وقولك اكلا زيد طعامك جائزة من قول البصريين وخطأ من قول الكوفيين
وقولك زيدا اكلا كان طعامك جائز من قول البصريين وخطأ من قول الكوفيين الا
الكسائي على كلامين انتهى **ضابط** قال في البسيط الاسماء في الوصف على اربعة اقسام
ما يوصف ويوصف به وهو اسم الاشارة والمعرف بال والمضاف الى واحد من المعارف
اذا كان متصفا بالحدث وما لا يوصف ولا يوصف به وهو نوعان الكنى واللهم عند سيبويه
وما اوغل من الاسماء في شبه الحرف كاين وكم وكيف والمضمرات وما احسن قول الشاعر
اضمرت في القلب هوى شادن • مشتغل بالنحو لا ينصف • وصفت ما اضمرت يوما له
فقال لي المضمر لا يوصف • وما يوصف ولا يوصف به وهو الاعلام وما يوصف به
ولا يوصف وهو الجمل قال ابو النحاس في التعليقة قاعدة الضمير اذا اكد بضمير كان الثاني
المؤكد من ضماير الرفع لا غير سواء كان الضمير الاول المؤكد منصوبا او مجرورا نحو قمت انا ورايتك
انت ومررت به هو قال ابن هشام في تذكرته لنا موطن لا يجوز فيه التكرير اللفظي وذلك
قولك احذر الاسد لا يجوز لك في هذا الكلام ان تكرر الاسم المحذر منه لئلا يجتمع البدل
والمبدل منه لانهم جعلوا التكرار نايبا عن الفعل اقسام العطف ثلثة **احدها** العطف على
اللفظ وهو الاصل نحو ليس بقائم ولا قاعد بالخفض وشرطه امكان توجه العامل الى
المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاءني من امراة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لان
من الزايدة لا تعمل في المعارف وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو
ما زيد الا قائما لكن او بل قاعدا لان في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب وفي
العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ والصواب الرفع على اضمار
مبتدأ **الثاني** العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب وله ثلثة شروط

احدها امكان ظهور ذلك المحل مع الفصيح فلا يجوز مررت بزيد وعمرا لانه لا يجوز مررت عمرا
الثاني ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا الضارب زيدا واخيه لان الوصف المستوفي
لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل الثالث وجود المحرز اي الطالب لذلك
المحل فلا يجوز ان زيدا وعمرو قايمان لان الطالب لرفع عمرو هو الابتداء والابتداء هو التجرد
والتجرد قد زال بدخول ان ضابط العطف على التوهم نحو ان زيدا قايما ولا قاعد بالخفض على
توهم دخول الباء في الخبر وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله
هناك ضابط قال ابن هشام في تذكرته ليس في التوابع ما يتقدم على متبوعه الا المعطوف
بالواو لانها لا ترتيب فيها فايدة قال الابدي في شرح الجزولية لا يجوز عطف الضمير المنفصل
على الظاهر بالواو ويجوز فيما عدا ذلك قال ابن الصايغ في تذكرته واورد شيخنا شهاب الدين
عبد اللطيف على ذلك قوله تعالى ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم واياكم وقوله
تعالى يخرجون الرسول واياكم قال ابن الصايغ وعندي انه ينظر في علة منع ذلك حتى
يتخلص هل هذا داخل تحت منعه فلا يلتفت اليه او ليس بداخل فيدور الحكم مع العلة
والذي يظهر من التعليل ان الواو لما كانت لمطلق الجمع فكان المعطوف مباشرا للعامل و
العامل لا يجوز له العمل في الضمير وهو منفصل مع امكان اتصاله اما في غير الواو فليس
الامر فيها كذلك كقولك زيد قام عمرو ثم هو وقوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى
فجيء الآيتين فيجد المكانين مكاني ثم لان المقصود في الآية الاولى ترتيبها على الزمان
الوجودي مع ارادة كون المخاطب له اسوة عن مضى وكذلك الآية الثانية المقصود
ترتيب المتعاطفين من جهة شرفهما والبداءة بما هو اشنع في الرد على فاعل ذلك واذا تلخص
ذلك لم يكن فيهما رد على الابدي وحمل المنع على ما اذا لم يقصد بتقديم احد المتعاطفين
معنى فايدة في اقسام الواوات قال بعضهم ○ ومتحن يوما ليهضمني هضما ○ على الواو

كم قسم قلت له نظما ○ فقسمتها عشرون نضبا تتابعت ○ فدونكها اني لارسمها
رسما ○ فاصل واضمار وجمع وزايد ○ وعطف ووا والرفع في الستة الاسماء ○ ورب
ومع قدنا بت الواو عنهما ○ وواو في الايمان فاستمع العلما ○ وواو للاطلاق في
والواو الحقت ○ وواو بمعنى او فدونك والحقا ○ وواوات بعد الضمير لغايب ○
وواو في الجمع الذي يورث السقما ○ وواو الهجا والحال واسم لماله ○ وثمانيا من
دون الجمال بريسما ○ وواو في تكسير دار وواو اذ ○ وواو ابتداء ثم عدها تما ○
قال الاعلم في شرح الجمل الدليل على ان البدل في نية تكرار العامل ثلثة شرعي ولغوي و
قياسي فالشرعي قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسالكم اجرا وهم مهتدون و
قال الملا الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن امن منهم واللغوي قول الشاعر ○
اذا ما مات ميت من تميم ○ فسرك ان يعيش فجيء بزاد ○ بخبز او بتمر او بسمن ○ او الشيء
الملفف في البجاد ○ والقياسي يا اخانا زيد لو كان في غير نية النداء فقال يا اخانا
زيدا قال ابن الصايغ في تذكرته نقلت من مجموع بخط ابن الرماح لا يخرج البدل ان يكون
توكيدا او بيانا او استدراكا فالبعض والاشتمال يكونان توكيدا وبيانا والغلط و
البدا والنسيان لا يكون الا استدراكا فالتوكيد يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه ولله على
الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا والبيان اعجبتني الجارية وجهها او عقلها
فايدة قال الجزولي اذا رفعت الاول من نحو يا زيد زيد عمرو فتنصب الثاني من اربعة اوجه
وزاد بعضهم خامسا وهي البدل وعطف البيان والنعت على تاويل الاشتقاق والنداء
المستانف واضمار اعني واضعفها النعت وهو الذي اسقطه لان العلم لا ينعت به فاذا
نصبت الاول فتنصبه من وجه واحد على انه منادى مضاف على تاويلين اما الى المحذوف
دل عليه ما اضيف اليه الثاني وتنصب الثاني على ما كنت تنصبه مع الرفع من الاوجه الخمسة و

التاويل الثاني ان يكون مضافا الى ما بعد الثاني ويكون الثاني توكيدا للاول مقحما بينه
وبين ما اضيف اليه قال ابن فلاح في المغني قال ابو عمرو ان العرب انما نصبت في الاختصاص اربعة
اشياء وهي معشر وال واهل وبنو ولا شك ان العرب قد نصبت في الاختصاص غيرها وعد
ابن النحاس في التعليقة اكثر الاسماء دخولا في هذا الباب هذه الاربعة قال في البسيط ادخلوا
التاء في عدد المذكر وتركها في عدد المونث للفرق وعدم الالباس قال وهذا من غريب لغتهم
لان التاء علامة التانيث وقد جعلت علما للتذكير وهذا الذي قصد الحريري بقوله الموطن
الذي يلبس فيه الذكران براقع النسوان وتبرز ربات الحجال بعمايم الرجال قال ونظيره انهم
جمعوا جمع فعال في المونث بافعل كذراع واذرع وفي المذكر بافعلة كعمود واعمدة كالخاتم
علامة التانيث في عدد المذكر وحذفها من عدد المونث ومما وجهوا به مسئلة العدد ان العدد
قبل تعليقه على معدود مونث بالتاء لانه جماعة والمعدود نوعان مذكر ومونث فسبق
المذكر لانه الاصل الى العلامة ثم جاء المونث فكان ترك التاء علامة له ومسئلة الجمع انهم
قصدوا ان يصير مع جمع المذكر تانيث لفظي ومع جمع المونث تانيث معنوي فيعتدلان
لمقابلة الجمع بالجمع والتانيث بالتانيث **فايدة** في تذكرة ابن الصايغ اثنا عشر كلمتان
من وجه ولذلك وقع الاعراب حشوا وكلمة من وجه اجري مجموعهما دالا على شيء واحد وهو هذه
الكمية **فايدة** منها ايضا العدد معلوم المقدار مجهول الصورة ولذلك جرى مجرى المبهم
ابن هشام في تذكرته ال في العدد على ثلثة اقسام تارة تدخل على الاول ولا يجوز غير
ذلك وهو العدد المركب نحو الثالث عشر وتارة على الثاني ولا يجوز غير ذلك وهو المضاف
نحو خمسماية الالف وتارة عليهما وهو العدد المعطوف نحو الخمس والخمسون جاز نقب
ضابط زعم ابو علي وغيره ان كل ما يخبر عنه بال يخبر عنه بالذي وقال ابو حيان الذي
اعم في باب الاخبار لانها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية وال لا تدخل الا على الجملة المصدرة

بفعل متصرف مثبت قال وذكر الاخفش موضعا يصلح لال ولا يصلح للذي قال تقول مررت
بالقايم ابواه لا القاعدين ولو قلت مررت بالذي قعد ابواه لا بالذي قاما لم يصح فان
اخبرت عن زيد من قولك قامت جاريتا زيد لا قعدتا قلت القايم جاريتاه لا القاعدتان
زيد ولو قلت الذي قامت جاريتاه لا الذي قعدتا زيد لم يجز لانه لا ضمير يعود على الذي
من الجملة المعطوفة فقد صار لكل من الذي ومن ال عموم تصرف ودخول في ما لم يدخل فيه
الاخر لكن ما اختصت به الذي اكثر وذكر الاخفش ايضا انه قد يجيز مال الا بالذي قولك
المضروب الوجه زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد قال ابن السراج في المسئلة الاولى
ومررت برجل قايم ابواه لا قاعدين انه شاذ خارج عن القياس قال ابن الخباز في شرح الجزولية
اقسام التنوين عشرة تنوين التمكين وتنوين المقابلة وتنوين العوض وتنوين الترنم
والتنوين الغالي وتنوين المنادى عند الاضطرار والتنوين الشاذ كقول بعضهم هولاء
قومك حكاه ابو زيد وفايدته تكثير اللفظ كما قيل في القبعثرى وتنوين الحكاية مثل
ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به **ضابط** قال ابن هشام وغيره
يلزم حذف التنوين في مواضع لدخول ال وللاضافة ولمانع الصرف وللوقف في
غير النصب وللاتصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال انه غير مضاف ولكون الاسم علما
موصوفا بما اتصل به من ابن وابنة مضافا الى علم ولدخول لام والنداء قال الاندلسي
في شرح المفصل اذن لها ثلثة احوال حال ينصب فيها البتة وهي عند توفر الشرايط الخمس
ان تكون جوابا وان لا يكون معها حرف عطف وان يعتمد الفعل عليها وان لا
يفصل بينها وبين الفعل بغير اليمين وان يكون الفعل مستقبلا وحال لا تعمل فيه البتة
وهي عند اختلال احد الشرايط وحال يجوز فيه الامران وهو عند دخول حرف العطف
عليها ثم لها ثلثة احوال اخرى ان تتقدم ان تتوسط ان تتاخر فان تقدمت

توفرت بقية الشروط عملت وان توسطت او تاخرت لم تعمل وضاهت في هذه الاحوال
ظننت واخواتها التي تعمل في رتبتها وهو التقديم ويجوز الالغاء اذا فارقته فكذلك اذا
ابتدئ بها واعتمد الفعل عليها في الجواب اعملت لوقوعها في رتبتها وتلغى اذا فارقته الا
ان الفعل يفصل عليها بانه يجوز فيه الاعمال والالغاء واذن لا يجوز فيها اذا فارقت الا ولا
الالغاء لكون عوامل الاسماء افعالا وعامل الفعل لا يكون الا حرفا **فايدة** يتصور في
بعض الافعال الداخلة عليه اذن ان تنصب وترفع وتجزم نحو ان تاتني اكرمك واذن احسن
اليك يحتمل ان يكون دا انشاء فيجوز النصب والرفع لاجل الواو ويحتمل التاكيد فتجزم ويحتمل
الحال فترفع ايضا قال الزنجاني شارح الهادي قد يفسر الكلام باذا تقول عسعس الليل اذا
اظلم فتجعل اظلم تفسير العسعس لكنك اذا فسرت جملة فعلية مسندة الى ضمير المتكلم باي ضممت تاء
المضمر فتقول استكتمته سري اي سالته كتمانه بضم تاء سالته لانك تحكي كلام المعبر عن نفسه
واذا فسرتها باذا فتحت فقلت اذا سالته كتمان لانك تخاطبه اي انك تقول ذلك اذا نقلت
ذلك الفعل وقال بعض الشارحين للمفصل السر في ذلك ان اي تفسيرية فينبغي ان يطابق ما
بعدها لما قبلها والاول مضموم والثاني مثله واذا شرط تعلق بقول المخاطب على فعله الذي
الحقه بالضمير فيحال فيه الضم وانشدوا في ذلك المعنى • اذا كنيت باي فعلا تفسره • فضم
تاءك فيه ضم معترف • وان تكن باذا يوما تفسره • ففتحة التاء امر غير مختلف **فايدة**
ذكر ابن عصفور ان لما خمسة وثلثين موضعا **الاول** الاستفهامية **الثاني** الموصولة
الثالث التي للتعجب **الرابع** النكرة التي تلزمها الصفة نحو مررت بما معجب لك **الخامس**
الشرطية وهي في هذه المواضع الخمسة تكون اسما **السادس** الكافة التي تدخل على العامل
فتبطل عمله نحو انما زيد قائم **السابع** المسلطة وهي التي تدخل على ما يعمل فتوجب له
العمل وذلك حيث واذ وهي ضد التي قبلها **الثامن** التي تدخل بين العامل ومعموله فلا

تمنعه العمل ولا تفيد اكثر من التاكيد كقولك فبما رحمة من الله فبما نقضهم **التاسع**
التي تجري مجرى ان الخفيفة الموصولة بالفعل مثل يعجبني ما تصنع اي يعجبني صنعك
العاشر التي يراد بها الدوام والاتصال كقولك لا اكلمك ما ذر شارق **الحادي عشر**
التي تجري مجرى الصفة وهي ثلثة اقسام قسم يراد به التعظيم للشيء والتهويل نحو لامر
ما يسود من يسود وقسم يراد به التحقير نحو هل اعطيت الا عطية ما وقسم لا يراد به
واحد منهما بل يراد به التنويع نحو ضربته ضربا ما اي نوعا من الضرب **الرابع عشر**
النافية التي يعملها اهل الحجاز وتلغيها بنو تميم **الخامس عشر** النافية التي لا يختلفون
فيها انها لا تعمل شيئا نحو ما قام زيد **السادس عشر** الموجبة وهي التي تدخل على النفي
فينعكس ايجابا كما تدخل التي قبلها على الايجاب فينعكس نفيا وهي التي في قولك ما زال
زيد قائما واخواتها **السابع عشر** الداخلة بين المبتدأ والخبر نحو وقليل ما هم **الثامن عشر**
ان تكون عوضا من الفعل في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره **التاسع عشر**
التي تدخل على ان الشرطية فتهيئها لدخول نون التاكيد نحو فاما ترين **العشرون**
التي تدخل على لم فتصيرها ظرف زمان بعد ان كانت حرفا نحو لما قمت قمت **الحادي
والثاني والعشرون** التي تدخل على لولا الامتناعية فتصيرها للتحضيض او بمعنى لولا
الامتناعية **الثالث والعشرون** التي تدخل على كل فتصيرها ظرف زمان نحو كلما جئتني اكرمتك
الرابع والخامس والعشرون التي تدخل على ان فتفيد التحقيق نحو قولك لمن يدعي
النحو انما انت الجمل الوسعي او معنى الحصر نحو انما زيد عالم **السادس والعشرون** التي
تدخل على قل فتهيئها للدخول على الافعال **السابع والعشرون** التي تدخل على نعم وبئس
نحو فنعما هي بئسما اشتروا **الثامن والعشرون** التي توصل بمعنى الجارة فتصيرها بمعنى رب نحو
وانا لمما نضرب الكبش ضربة **التاسع والعشرون** المحذوفة من اما نحو ما ترى الدهر قد

ابدا بعدها انتهى ما ذكره ابن عصفور ولم يذكر الستة الباقية قال ابو الحسين بن ابي
الربيع في شرح الايضاح اعلم ان سوى اجرى عندهم مجرى المصدر فاخبر به عن اثنين فقيل
زيد وعمرو سواء كما تقول زيد وعمرو خصم وفي سواء امر اخر اختص به ان لا يرفع الظاهر
الا ان يكون معطوفا على المضمر نحو مررت برجل سواء هو والعدم ان خفضت سواء
كان نعتا وكان في سواء ضمير وكان العدم معطوفا على الضمير وهو توكيد وان رفعت
سواء كان خبرا مقدما وهو مبتدأ والعدم معطوف عليه ولم يات لانه جرى
عندهم مجرى المصدر وهذا يحفظ ولا يقاس عليه ولا يجوز ان تقول زيد سواء و
عمرو على ان يكون خبرا عنهما كما لا تقول زيد قائمان وعمرو ولان العامل في الخبر هو
المبتدأ والمبتدأ هنا مجموع الاسمين فتقدم الخبر عليهما او تؤخره عنهما ولا تجعله
بينهما فتكون قد جعلت المعمول بين اجزاء العامل وهذا لا يجوز **فائدة** في تذكرة
ابن الصايغ لا يشتق من المصدر تسعة الفعل واسم الفاعل والمثال واسم المفعول
وصيغة المفاضلة والصفة المشبهة واسم المصدر واسم الالة واسم الزمان والمكان
التاسع اسم الشيء المعد كالمسجد اسم للبيت المعد للصلوة والسجود واما المسجد فاسم
لمكان السجود وليس اسما للبيت بل الموضع السجود من البيت **فايده** قال بعضهم
اري التفعال في المصدر بعد هو الباب • وتفعال بكسر التاء في الاسماء يجاب
للتجفاف والتقصار والتيفاق ارباب • وتلعاب وتنبال وتلقام لمن عاب • ومثال
وتمساح وتمراد وتضراب • وتبراك وتعشار وتربلع لها غاب • وتبيان وهواء
وتلقاء اذا آب • فهذه ستة عشر اسما مكسورة الاوايل لا يكاد يوجد في الكلام
غيرها وما سواها ياتي مصادر وهي مفتوحات بدا مثل التذكار والتسباب ونحوها
قال في البسيط التركيب يقتضي ان يبلغ عدد الصفة المشبهة ماتين وثلثة واربعين بناء

وذلك ان معمول الصفة اما محلى بالالف واللام او مضافا ومجرد من كل واحد منهما
وكل واحد من هذه الثلثة قد يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا فهذه تسعة احوال
باعتبار المعمول والصفة قد تكون متضمنة لضمير المذكر وتثنيته وجمعه ولضمير
المؤنث وتثنيته وجمعه وغير متضمنة لضمير افراد ولا تثنية ولا جمع فهذه تسعة
والصفة قد تكون مع كل واحد منها معرفة بالالف واللام او مضافة او نكرة فهذه
سبعة وعشرون باعتبار حال الصفة فاذا ضربت في احوال المعمول وهي تسعة تبلغ
ماتين وثلثة واربعون بناء قال ابن الدهان في الغرة للمؤنث خمس عشرة علامة ثمان
في الاسماء واربع في الافعال وثلث في الادوات فالثمان في الاسماء الهاء والالف
المقصورة والممدودة والرابعة تاء الجمع في الهندات والخامسة الكسرة في انت والسادسة
النون في انتن وهن والسابعة التاء في اخت وبنت والثامنة اليا في هذي والتي
في الافعال التاء الساكنة في قامت والياء في تفعلين والكسرة في قمت والتي في
الادوات التاء في ربت وثمت ولات والهاء في هيهات والهاء والالف في قولك انها
هند قائمة قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ما فيه وجهان القصر والمد على ثلثة
اوجه **الاول** ما يقصر مع الكسر ويمد مع الفتح كالاناء والبلى والروى والسوى بمعنى غير
وقرى الضيف والقلى **الثاني** ما يقصر مع الفتح ويمد مع الكسر كالاصحا والصلى والغرى و
الغذى **الثالث** ما يقصر مع الضم ويمد مع الفتح كالبوسى والرغبى والعليا والنعما هنا
ما ذكره ابن السكيت وقد وقع لي ما يكسر فيقصر ويضم فيمد عن ابن ولاد وهو الرضا
فيكون على هذا اربعة اقسام **ضابط** قال ابن الدهان حروف الزيادة التي تزاد في هذا يجمع
سبعة احرف منها ستة مطردة يجمعها متى واين وغير المطرد منها الميم في ملامح جمع لمحة
ومنها ما يزاد اولا كالاكلب والاجمال وملامح ومنها ما يزاد اخرا كزيدان وعمومة و

علماء **قاعدة** كل اسم اجتمع فيه ثلث ياآت اولهن ياء التصغير فانك تحذف منهن واحدة
فان لم تكن اولهن ياء التصغير اثبت الكل تقول في تصغير حية حيية وفي تصغير ايوب
ايييب باربع ياآت ذكر هذه القاعدة الجوهري في صحاحه **ضابط** قال ابو حيان
لا تصغر الاسماء المتوغلة في البناء كالضماير واين وكم ومتى وكيف وحيث واذ وما
ومن ولا الاسماء المصغرة ولا غير وسوى وسوى بمعنى غير ولا البارحة ولا امس وغد
وقبل وبعد عشية ولا الاسماء العاملة عمل الفعل وفي تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف و
لا حسبك ولا الاسماء المختصة بالنفي ولا الاسماء الموافقة على معظم شيء عيا ولا اسماء
الشهور ولا اسماء الاسبوع على مذهب سيبويه ولا كل وبعض ولا اي ولا الظروف غير
المتمكنة نحو ذات مرة ولا الاسماء المحكية ولا جموع الكثرة على الاطلاق عند البصريين
وزاد الزمخشري في الاحاجي ولا الفطر ولا الاضحى والعصر استغناء عنه بقولهم مسيانا
وعشيانا قال في البسيط جمع المصغرات لا تجمع جمع تكسير بل جمع سلامة لانها لو كسرت
لوقعت الف التكسير في موضع ياء التصغير فيقضي الى زوالها فيزول التصغير بزوالها
ولان التصغير يدل على التقليل فناسب ان لا يجمع الا ما يوافقه في التقليل وهو جمع التصحيح
فائدة قال في البسيط صغرت العرب كلمتين بالالف كالواو في دابة دوابة وفي هدهد
هداهد **فائدة** ثمانية اذا صغرتها فيها وجهان **احدهما** ان تحذف الالف و
تبقي الياء فتقول ثمينة **الثاني** ان تحذف الياء وتبقي الالف فتقول ثمينة فتقلب
الالف ياء كما انقلبت في غزال وتدغم ياء التصغير فيها فترجح الالف بالتقديم وترجح
الياء بالحركة وحذف الالف وابقاء الياء احسن لتحريك الياء والالف حرف ساكن
ميت لا تقبل الحركة والياء ايضا للالحاق بعذافر فكانت اقوى عند سيبويه **قاعدة**
ياء النسب تصير الجامد في حكم المشتق حتى تحمل الضمير وترفع الظاهر ولذلك يجمع لسبب

النسب

النسب لا يجوز جمعه بالواو والنون نحو البصريين والكوفيين **قاعدة** الاصل فيما
حرك من الساكنين الكسر لانها حركة لا توهم الاعراب اذ الكسر الذي يكون في احد الساكنين
لا يتخيل انه موجب الاعراب لانه لا يكون في كلمة يكون فيها تنوين ولا ال ولا اضافة
بخلاف الضم والفتح فانهما يكونان اعرابا ولا تنوين معهما وذلك فيما لا ينصرف
فلما كانت حركة لا تكون في موضع اشبهت الوقف الذي هو مقابل الاعراب فحرك
بها **ضابط** قال ابن السراج اسباب الامالة ستة كسرة تكون قبل الالف او بعدها
وياء قبلها وانقلاب الالف عن الياء وتشبيه الالف بالالف المنقلبة عن الياء وكسرة
تعرض في بعض الاحوال وزاد سيبويه ايضا ثلثة اسباب شاذة وهي شبه الالف بالالف
المنقلبة وفرق بين الاسم والحرف وكثرة الاستعمال **ضابط** الالفات في اواخر الاسماء
اربعة منقلبة عن اصل ومنقلبة عن زايد ملحق بالاصل ومنقلبة عن زايد للتكثير وغير
منقلبة وهي الف التانيث نحو ملهى ومعزى وقبعثرى وحبلى فالاول مصروف نكرة ومعرفة
الثاني والثالث مصروف في النكرة دون المعرفة والرابع لا ينصرف فيهما **قاعدة** قال في
البسيط اذا قيل كيف تنطق بالحرف نظرت ان كان متحركا الحقته هاء السكت فقلت في
الباء من ضرب بَه ومن يضرب بُه ومن اضرب بِه وان كان ساكنا اجتلبت له همزة
الوصل فقلت في الباء من اضرب إب **فائدة** قال ابو حيان في شرح التسهيل
اختلفوا في همزة الوصل التي لحقت فعل الامر فقيل زيدت اولا لانها لا تقر
للتغيير بالقلب والحذف والتسهيل وموضع الابتداء معرض لذلك فكانت هنا
مبتدأة وقيل اصلها الف لانها من حروف الزيادة وهذا موضع زيادة لكن قلبت
همزة لضرورة التحريك اذ لا يبدأ بساكن ويلزم التسهيل واختلفوا في حركتها فقيل
اصلها الكسر لانه في مقابلة الف القطع وهي مفتوحة وقيل حركتها في الاصل الكسر

اصل التقاء الساكنين وهذا الاصل يستصحبها الا ان كان الساكن بعدها ضمة
لازمة سرد مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين حسبما ذكره الكمال ابو البركات
ابن الانباري في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف وابو البقاء العكبري في كتاب التبيين
في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ١ الاسم مشتق من السمو عند البصريين
وقال الكوفيين من الوسم ٢ الاسماء الستة معربة من مكان واحد وقال الكوفيون من
مكانين ٣ الفعل مشتق من المصدر وقالوا المصدر مشتق من الفعل ٤ الالف والواو
والياء في التثنية والجمع حروف اعراب وقالوا انها اعراب ٥ الاسم الذي فيه تاء التأنيث
كطلحة لا يجمع بالواو والنون وقالوا يجوز ٦ فعل الامر مبني وقالوا معرب ٧ المبتدأ
مرتفع بالابتداء والخبر بالمبتدأ وقالوا المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ ٨ الظرف
لا يرفع الاسم اذا تقدم عليه وقالوا يرفعه ٩ الخبر اذا كان اسما محضا لا يتضمن ضميرا و
قالوا يتضمن ١٠ اذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له وجب ابراز ضميره وقالوا لا يجب
١١ يجوز تقديم الخبر على المبتدأ وقالوا لا يجوز ١٢ الاسم بعد لولا يرتفع بالابتداء وقالوا
بها او بفعل محذوف قولان لهم ١٣ اذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شيء قبله لم
يعمل في الاسم الذي بعده وقالوا يعمل ١٤ العامل في المفعول الفعل وحده وقالوا
الفعل والفاعل معا او الفاعل فقط او المعنى اقوال لهم ١٥ النصب في باب الاشتغال
بفعل مقدر وقالوا بالظاهر ١٦ الاولى في باب التنازع اعمال الثاني وقالوا الاول
١٧ لا يقام مقام الفاعل الظرف والمجرور مع وجود المفعول الصحيح وقالوا يقام
١٨ نعم وبئس فعلان ماضيان وقالوا اسمان ١٩ افعل في التعجب فعل ماض وقالوا
اسم ٢٠ لا يبنى في التعجب من الالوان وقيل يبنى من السواد والبياض فقط ٢١ المنصوب
في باب كان خبرها وفي باب ظن مفعول ثان وقالوا حالان ٢٢ لا يجوز تقديم خبر ما زال

ونحوها

ونحوها عليها وقالوا يجوز ٢٣ يجوز تقديم خبر ليس عليها وقالوا لا يجوز ٢٤ خبر ما
الحجازية ينتصب بها وقالوا بحذف حرف الجر ٢٥ لا يجوز طعامك ما زيد آكلا وقالوا
يجوز ٢٦ يجوز ما طعامك آكل زيد وقالوا لا يجوز ٢٧ خبر ان واخواتها مرفوع
بها وقالوا لا تعمل في الخبر ٢٨ اذا عطفت على اسم ان قبل الخبر لم يجز فيه الا النصب وقالوا
يجوز الرفع ٢٩ اذا خففت ان جاز ان تعمل النصب وقالوا لا تعمل ٣٠ لا يجوز دخول لام
التوكيد على خبر لكن وقالوا يجوز ٣١ اللام الاولى في لعل زائدة وقالوا اصلية ٣٢
لا النافية للجنس اذا دخلت على المفرد بني معها وقالوا معرب ٣٣ لا يجوز تقديم
معمول اسماء الافعال عليها نحو دونك وعليك وقالوا يجوز ٣٤ اذا وقع الظرف
خبرا لمبتدأ ينصب بفعل او وصف مقدر وقالوا بالخلاف ٣٥ المفعول معه ينتصب بالفعل
قبله بواسطة الواو وقالوا بالخلاف ٣٦ لا يقع الماضي حالا الا مع قد ظاهرة او
مقدرة وقالوا يجوز من غير تقدير ٣٧ يجوز تقديم الحال على عاملها الفعل ونحوه
سواء كان صاحبها ظاهرا او مضمرا وقالوا لا يجوز اذا كان ظاهرا ٣٨ اذا كان
الظرف خبر المبتدأ وكرر بعد اسم الفاعل جاز فيه الرفع والنصب نحو زيد في الدار قائما
فيها وقائم فيها وقالوا لا يجوز الا النصب ٣٩ لا يجوز تقديم التمييز على عامله مطلقا
وقالوا يجوز اذا كان متصرفا ٤٠ المستثنى منصوب بالفعل السابق بواسطة الا
وقالوا على التشبيه بالمفعول ٤١ لا تكون الا بمعنى الواو وقالوا تكون ٤٢ لا يجوز
تقديم الاستثناء في اول الكلام وقالوا يجوز ٤٣ حاشا في الاستثناء حرف جر
وقالوا فعل ماض ٤٤ اذا اضيف غير الى متمكن لم يجز بناؤها وقالوا يجوز ٤٥
لا تقع سوى وسواء الا ظرفا وقالوا تقع ظرفا وغير ظرف ٤٦ كم في العدد بسيطة وقالوا
مركبة ٤٧ اذا فصل بين كم الخبرية وبين تمييزها بظرف لم يجز جره وقالوا يجوز ٤٨

لا يجوز اضافة النيف الى العشرة وقالوا يجوز ٤٩ يقال قبضت الخمسة عشر درهما
ولا يقال الخمسة العشر الدراهم وقالوا يجوز ٥٠ يجوز هذا ثالث عشر ثلثة عشر و
قالوا لا يجوز ٥١ المنادى المفرد المعرفة مبني على الضم وقالوا معرب بغير تنوين
٥٢ لا يجوز نداء ما فيه ال في الاختيار وقالوا يجوز ٥٣ الميم المشددة في اللهم عوض
من ياء في اول الاسم وقالوا الاصل يا الله امنا بخير فحذف ياء ووصلت الميم المشددة
بالاسم ٥٤ لا يجوز ترخيم المضاف وقالوا يجوز ٥٥ لا يجوز ترخيم الثلاثي بحال
وقالوا يجوز مطلقا واذا كان ثانيه متحركا قولان ٥٦ لا يحذف في الترخيم من
الرباعي الا اخره وقالوا يحذف ثالثه ايضا ٥٧ لا يجوز ندبة النكرة ولا الموصول
وقالوا يجوز ٥٨ لا تلحق علامة الندبة الصفة وقالوا يجوز ٥٩ لا تكون من لابتداء
الغاية في الزمان وقالوا تكون ٦٠ رب حرف جر وقالوا اسم ٦١ الجر بعد واو رب
برب المقدرة وقالوا بالواو ٦٢ منذ بسيطة وقالوا مركبة ٦٣ المرفوع بعد مذ ومنذ
مبتدأ وقالوا بفعل محذوف ٦٤ لا يجوز حذف حرف القسم وابقاء عمله من غير عوض
الا في اسم الله خاصة وقالوا يجوز في كل اسم ٦٥ اللام في قولك لزيد افضل
من عمرو لام الابتداء وقالوا لام القسم محذوفا ٦٦ ايمن الله في القسم مفرد وقالوا
جمع يمين ٦٧ لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول وقالوا يجوز
٦٨ لا يجوز اضافة الشيء الى نفسه مطلقا وقالوا يجوز اذا اختلف اللفظان ٦٩
كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى وقالوا مثنيان لفظا ومعنى ٧٠
لا يجوز توكيد النكرة توكيدا معنويا وقالوا يجوز اذا كانت محدودة ٧١
لا يجوز زيادة واو العطف وقالوا يجوز ٧٢ لا يجوز العطف على الضمير المجرور الا
باعادة الجار وقالوا يجوز بدونه ٧٣ لا يجوز العطف على المضمر المتصل المرفوع

وقالوا يجوز ٧٤ لا تقع او بمعنى الواو ولا بمعنى بل وقالوا يجوز ٧٥ لا يجوز العطف بلكن
بعد الايجاب وقالوا يجوز ٧٦ يجوز صرف افضل منك في ضرورة الشعر وقالوا لا
يجوز ٧٧ لا يجوز ترك صرف المنصرف في الضرورة وقالوا يجوز ٧٨ الان اسم في
الاصل وقالوا الاصل فعل ماض ٧٩ يرتفع المضارع لوقوعه موقع اسم الفاعل و
قالوا بحروف المضارعة ٨٠ لا تاكل السمك وتشرب اللبن منصوب بان مضمرة وقالوا
على الصرف ٨١ الفعل المضارع بعد الفاء في جواب الاشياء السبعة منصوب باضمار ان
وقالوا على الخلاف ٨٢ اذا حذفت ان الناصبة بالاختيار لا يبقى عملها وقالوا يبقى
٨٣ كي تكون ناصبة وجارة وقالوا لا تكون حرف جر ٨٤ لام كي ولام الجحود تنصب الفعل
بعدها بان مضمرة وقالوا باللام نفسها ٨٥ لا يجمع بين اللام وكي وان وقالوا يجوز
٨٦ النصب بعد حتى بان مضمرة وقالوا بحتى ٨٧ اذا وقع الاسم بين ان وفعل الشرط
كان منصوبا بفعل محذوف يفسره المذكور وقالوا بالعائد من الفعل اليه ٨٨ لا يجوز تقديم معمول
جواب الشرط ولا فعل الشرط على حرف الشرط وقالوا يجوز ٨٩ ان لا تكون بمعنى اذ وقالوا
تكون ٩٠ اذا وقعت ان الخفيفة بعد ما النافية كانت زائدة وقالوا نافية ٩١
اذا وقعت اللام بعد ان الخفيفة كانت ان مخففة من الثقيلة واللام للتاكيد وقالوا
ان بمعنى ما واللام بمعنى الا ٩٢ لا يجازى بكيف وقالوا يجازى بها ٩٣ السين اصل
وقالوا اصلها سوف حذف منها الواو والفاء ٩٤ اذا دخلت تاء الخطاب على تاء
مثل تتجنب في الفعل جاز حذف الثانية وقالوا الاولى ٩٥ لا يؤكد فعل الاثنين وفعل
جماعة المؤنث بالنون الخفيفة وقالوا يجوز ٩٦ ذا والذي وهو وهي بكمالها الاسم
وقالوا الذال والهاء فقط ٩٧ الضمير في لولاي ولولاك ولولاه في موضع جر وقالوا
في موضع رفع ٩٨ الضمير في نحو اياي واياك واياه ايا وقالوا الياء والكاف والهاء

٩٩ يقال فاذا هو هي وقالوا فاذا هو اياها **تمام المائة** اعرف المعارف المضمرات وقالوا
المبهم ١ بعد المائة ذا واولى ونحوهما لا يكون موصولا وقالوا يكون ٢ بعد المائة
همزة بين بين غير ساكنة وقالوا ساكنة وقد فات ابن الانبارى مسائل خلافية
بين الفريقين استدركها عليه ابن ايازنى مؤلف منها الاعراب فى الاسماء فرع فى
الافعال عند البصريين وقال الكوفيون اصل فيهما ومنها لا يجوز حذف نون التثنية
لغير الاضافة وجوزه الكوفيون انتهى

القسم الثانى من الاشباه والنظاير

النحوية ويتلوه ان شاء

الله سلسلة الذهب

وهو القسم الثالث

والحمد لله

وحده

٢

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله على ما انعم والهم وفتح من دقايق الحقايق وفهم وصلى الله على رسوله محمد واله
وصحبه وسلم هذا هو الفن الثالث من الاشباه والنظاير وسميته سلسلة الذهب فى البناء
من كلام العرب **باب الاعراب والبناء** مسئلة اختلف فى فعل الامر العارى من اللام وحرف
المضارعة نحو اضرب على مذهبين احدهما انه مبنى وعليه البصريين والثانى انه معرب
مجزوم بلام محذوفة وهو راى الكوفيين قال ابو حيان واختاره شيخنا ابو الحسن
بن ابى الاحوص والخلاف فى هذه المسئلة مبنى على الخلاف فى ثلث مسائل **الاولى**

هل الاعراب اصل فى الفعل كما هو اصل فى الاسم ام لا فمذهب البصريين لا وان الاصل
فى الافعال البناء والمضارع انما اعرب لشبهه بالاسم وفعل الامر لم يشبه الاسم فلا يعرب
ومذهب الكوفيين نعم فهو معرب على الاصل فى الافعال **الثانية** هل يجوز اضمار لام الامر
وابقاء عملها فمذهب البصريين لا وانه لا يجوز حذف شيء من الجوازم اصلا وابقاء
عمله ومذهب الكوفيين نعم **الثالثة** قال ابو حيان جعل بعض اصحابنا هذا الخلاف فى
الامر مبنيا على مسئلة اختلفوا فيها وهى هل الامر صيغة مستقلة بنفسها مرتجلة ليس
اصلها المضارع او هى صيغة مغيرة واصلها المضارع فمن قال اصلها المضارع اختلفوا
اهى معربة ام مبنية ومن قال انها صيغة مرتجلة ليست مقتطعة من المضارع فهى عندهم
مبنية على الوقف ليس الا انتهى وقال الشلوبين فى شرح الجزولية القول بان فعل الامر
معرب مجزوم مبنى على قول الكوفيين ان بنية فعل الامر محذوفة من امر المخاطب الذى هو باللام
مسئلة قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى تعليقه على المقرب اذا اتصل بالفعل نون التاكيد
ولم يكن معه ضمير بارز لفظا ولا تقديرا بنى معها اجماعا نحو هل تضربن للواحد المخاطب
وهل تضربن للواحدة الغايبة واختلف فى علة البناء فمذهب سيبويه ان الفعل ركب
مع الحرف فبنى كما بنى الاسم لما ركب مع الحرف فى نحو لا رجل ومذهب غيره ان النون لما اكدت
الفعل قويت فيه معنى الفعلية فعاد الى اصله وهو البناء قال ويبنى على الخلاف فى العلة
خلاف فيما اذا اتصل بالفعل المؤكد ضمير اثنين نحو تضربان او ضمير المخاطبة المؤنثة
نحو تضربن هل هو معرب او مبنى فمن علل بالتركيب هناك قال هذا معرب لان العرب لا
تركب ثلثة اشياء فتجعلها كالشيء الواحد ويكون حذف النون التى كانت علامة للرفع
هنا كراهة اجتماع النونات والنونين ومن علل بتقوية معنى الفعل كان عنده مبنيا
ويكون حذف النون عنده هناك للبناء انتهى **مسئلة** قال ابن النحاس فى التعليقة

النحاة على ان حرف العلة في نحو يخشى ويرمى ويغزو والمحذوف عند وجود الجازم واختلفوا
في حذفها لماذا فالذى فهم من كلام سيبويه انها حذفت عند الجازم لا بالجازم ومذهب
ابن السراج واكثر النحاة ان حذف هذه الحروف علامة للجزم وهذا الخلاف مبنى
على ان حروف العلة التي في الفعل في حال الرفع هل فيها حركات مقدرة او لا فمذهب
سيبويه ان فيها حركات مقدرة او لا فمذهب في الواو وفي الرفع وفي الالف في النصب
فهو اذا جزم يقول الجازم حذف الحركات المقدرة ويكون حذف حرف العلة لئلا
يلتبس الرفع بالجزم وعند ابن السراج انه لا حركة مقدرة في الرفع وقال انه لما كان الاعراب
في الاسماء حافظنا عليه بان نقدره اذا لم يوجد في اللفظ ولا كذلك في الفعل
فانه لم يدخل فيه الا لمشابهة الاسم لا للدلالة على معنى فلا يحافظ عليه بان تقدره اذا
لم يكن في اللفظ والجازم لما لم يجد حركة يحذفها حذف الحرف وقال ان الجازم كالمسهل
ان وجد في البدن فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وكذا الجازم ان وجد حركة
ازالها والا اخذ من نفس الحروف انتهى مسئلة قال ابن النحاس ايضا اذا كان في حرف
العلة بدلا من همزة جاز فيه وجهان حذف حرف العلة مع الجازم وبقاؤه وهذان
الوجهان مبنيان على ان ابدال حرف العلة هل هو بدل قياسي او غير قياسي فان قلت انه
بدل قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم لانه همزة كما كان قبل البدل وان قلنا انه
بدل غير قياسي صار حرف العلة محضا وليس همزة فيحذف كما يحذف حرف العلة المحض
في نحو يغزو ويرمي ويخشى انتهى مسئلة قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على
المقرب الكلمات قبل التركيب هل يقال معربة او مبنية او لا توصف باعراب ولا بناء فيه خلاف
نحو قولنا زيد عمرو بكر خالد واحد اثنان ثلثة فان قلنا انها توصف بالبناء فالاصل
في الاسماء هو البناء ثم صار الاعراب لها اصلا ثانيا عند العقد والتركيب

لطريان المعاني التي تلبس لولا الاعراب لكونها تدل بصيغة واحدة على معانى
مختلفة وان قلنا انها لا توصف بالاعراب ولا بالبناء كان الاعراب عند التركيب
اصلا من اول وهلة لا ثانيا من غيره ويكون دخوله الاسماء لما تقدم من طريان
المعاني عليها عند التركيب انتهى باب المنصرف وغير المنصرف مسئلة
قال في البسيط من قال المنصرف ما ليس فيه علتان من العلل التسع وغير المنصرف
ما فيه علتان وتاثيرهما منع الجر والتنوين لفظا او تقديرا دخل فيه التثنية والجمع
والاسماء الستة وما فيه اللام والمضاف ومن قال المنصرف ما دخله الحركات الثلث
والتنوين وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين فان التثنية والجمع والمعرف باللام
والاضافة يخرج عن الحصر فلذلك ذكرها صاحب الخصايص مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا
غير منصرفة مسئلة اختلف النحويين في الصرف فمذهب المحققين كما قال ابو البقاء
في اللباب انه التنوين وحده وقال آخرون هو الجر مع التنوين وينبني على هذا الخلاف
ما اذا اضيف ما لا ينصرف او دخلته ال فعلى الاول هو باق على منع صرفه وانما يجر بالكسرة
فقط وعلى الثاني هو منصرف وقال ابن يعيش في شرح المفصل اختلفوا في منع الصرف
ما هو فقال قوم ما هو فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة
وليس احدهما تابعا للاخر اذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو قول ظاهر الحال
وقال قوم ينتمون الى التحقيق ان في الاسماء نظير الجزم في الافعال فلا يمنع الذى لا
ينصرف ما في الفعل نظيره وانما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما
لا ينصرف لمشابهة الفعل ثم تبع الجر التنوين في الزوال لان التنوين خاصة للاسم
والجر خاصة له ايضا فتبع الخاصة الخاصة ويدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب
مما لا يدخل الجر فيه انما يذهب منه التنوين لا غير فعلى هذا القول اذا قلت نظرت الى الرجل

الاسم واسم كم الاسمية باق على منع صرفه وان انجز لان الشبه قايم وعلم الصرف الذي
هو التنوين معدوم وعلى القول الاول يكون الاسم مصروفا لانه لما دخله الالف واللام
والاضافة وهما خاصتا الاسم بعد عن الافعال وغلبت الاسمية فانتفى مسئلة
مذهب الجمهور ان باب مثنى وثلث منع الصرف للعدل والوصفية وذهب الفراء
الى ان منعها للعدل والتعريف بنية الاضافة وبنى على الخلاف صرفها منهو ما
بها من هب الاسماء اى منكرة فاجازه الفراء بناء على رواية انها معرفة بنية
الاضافة تقبل التنكير ومنعه الجمهور مسئلة اذا سمي مذكر بوصف المؤنث المجرد
من التاء كحايض وطامث وظلوم وجريح فالبصريون يصرفونه بناء على ان هذه
اسماء مذكرة وصف بها المؤنث لامن اللبس وحملا على المعنى فقولهم مررت بامرأة
حايض بمعنى شخص حايض ويدل لذلك ان العرب اذا صغرتها لم تدخل فيها التاء
والكوفيون يمنعونه بناء على مذهبهم انه نحو حايض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث
والتاء انما تدخل للفرق باب العلم الاكثرون على ان العلم ينقسم الى مرتجل ومنقول
وذهب بعضهم الى ان الاعلام كلها منقولة وليس فيها شيء مرتجل وقال ان الوضع سبق
ووصل الى المسمى الاول وعلم مدلول تلك اللفظة في النكرات وسمي بها وجهلنا نحن
اصلها فتوهمنا من سمي بها من اجل ذلك مرتجلة وذهب الزجاج الى انها كلها مرتجلة
والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل اخر الى هذا وعلى هذا فتكون
موافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد وقال ابو حيان المنقول هو الذي يحفظ له
اصل في النكرات وقيل المنقول هو الذي سبق له وضع في النكرات والمرتجل هو الذي
لا يحفظ له اصل في النكرات شيء وعندي ان الخلاف المذكور اولا وهذا الخلاف
احدهما مبني على الاخر باب المبتدا والخبر مسئلة قال ابن النحاس في

التعليقة اذا دخلت على المبتدا الموصول ليت ولعل نحو ليت الذي ياتيني ولعل
الذي ياتيني ولعل الذي في الدار فلا يجوز ان تدخل الفاء في خبره واختلف في
علة ذلك ما هي فمنهم من قال علته ان الشرط لا يعمل فيه ما قبله فاذا عملت فيه
ليت ولعل خرج من باب الشرط فلا يجوز دخول الفاء حينئذ ومنهم من قال
بل العلة ان معنى ليت ولعل ينافي معنى الشرط من حيث كان ليت للتمني ولعل
للترجي ولعل الشرط التعليق فلا يجتمعان ويتخرج على هاتين العلتين مسئلة
وهو دخول ان على الاسم الموصول هل يمنع دخول الفاء ام لا فمن علل بالعلة الاولى
منع من دخول الفاء مع ان ايضا لانها قد عملت فيه فخرج عن باب الشرط ومن علل
بالعلة الثانية وهو المعنى جوز دخول الفاء مع ان لانها لا تغير المعنى عما كان عليه
قبل دخولها وقبل دخولها كانت الفا تدخل في الخبر فيبقى ذلك بعد دخولها
مسئلة ذهب البصريون الا الاخفش الى ان الوصف اذا اعتمد على نفي او استفهام كان
مبتدا وما بعده فاعل مغن عن الخبر نحو اقائم زيد وما قائم زيد وذهب الاخفش و
الكوفيون الى انه لا يشترط هذا الاعتماد وذلك مبني على رايهم انه يعمل غير معتمد مسئلة
اختلف في صدر الكلام من نحو اذا قام زيد فانا اكرمه هل هو جملة اسمية او فعلية قال
ابن هشام وهذا مبني على الخلاف في عامل اذا فان قلنا جوابها فصدر الكلام جملة
اسمية واذا مقدمة من تاخير وما بعدها متمم لها لانه مضاف اليه وان قلنا فعل
الشرط واذا غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها باب كان واخواتها
مسئلة قال الخفاف في شرح الايضاح اختلف هل الافعال الناقصة تدل على الحدث ام
لا وينبني على ذلك الخلاف في عملها في الظرف والمجرور والحال فمن قال تدل اعملها ومن قال
لا فلا وقال ابو حيان في الارتشاف اختلفوا هل تعمل كان واخواتها في الظرف والمجرور والحال

فقيل لا تعمل وقيل تعمل وينبغي ان يكون هذا الخلاف مرتبا على دلالتها على الحدث مسئلة
قال ابو حيان في الارتشاف الظاهر من كلام سيبويه انه لا يكون لكان واخواتها الا خبر
واحد وهو نص ابن درستويه وقيل يجوز تعدده وهو مبني على جواز تعدد خبر المبتدأ
والمنع هنا اقوى لانها شبهت بضرب وقال في شرح التسهيل تعدد خبر كان مبني على
الخلاف في تعدد خبر المبتدأ ثم قيل الجواز هنا اولى لانه اذا جاز مع العامل الاضعف وهو
الابتداء فمع العامل الاقوى وهو كان اولى ومنهم من قال المنع هنا اولى وعليه ابن درستويه
واختاره ابن ابي الربيع قال لان ضرب لا يكون له الا مفعول واحد فما شبه به يجري
مجراه مسئلة اختلف لم سميت هذه الافعال نواقص فقيل لانها لا تدل على الحدث بناء
على القول به وعلى القول الاخر سميت ناقصة لانها لا تكتفي بمرفوعها مسئلة اختلف في
جواز تقديم خبر هذا الباب على افعالها اذا كانت منفية بما نحو ما كان زيد قائما فالبصريون
على المنع والكوفيون على الجواز ومنشأ الخلاف اختلافهم في ان ما هل لها صدر الكلام
او لا فالبصريون على الاول والكوفيون على الثاني باب ما مسئلة البصريون
على انه اذا اقترنت ما بان بطل عملها نحو ما ان زيد قائم وذهب الكوفيون
الى جواز النصب مع ان واختلف في ان هذه فالبصريون على انها زائدة كافة والكوفيون
على انها نافية وعندي ان الخلاف في اعمالها ينبغي ان يكون مرتبا على هذا الخلاف
باب ان واخواتها مسئلة اذا وقعت ان المخففة بعد فعل العلم كقولك علمت ان
كان زيد لعالما وحيث قد علمنا ان كنت لمؤمنا فهل هي مكسورة او مفتوحة
فيه خلاف وذهب الاخفش الصغير وهو ابو الحسن علي بن سليمان البغدادي الى انها
لا تكون الا مكسورة وقال ابو علي الفارسي لا تكون الا مفتوحة وكذلك اختلف كبراء اهل
الاندلس ابو الحسن بن الاخضر وابو عبد الله بن ابي العاليه فقال ابن الاخضر بقول الاخفش

ابن ابي العاليه بقول الفارسي وقال ابو حيان وهذا الخلاف مبني على خلافهم في
اللام اهي لام الابتداء الزمت للفرق بينها وبين ان النافية فعلى الاول تكسر وعلى
الثاني تفتح ووجه البناء انها اذا كانت لام الابتداء فهي لا تدخل الا في خبر المكسورة
واذا كان غيرها لم يكن الفعل الذي قبلها مانعا من فتحها قال ابو حيان وهذا
البناء انما هو على مذهب البصريين واما على مذهب الكوفيين فاللام عندهم بمعنى
الا وان نافية لا حرف توكيد فعلى مذهبهم لا يجوز في نحو قد علمنا ان كنت لمؤمنا
الا كسران لان عندهم حرف نفي والتقدير قد علمنا ما كنت الا مؤمنا مسئلة تقع ان
المفتوحة ومعمولاها اسما لان المكسورة بشرط الفصل بالخبر نحو ان عندي انك فاضل
وقال الفراء لو قال قائل انك قائم يعجبني جاز ان يقول ان انك قائم يعجبني قال ابو حيان
وهذا من الفراء بناء على رايه ان يجوز الابتداء بها والجمهور على منعه مسئلة اذا
خففت ان المكسورة لم يلها من الافعال الا ما كان من نواسخ الابتداء عند البصريين
وجوز الكوفيون غيره وهو مبني على مذهبهم انها نافية ذكر ذلك السخاوي في شرح
المفصل مسئلة اذا وقعت ان في جواب قسم نحو والله ان زيدا قائم فمذهب البصريين
وجوب كسرها وقيل يجوز فتحها مع اختيار الكسر وقيل يجوز ان يكسر مع اختيار الفتح وعليه
الكسائي والبغداديون وقيل يجب الفتح وعليه الفراء قال في البسيط واصل هذا الخلاف
ان جملتي القسم والمقسم عليه هل احدهما معمولة للاخرى فيكون المقسم عليه معمولا لفعل القسم ام
لا وفي ذلك خلاف فمن قال نعم فتح لان ذلك حكم ان اذا وقعت مفعولا ومن قال لا وانما
هي تاكيد للمقسم عليه لا عاملة فيه كسر ومن جوز الامرين اجاز الوجهين مسئلة لا يجوز
هنا ان قائما الزيدان كما لا يجوز ذلك في المبتدأ دون نفي او استفهام واجازه الكوفيون
والاخفش بناء على اجازته في المبتدأ فجعلوا قائما اسم ان والزيدان فاعلا به سد مسد

الخبر والخلاف جار في باب ظن فمن اجاز هنا وفي المبتداء اجاز ظننت قائما الزيدان ومن
منع منع وابن مالك وافقهم على الجواز في المبتدا ومنع في باب ظن وان وفرق بان اعمال
الصفة عمل الفعل فرع اعمال الفعل فلا يستباح الا في موضع يقع فيه الفعل فلا يلزم من
تجويز قائم الزيدان جواز ظننت قائما الزيدان ولا ظننت قائما الزيدان لصحة وقوع الفعل
موقع المجرد من ان وظننت وامتناع وقوعه بعدهما **باب لا مسئلة** قال ابو حيان
في شرح التسهيل في نحو لا مسلمات اربعة مذاهب **احدها** الكسر والتنوين وهو مذهب
الخروف **الثاني** الكسر بلا تنوين وهو مذهب الاكثرين **الثالث** الفتح وهو مذهب
المازني والفارسي **الرابع** جواز الكسر والفتح من غير تنوين في الحالين قال ووقع لبعض
اصحابنا الكسر والفتح على الخلاف في حركة لا رجل فمن قال انها حركة اعراب قال هنا لا مسلمات
بالكسر ومن قال هي حركة بناء فالذي يقول انه بني لجعله مع لا كالشيء الواحد قال لا مسلمات
بالفتح ولا يجوز عنده الكسر لان الحركة عنده ليست خاصة والذي يقول بني لتضمنه معنى
الحرف يقول لا مسلمات بالكسر وحجته ان المبني مع لا قد اشبه المعرب المنصوب فكما ان
الجمع بالالف والتاء في حال النصب مكسور فكذلك يكون مع لا وهو الصحيح **باب اعلم و
ارى مسئلة** قال ابن النحاس في التعليقة يجوز حذف الاول والثاني من مفاعيل هذا الباب
اختصارا واما حذف الثالث اختصارا فينبني على الخلاف في حذف الثاني من مفعولي
ظننت اختصارا فمن اجاز الحذف هناك اجازه في الثالث ومن منعه هناك منعه في
الثالث هنا **باب النايب عن الفاعل مسئلة** اختار ذهب الجمهور الى انه لا يجوز فيه الا اقامة
المفعول الاول نحو اختير زيد الرجال وجوز الفراء والسيرافي وابن مالك اقامة الثاني
مع وجود الاول فتقول اختير الرجال زيدا واشار ابو حيان الى ان الخلاف مبني على
الخلاف في اقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح لان الثاني هنا على تقدير

حرف الجر **مسئلة** قال ابو حيان المجرور بحرف غير زايد نحو سير بزيد فيه خلاف فمذهب
الجمهور ان المجرور في محل رفع هو النايب ومذهب الفراء ان النايب حرف الجر وحده وانه
في موضع رفع قال ابو حيان قال ابو حيان وهذا مبني على الخلاف في قولهم مر بزيد
بعمرو فمذهب البصريين ان المجرور في موضع نصب فلذا قالوا انه اذا بني للمفعول
كان في موضع رفع بناء على قولهم انه في مر بزيد بعمرو في موضع نصب ومذهب الفراء
ان حرف الجر هو الذي في موضع نصب فلهذا ادعى انه اذا بني للمفعول كان هو في
موضع رفع بناء على مذهبه انه هناك في موضع نصب وفي اصل المسئلة قول ثالث
ان النايب ضمير مبهم مستتر في الفعل قاله هشام ورابع ان النايب ضمير عايد على المصدر
المفهوم من الفعل والتقدير سير هو اي السير قاله ابن درستويه ويبني على هذا الخلاف
جواز تقديم المجرور نحو بزيد سير فعلى القول الاول والثالث لا يجوز وعلى الثاني
والرابع يجوز **باب المفعول به مسئلة** اذا تعدد المفعول في غير باب ظن واعلم
كباب اعطى واختار فالاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى وما يتعدى اليه الفعل بنفسه
على ما ليس كذلك هذا مذهب الجمهور وقيل المفعولان في مرتبة واحدة بعد الفاعل
فايهما يقدم فذلك مكانه وعليه هشام وبعض البصريين قال ابو حيان ويبني على
هذا الخلاف جواز تقديم المفعول الثاني اذا اتصل به ضمير يعود على الاول نحو اعطيت
درهمه زيدا فعند الجمهور يجوز وعند غيرهم لا بناء على ما ذكر **باب الظروف**
مسئلة قال ابو حيان في الارتشاف هل يتسع في الظرف مع كان واخواتها وهو مبني
على الخلاف هل تعمل في الظرف ام لا فان قلنا لا تعمل فلا يتوسع وان قلنا يجوز ان تعمل فيه
فالذي يقتضيه النظر ان لا يجوز التوسع فيه معها **مسئلة** قال ابو حيان في شرح التسهيل
اذا استعملت اذا شرطا فهل تكون مضافا للجملة بعدها ام لا قولان قيل تكون

مضافا للجملة بعدها ام لا قولان قيل تكون مضافة وضمنت الربط بين ما يضاف
اليه وغيره وقيل ليست مضافة بل معمولة للفعل بعدها لانها لو كانت مضافة لكان
الفعل من تمامها فلا يحصل به ربط قال ويبنى على ذلك الخلاف في العامل فيها
فمن قال انها مضافة اعمل الجزاء فيها ولابد ومن منع ذلك اعمل فعل الشرط فيها
كسائر الادوات **باب الاستثناء** **مسئلة** هل يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه
او على العامل فيه اذا لم يتقدم المستثنى وتوسط بين اجزاء الكلام نحو القوم الا
زيدا قاموا فيه خلاف قيل بالجواز وقيل بالمنع قال ابو حيان وهو مبنى على الخلاف
في ان العامل في المستثنى ما هو فمن قال انه ما تقدم من فعل وشبهه منعه ومن قال
انه الا او نحوها جوزه **مسئلة** اذا اورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض
فهل يعود الى الكل فيه خلاف قيل نعم وقيل لا بل يختص بالجملة الاخيرة قال ابو حيان
والخلاف مبنى على الخلاف في العامل في المستثنى فمن قال انه الا اعاده الى الكل ومن قال
انه الفعل السابق قال ان اتحد العامل عاد الى الكل وان اختلف فللاخيرة خاصة اذ
لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد **باب حروف الجر** **مسئلة** اختلف
هل يتعلق الجار والمجرور والظرف بالفعل الناقص على قولين مبنيين على الخلاف في
انه هل يدل على الحدث ام لا فمن قال لا يدل على الحدث وهم المبرد والفارسي وابن
جنى والجرجاني وابن برهان والشلوبين منع ذلك ومن قال يدل عليه جوزه **مسئلة**
قال ابو البقاء في التبيين اختلف في الاسم المرفوع بعد منذ نحو ما رايته منذ يومان
على اي شيء يرتفع على ثلثة مذاهب احدها ان منذ مبتدأ وما بعده خبر والتقدير مدة
ذلك يومان وقال بعض الكوفيين يومان فاعل تقديره منذ مضى يومان وقال
الفراء موضع الكلام كله نصب على الظرف اي ما رايته منذ الوقت الذي هو يومان

وهذا

وهذا كله مبنى على الخلاف في اصل منذ وقال الاكثرون انها مفردة وقال الفراء
اصلها من وذو الطائية بمعنى الذي وقال غيره من الكوفيين اصلها من اذ ثم حذفت
الهمزة وضمت الميم **باب القسم** **مسئلة** قال ابن النحاس في التعليقة اختلف النحاة
في ايمن الله هل هو كلمة مفردة موضوعة للقسم ام هي جمع ويبنى على هذا الخلاف في
همزتها اهي همزة قطع ام همزة وصل فمذهب البصريين ان ايمن كلمة مفردة موضوعة
للقسم وان همزتها همزة وصل ومذهب الكوفيين ان ايمن جمع يمين وهمزته
همزة قطع **باب التعجب** **مسئلة** قال ابن النحاس في التعليقة اختلف النحاة في
قولنا افعل به في التعجب هل معناه امر او تعجب مع اجماعهم على ان لفظه الامر فذهب
الكوفيون الى ان معناه امر كلفظه وذهب البصريون الى ان معناه تعجب وعلى الخلاف
في التعجب هل هو انشاء او خبر قال ويبنى على هذا الخلاف خلاف في الجار والمجرور هل
هو في موضع نصب او رفع فمن قال بان معنى افعل الامر وان فيه فاعلا مستترا قال بان
الجار والمجرور في موضع نصب بانه مفعول وتكون الباء عنده اما للتعدية كمررت
به او زائدة مثلها في قرات بالسورة ومن قال بان معنى افعل التعجب لا الامر قال بان الجار
والمجرور في موضع رفع بالفاعلية ولا ضمير في افعل وتكون الباء عند هذا القائل زائدة
مع الفاعل مثلها في كفى بالله **مسئلة** قال ابن النحاس لزوم الالف واللام في فاعل
فعل فيه خلاف مبنى على الخلاف في فعل الذي للمبالغة هو من باب نعم وبئس او من باب
التعجب فمن قال هو من باب نعم وبئس اشترط في الفاعل من لزوم الالف واللام وغيره
ما يشترط في فاعل نعم وبئس ومن قال هو من باب التعجب لم يشترط في فاعله الالف واللام
وباب التعجب فيه اظهر بدليل جواز دخول الباء الزائدة فيه مع الفاعل كما دخلت في باب التعجب في
افعل به **باب التوكيد** **مسئلة** قال ابن النحاس هل يجوز ان يقع كل واحد من اكتع وابتع

واتبع تاكيدا بانفراده فيه ثلثة مذاهب احدها نعم والثاني لا بل يكون بعد اجمع تابعا بالترتيب
كما ذكرنا والثالث يجوز ان يتقدم بعضها على بعض بشرط تقديم اجمع قبلهن قال وهذا
الخلاف مبني على انه هل لكل واحد منهن معنى في نفسه ام لا فان قيل لا معنى لها الا
الاتباع فلا بد من تقدم اجمع وان قيل بان لها معان جاز ان تستعمل بانفسها انتهى

باب النداء اختلف في الميم فمذهب البصريين ان الميم عوض من حرف النداء و
مذهب الكوفيين انها بقية من جملة محذوفة والاصل يا الله امنا بخير وبني على هذا الخلاف
جواز ادخال يا على اللهم فعند البصريين لا يجوز لانه يمتنع الجمع بين العوض والمعوض
عنه وعند الكوفيين يجوز لان الميم على رايهم ليست عوضا من يا قال ابو حيان في
الارتشاف اللهم لا تباشره يا في مذهب البصريين زعموا ان الميم المشددة في اخره عوض
من حرف النداء فلا يجتمعان واجاز الكوفيون ان تباشره يا وعندهم الميم المشددة
بقية من جملة محذوفة وقدروها امنا بخير وهو قول سخيف لا يحسن ان يقوله من عنده
علم **باب اعراب الفعل** **مسئلة** هل يجوز في المضارع المنصوب بعد الفاء في الاجوبة الثمانية
ان يتقدم على سببه فيقال ما زيد فنكرمه ياتينا ومتى فاتيك تخرج وكم فاسير تسير
قولان قال البصريون لا وقال الكوفيون نعم والخلاف مبني على الخلاف في اصل وهو ان
مذهب البصريين في ذلك ان النصب بان مضمرة وان الفاء عاطفة عطفت المصدر
المقدر من ان المضمرة والفعل على مصدر متوهم من الفعل المعطوف عليه والتقدير
لم يكن من زيد اتيان فيكون منا اكرام وعلى هذا يمتنع التقديم لان المعطوف لا يتقدم
على المعطوف عليه ومذهب الكسائي واصحابه ان الناصب هو الفاء نفسها وليست عاطفة
فلا معطوف هنا وانما هو جواب تقدم على سببه مع تقدمه بعض الجملة فلم يمتنع الجملة
مسئلة اختلف هل يجوز الفصل هنا بين السبب ومعموله بالفاء ومدخولها بان يقال ما زيد

فنكرمه فمذهب البصريين المنع ومذهب الكوفيين الجواز والخلاف مبني على الخلاف
في الاصل السابق فالبصريون يقولون ما بعد الفاء معطوف على مصدر متوهم من
يكرم فكما لا يجوز ان يفصل بين المصدر ومعموله كذلك لا يجوز ان يفصل بين يكرم ومعموله
لان يكرم في تقدير المصدر والكوفيون اجازوه لانه لا عطف عندهم ولا مصدر متوهم
مسئلة قال ابو البقاء في التبيين لام الجحود الداخلة على الفعل المستقبل حرف ناصب للفعل
بل الناصب ان مضمرة وعلى هذا تترتب مسئلة وهو ان معمول هذا الفعل لا يتقدم
عليه وقال الكوفيون اللام هي الناصبة فان وقعت بعدها ان كانت توكيدا وعلى هذا
يتقدم معمول هذا الفعل عليه **باب التكسير** **مسئلة** قال ابو حيان اختلف في
تكسير همرش فقال بعضهم يكسر على همارش وقال بعضهم يكسر على هنامر قال والسبب في
الاختلاف الاختلاف في اصل وزنه وفي الحرف الاول المدغم في الثاني ما هو قال قوم
وزنه فعلل والميم زائدة للالحاق بجحمرش وادغمت الميم فهو من باب ادغام المثلين وقال
اخرون وزنه فعلل والمدغم نون وحروفه كلها اصول كحروف قهبلس وجحمرش وصهصلق
قال والاول هو الصحيح والثاني قول الاخفش ويناقض فيه كلام سيبويه **باب التصغير**
مسئلة اختلف في تصغير ركب وطير وصحب وسفر على قولين احدهما وعليه الجمهور
انها تصغر على لفظها فيقال ركيب وطيير وصحيب وسفير والثاني وعليه الاخفش
انها ترد الى المفرد فيقال ركيبون وطويرات وصويحبون ومسيفرون والخلاف
مبني على الخلاف في هذه الالفاظ ما هي وفيها قولان احدهما وعليه الجمهور انها
اسماء جموع وعلى هذا فتعطى حكم المفرد في التصغير على لفظها والثاني وعليه الاخفش انها
جموع تكسير وعلى هذا فترد الى مفرداتها اشار الى هذا ابو حيان **باب الوقف**
مسئلة هل يصح الوقف على المتبوع دون التابع قال في البسيط فيه خلاف مبني على

الخلاف في العامل في التابع فان قلنا يقدر فيه عامل من جنس الاول صح لانه يصير جملة
مستقلة فيستغني عن الاول وان قلنا العامل فيه العامل في المتبوع لم يصح قال والصحيح انه
لا يجوز الوقف لعدم استقلاله صورة **مسئلة** اذا نكر يحيى بعد العلمية فهل يكتب بالياء
او بالالف قال ابو حيان يبنى على الخلاف في تعليل كتابة يحيى العلم بالياء فان عللناه بالعلمية
كتبناه بالالف لانه قد زالت علميته وان عللناه بالفرق بين الاسم والفعل كتبناه بالياء
ولان الاسمية موجودة فيه انتهى الجزء
الاول من الاشباه والنظاير
النحوية ويليه ان شاء الله
اول الجزء الثاني كتاب
اللمع والبرق
والحمد لله
وحده
٢

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله الذي اوجد الخلق وجعل لكل شيء مظهرين من الجمع والفرق والصلوة و
السلم على سيدنا محمد الذي سناه اضوء من البرق هذا هو الفن الرابع من الاشباه و
النظاير وهو فن الجمع والفرق وهو قسمان احدهما الابواب المتشابهة المفترقة في
كثير من الاحكام والثاني المسائل المتشابهة المتفرقة في الحكم والعلة وسميته اللمع و
البرق في الجمع والفرق **القسم الاول** الفرق بين تفسير المعنى وتقدير الاعراب عقد له

ابن

ابن جني بابا في الخصايص قال من ذلك قولهم انت ظالم ان فعلت الا تراهم يقولون
في معناه ان فعلت فانت ظالم فهذا ربما اوهم ان انت ظالم جواب مقدم ومعاذ الله
ان يقدم جواب الشرط وانما قوله انت ظالم دال على الجواب وساد مسده فاما ان يكون
هو الجواب فلا ومن ذلك قولهم عليك زيدا ان معناه خذ زيدا وهو لعمري كذلك
الا ان زيدا الان انما هو منصوب بنفس عليك من حيث كان اسما لفعل متعد الا انه
منصوب بخذ افلا ترى الى فرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى فاذا امر بك شيء من هذا
من اصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل اليه فان امكنك ان يكون تقدير الاعراب
على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه وان كان تقدير الاعراب مخالفا لتفسير المعنى
تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت طريق الاعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك و
اياك ان تسترسل نفسك فتفسد ما تؤثر اصلاحه الا تراك تفسر نحو قولك ضربت
زيدا سوطا ان معناه ضربت زيدا ضربة بسوط فهو لا شك كذلك ولكن طريق اعرابه
انه على حذف المضاف اي ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة ولو ذهبت تتاول ضربته
سوطا على ان تقدير اعرابه ضربة بسوط كما ان معناه كذلك للزمك ان تقدر انك حذفت
الباء كما تحذف حرف الجر في نحو قوله امرتك الخير واستغفر الله ذنبا فتحتاج الى اعتذار
من حذف حرف الجر وقد غنيت عن ذلك كله بقولك انه على حذف المضاف اي ضربته سوط
ومعناه ضربته بسوط فهذا لعمري معناه فاما طريق اعرابه وتقديره فحذف المضاف
انتهى وقال ابن الربيع في شرح الايضاح قالوا لا افعل هذا بذا تسلم قال يعقوب المعنى والله
يسلمك فهذا تفسير المعنى واما تفسير اللفظ فتقديره بذي سلامتك وقال ابن مالك في
شرح الكافية ومن الاستثناء بليس قول النبي صلى الله عليه وسلم يطبع المؤمن على كل
خلق ليس الخيانة والكذب اي ليس بعض خلقه الخيانة والكذب هذا التقدير الذي

يقتضيه الاعراب والتقدير المعنوي يطبع على كل خلق الا الخيانة والكذب وقال
ابن يعيش الاعراب يقدر على الف المقصور لان الالف لا تتحرك بحركة لانها مدة في الحلق و
تحريكها يمنع من الاستطالة والامتداد ويفضيها الى مخرج الحركة فكون الاعراب لا
يظهر فيها لم يكن لان الكلمة غير معربة بل ليتوقى من معنى الحركة بخلاف من وكم ونحوهما
من المبنيات فان الاعراب لا يقدر على حرف الاعراب منها لانه حرف صحيح يمكن تحريكه
فلو كانت الكلمة في نفسها معربة لظهر الاعراب فيه وانما الكلمة جعلت في موضع كلمة
معربة وكذلك ياء المنقوص لا يظهر فيها حركة الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة قال
ابن الصايغ في تذكرته الفرق بين اعلى واحمر من خمسة اوجه جمع اعلى بالواو والنون وعلى
افاعل واستعمال من وتانيثه على فعلى ولزوم احد الثلثة ال او الاضافة او من وقال
الملهبي الفرق في الاعلى والاحمر قد اتى • في خمسة في الجمع والتكسير • ودخول من وفي
تانيثهما • ولزوم تعريف بلا تنكير • قال في الشرح هذه الاحكام جارية في الاعلى وبابه
كالافضل والارذل وفي الاحمر وبابه كالاصفر والاخضر ضمير الشان يفارق الضماير
من عشرة اوجه انه لا يحتاج الى ظاهر يعود اليه بخلاف ضمير الغايب فانه لا بد له من ظاهر
يعود عليه لفظا او تقديرا وانه لا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه بخلاف غيره من
الضماير فيهن هذه الاوجه انها بوضعه والمقصود منه الابهام وانه لا يجوز تقديم خبره عليه
وغيره من الضماير يجوز تقديم خبره عليه وانه لا يشترط عود الضمير من الجملة اليه وغيره
من الضماير اذا وقع خبره جملة لا بد فيها من ضمير يعود اليه وانه لا يفسر الا بجملة وغيره
من الضماير يفسر بالمفرد وان الجملة بعده لها محل من الاعراب والجمل المفسرات لا يلزم ان
يكون لها محل من الاعراب وانه لا يقوم الظاهر مقامه وغيره من الضماير يجوز اقامة الظاهر
مقامه وانه لا يكون الا للغايب لا المتكلم والمخاطب لوجهين احدهما ان المقصود بوضعه الابهام

والغايب هو المبهم لان المتكلم والمخاطب في نهاية الايضاح والثاني انه في المعنى عبارة
عن الغايب لانه عبارة عن الجملة التي بعده وهي موضوعة للغيبة دون الخطاب والتكلم
ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل والتاكيد والبدل قال ابن يعيش ربما التبس الفصل
بالتاكيد والبدل والفرق بين الفصل والتاكيد ان التاكيد اذا كان ضميرا لا يؤكد به
الا المضمر والفصل ليس كذلك بل يقع بعد الظاهر والمضمر فقولك كان زيد هو
القايم فصل لا تاكيد لوقوعه بعد الظاهر وقولك كنت انت القايم يحتملهما ومن الفرق
بينهما انك اذا جعلت الضمير تاكيدا فهو باق على اسميته ويحكم على موضعه باعراب ما
قبله وليس كذلك اذا كان فصلا واما الفرق بينه وبين البدل فان البدل تابع للمبدل
منه في اعرابه كالتاكيد الا ان الفرق بينهما انك اذا ابدلت من منصوب اتيت بالضمير
المنصوب نحو ظننتك اياك خيرا من زيد فاذا اكدت او فصلت لا يكون الا بضمير المرفوع
ومن الفرق بين الفصل والتاكيد والبدل ان لام الابتداء لا يدخل على التاكيد والبدل
لان اللام يفصل بين التاكيد والمؤكد والبدل والمبدل منه وهما من تمام الاول
في البيان ذكر الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس قال في البسيط علم
الجنس كاسامة وثعالة في تحقيق علميته اربعة اقوال احدها لابي سعيد وبه قال ابن
بابشاذ وابن يعيش انه موضوع على الجنس باسره بمنزلة تعريف الجنس باللام في
كثر الدينار والدرهم فانه اشارة الى ما ثبت في العقول معرفته ويصير وضعه على اشخاص
الجنس كوضع زيد وعليان على اشخاصهما ولذلك يقال ثعالة خير من اسامة
اي اشخاص هذا الجنس وانما لم يحتاجوا في هذا النوع الى تعيين الشخص بمنزلة
الاعلام الشخصية لان الاعلام الشخصية يحتاج الى تعيين افرادها لان كل فرد
من افرادها يختص بحكم لا يشاركه فيه غيره ولا يقوم غيره مقامه فيما يطلب منه من

من معاملة او استغاثة او غير ذلك واما افراد النوع الوحوش والحشرات فلا يطلب
منها ذلك فلذلك لم يحتج الى التعيين افرادها ووضع اللفظ على جميع افراد النوع
لاشتراكها في حكم واحد قال ابن يعيش تعريفها لفظي وهي في المعنى نكرات لان اللفظ و
الطلق على الجنس فقد يطلق على افراده ولا يختص شخصا بعينه وعلى هذا فيخرج عن
حد العلم والقول الثاني لابن الحاجب انها موضوعة للحقايق المتحدة في الذهن
بمنزلة تعريف اللام للمعهود في الذهن نحو اكلت الخبز وشربت الماء لبطلان ارادة
الجنس وعدم تقدم المعهود الوجودي واذا كانت موضوعة على الحقيقة
المعقولة المتحدة في الذهن فاذا اطلق على الواحد في الوجود فلابد من القصد الى
الحقيقة وصح اطلاقها على الواحد في الوجود لوجود الحقيقة المقصودة فيكون
التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع لانه يلزم اطلاقه على الحقيقة باعتبار
الوجود المتعدد ضمنا فان قيل الحقيقة الذهنية مغايرة للوجود فاذا اطلق على الواحد
في الوجود فقد اطلق على غير ما وضع له قلنا وان حصلت المغايرة بذلك بين الحقايق
الا انه بمنزلة المتواطي الواقع على حقايق مختلفة بمعنى واحد كالحيوان الذي يشترك
فيه حقايق المتواطي المختلفة فكذلك ههنا يشترك الذهني والوجودي في الحقيقة و
ان كان الوجودي مغاير للذهني والفرق بين اسد واسامة ان اسدا موضوع
لكل فرد من افراد النوع على طريق البدل فالتعدد فيه من اصل الوضع واما اسامة
فانه لزم من اطلاقه على الواحد في الوجود التعدد فالتعدد فيه جاء ضمنا لا مقصودا
بالوضع والقول الثالث انه لما لم يتعلق بوضعه غرض صحيح بل الواحد من جفاة
العرب اذا وقع نظره على وحش غريب او طير عجيب اطلق عليه اسما يشتق من خلقته او من
فعله ووضعه عليه فاذا وقع بصره مرة اخرى على مثل ذلك الفرد اطلق عليه ذلك

الاسم باعتبار تشخصه ولا يتوقف على تصور ان هذا الموجود هو المسمى اولا او غيره
فصارت مشخصات كل نوع مندرجة تحت الاول بحيث تكون نسبة ذلك اللفظ
الى جميع الاشخاص تحته مثل نسبة زيد الى الاشخاص المسمين به على السواء وعلى
هذا فاذا اطلق على الواحد فقد اطلق على ما وضع له واذا اطلق على الجميع فاندرج
الكل تحت الوضع الاول لاطلاق واضع اللفظ عليه اولا مرة ثانية وثالثة بحسب
اشخاصه من غير تصور ان الثاني والثالث هو الاول او غيره والقول الرابع قلت ان
لفظ اسم الجنس موضوع على القدر المشترك بين الحقيقة الذهنية والوجودية
فان لفظ اسامة مثلا يدل على الحيوان المفترس عريض الاعالي فالافتراس وعرض
الاعالي مشترك بين الذهني والوجودي فاذا اطلق على الواحد في الوجود فقد
اطلق على ما وضع له لوجود القدر المشترك وهو الافتراس وعرض الاعالي ويلزم من
اخراجه الى الوجود التعدد من اللوازم لا مقصود ابالوضع بخلاف اسد فان تعدده
مقصود بالوضع واذا تقرر ذلك فالفرق بين علم الجنس واسم الجنس بامور احدها
امتناع دخول اللام على احدهما وجوازه في الاخر ولذلك كان ابن لبون وابن
مخاض اسمي جنس لدخول اللام عليهما ولم يكن ابن عرس اسم جنس لامتناع ابن العرس
والثاني امتناع الصرف يدل على العلمية الثالث نصب الحال عنها على الاغلب
الرابع نص اهل اللغة على ذلك واما الاضافة فلا دليل فيها فان الاعلام
جاءت مضافة كابن عرس وابن مقرض واسم الجنس جاء مضافا كابن لبون
وابن مخاض انتهى كلام صاحب البسيط فايدة قال صاحب البسيط الفرق بين
الاشتراك الواقع في النكرات والاشتراك الواقع في المعارف ان اشتراك النكرات
مقصود بوضع الواضع في كل مسمى غير معين واما اشتراك المعارف فالاشتراك فيها

الاعلام اتفاقی غیر مقصود بالوضع لان واضع الاسم علی العلم لم یقصد مشارکة
غیره انما المشارکة حصلت بعد الوضع لکثرة المسمین باللفظ الواحد فلذلک
لم یقدح هذا الاشتراک فی تعریفها لکونه اتفاقیا غیر مقصود للواضع واما الاشتراک
الواقع فی المضمرات واسماء الاشارة وما عرف باللام وان کان مقصودا للواضع
فانه اشتراک فی المسمی المعین فلذلک لم یقدح فی التعریف بخلاف اشتراک النکرات
فانه فی کل مسمی غیر معین فلذلک افترق الاشتراکان **فائدة** قال الزملکانی فی
شرح المفصل الفرق بین اللام فی الزیدان واللام فی الرجلان ان معنی الزیدان
المشترکان فی التسمیة ومعنی الرجلان المشترکان فی الحقیقة ولذلک لو سمیت
امرأة بزید وجمعت بینها وبین رجل یسمی بزید لقلت فی التثنیة الزیدان لاشتراکهما
فی التسمیة مع اختلاف الحقیقیین وانما اتوا باللام دون الاضافة لان اللام اقوی
فی افادة التعریف من الاضافة فکانت اقرب الی العلمیة ولانها اخصر فان المضاف
الیه قد یکون اکثر من حرفین وثلثة ولان امتزاج اللام اشد ولذلک یتخطاه العامل
مع انه قد یفرض اعلام لا یعرف بها ملابس فتضاف الیه والعهدیة لا تفتقر الی ذلک
فائدة قال ابن یعیش الفرق بین ذو التی بمعنی الذی علی لغة طی وبین التی بمعنی صاحب
من وجوه منها ان ذو فی لغة طی توصل بالفعل ولا یجوز ذلک فی ذو التی بمعنی
صاحب ومنها ان ذو فی مذهب طی لا توصف بها الا المعرفة والتی بمعنی صاحب یوصف
بها المعرفة والنکرة ان اضفتها الی نکرة وصفت بها النکرات وان اضفتها الی معرفة
صارت معرفة ووصف بها المعرفة ولیست التی بمعنی الذی کذلک لانها معرفة
بالصلة علی حد تعریف من وما ومنها ان التی فی لغة طی لا یجوز فیها ذی ولا ذا
ولا تکون الا بالواو ولیس کذلک التی بمعنی صاحب **ذکر** ما افترق فیه باب کان

وسائر الافعال قال ابو الحسن بن الربیع فی شرح الایضاح کان واخواتها مخالفة
لاصول الافعال فی اربعة اشیاء **احدها** ان هذه الافعال اذا اسقطت بقی المبتدأ والمسند الیه
وغیرها اذا اسقطت لم یبق کلام **الثانی** ان هذه الافعال لا تؤکد بالمصدر لانها لم تدل
علیه وغیرها من الافعال تؤکد بالمصادر لانها تدل علیها نحو قام قیاما وزال زوالا
الثالث ان الافعال التی ترفع وتنصب تبنی للمفعول وهذه الافعال لا تبنی له لا تقول کین
قائم لان قائما خبر عن المبتدأ فاذا زال المبتدأ زال الخبر واذا وجد المبتدأ وجد الخبر
الرابع ان الافعال کلها تستقل بالمرفوع دون المنصوب ولا تستقل هذه بالمرفوع
دون المنصوب لانه خبر للمبتدأ قال ابن الدهان فی الغرة من الفرق بین هذه الافعال
والافعال الحقیقیة ان الفاعل فی تلک غیر المفعول نحو ضرب زید عمرا وهذه مرفوعها
هو منصوبها قال الاعلم فی نکتة الفرق بین کان واصبح واخواتها ان کان لما انقطع و
هذه لما لم ینقطع تقول اصبح زید غنیا فهو غنی فی وقت اخبارک غیر منقطع غناه
فائدة قال الامام فخر الدین الفرق بین کان التامة والناقصة ان التامة بمعنی حدث
ووجد الشیء والناقصة بمعنی وجد موصوفیة الشیء بالشیء فی الزمن الماضی وقال ابن
القواس فی شرح الفیة ابن معط الفرق بینهما ان التامة یخبر بها عن ذات اما منقضی
حدوثها او متوقع والناقصة یخبر بها عن انقضاء الصفة الحادثة من الذات او من توقعها
والذات موجودة قبل حدوث الصفة وبعدها والتامة تکتفی بالمرفوع وتؤکد
بالمصدر وتعمل فی الظرف والحال والمفعول له ویتعلق بها الجار والناقصة بخلاف ذلک
کله قال الشیخ تاج الدین بن مکتوم فی تذکرته قال الامام ابو جعفر بن الامام ابی الحسن
الباذش قال ابو القسم الشنتوی فیما نقلت من کتاب بعض اصحابه من زعم ان کان التی
یضمر فیها الامر والشان هی الناقصة نفسها فقد اخطأ وانما هی غیرها والفرق بینهما ان

التي على معنى الامر والشان لا يكون اسمها الا مستترا فيها وغير مستتر والتي على معنى الامر
والشان لا يكون خبرها الا جملة ولا تحتاج الجملة ان يكون فيها عايد يرجع الى الاول
والناقصة ليست كذلك لا بد من عايد يرجع الى الاول من خبرها اذا كان جملة فقد
ثبت بهذا ان كان التي على معنى الامر والشان ليست الناقصة قال الجزولي والصحيح ان
كان المضمر فيها الامر والشان هي كان الناقصة والجملة في موضع نصب يدل على ذلك ان
الامر والشان يكون مبتدا ومضمرا في ان واخواتها وظن واخواتها والجملة المفسرة
الواقعة موقع خبر هذه الاشياء وما ثبت من خبر المبتدا وما ذكر معه ثبت لخبر كان
انتهى ما افترق فيه ما وليس قال المهلبي المشابهة بينهما الا من ثلثة اوجه
تبطل عملها بزيادة ان ودخول الا وتقديم الخبر ومعموله واذا عطف عليها
سببي نحو ما زيد راكبا ولا سائرا اخوه جاز في ساير الرفع والنصب واجنبي لم
يجز الا الرفع نحو ما زيد سائرا ولا ذاهب عمرو ولا يحمل الضمير فلا يقال زيد ما قائما
كما يقال زيد ليس قائما ولا تفسر فعلا كان الافعال يفسر بعضها بعضا واذا كان بعدها اسم
الفعل فالحمل عليه اولى من الاسم نحو ما زيدا ضربه على تقدير ما ضربت زيدا ضربته
وهو اولى من رفعه ولا يخبر عنها بفعل ماض لا يقال ما زيد قام لانها لنفي الحال
ولا يحسن تقديم الخبر المجرور نحو ما بقائم زيد ويحسن في ليس ذكر ما افترقت
فيه اخوات ان قال ابن هشام في تذكرته لان وان ولكن احكام خمسة هي فيها
دون غيرها دون اخواتها احدها العطف على الموضع الثاني دخول الفاء في الخبر
لتضمن معنى الشرط الثالث عدم جواز عملها في حال وظرف ومجرور بخلاف اخواتها
الثلثة الرابع عدم جواز الاعمال والاهمال اذا قرنت بما عند ابن السراج والزجاج
محتجين بان ذلك جاز في ليت سماعا وفي كان ولعل قياسا عليها لاشتراكها في

ازالة معنى الابتداء والحق خلاف قولهما لانه انما جاز في ليت لبقاء اختصاصها
فلا يحمل عليها غيرها الخامس دخول اللام في الخبر لكنه في ان المكسورة باطراد
فيهما بندور هذا هو الانصاف وانه لا تاويل فيه ولكنني من حبها لعميد ولا في قراءة
بعضهم الا انهم لياكلون الطعام كل ذلك لبقاء معنى الابتداء معهن انتهى وفي شرح
المفصل للاندلسي ان الخفيفة الناصبة للمضارع اشبهت ان الشديدة العاملة في
الاسماء من اربعة اوجه احدها ان لفظها قريب من لفظها واذا خففت صارت مثلها
في اللفظ الثاني انها وما عملت فيه مصدر مثل ان الثقيلة الثالث ان لها ولما عملت
فيه موضعا من الاعراب كالثقيلة الرابع ان كل واحدة منهما تدخل على الجملة انتهى وقال
ابن النحاس في التعليقة ان الشديدة للحال وان الخفيفة تصلح للماضي والمستقبل ذكر
ما افترقت فيه المفاعيل قال ابن يعيش المصدر هو المفعول الحقيقي لانه هو الذي
يحدثه الفاعل ويخرجه من العدم الى الوجود وصيغة الفعل تدل عليه والافعال
كلها متعدية اليه سواء كان يتعدى الفاعل او لم يتعده نحو ضربت زيدا ضربا
وقام زيد قياما وليس كذلك غيره من المفعولين الا ترى ان زيدا من قولك ضربت زيدا
ليس مفعولا لك على الحقيقة انما هو مفعول الله تعالى وانما قيل له مفعول على معنى ان فعلك
وقع به ذكر الفرق بين المصدر واسم المصدر قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس الفرق بينهما
ان المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الانسان وغيره كقولنا ان ضربا مصدر في
قولنا يعجبني ضرب زيد عمرا فيكون مدلوله معنى وسموا ما يعبر به عنه مصدرا مجازا نحو
ضرب في قولنا ان ضربا مصدر منصوب اذا قلت ضربت ضربا فيكون مسماه لفظا واسم
المصدر اسم المعنى الصادر عن الانسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذي هو صادر عن
المسبح لا لفظ س ب ح بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزيه

انتهى وقال ابن الحاجب في اماليه الفرق بين قول النحويين مصدر واسم مصدر ان المصدر
الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل
يجري عليه كالقهقرى فانه لنوع من الرجوع ولا فعل له يجري عليه من لفظه وقد يقولون
مصدر واسم مصدر في الشيئين المتغايرين لفظا احدهما للفعل والاخر للآلة التي
يستعمل بها الفعل كالطهور والطهور والاكل والاكل فالطهور المصدر والطهور اسم ما
يتطهر به والاكل المصدر والاكل ما يؤكل انتهى **ذكر** ما افترق فيه اذ واذا وحيث قال
ابن هشام في تذكرته اعلم ان اذ واذا وحيث اشتركن في امور وافترقن في امور فاشتركن
في الظرفية ولزومها والاضافة ولزومها وكونها للجمل والبناء ولزومه والها المعنى
قد تخرج عنه فهذه ثمانية قد قيلت ويشترك اذ واذا في انهما للزمان ولا يكونان للمكان
وانما يكفان بما عن الاضافة مفيدين معنى الشرط جازمين قياسا مطردا وانهما يضافان
للجملة الفعلية وانفردت اذا بافادتها معنى الشرط دون ما وانها لا تضاف الا الى الجمل
الفعلية وانفردت حيث بانها تكون للمكان والزمان والغالب كونها للمكان انتهى **ذكر**
الفرق بين وسط بالسكون ووسط بالفتح قال الجمال السرهدي · فرق ما بين قولهم
وسط الشيء · ووسطه تحريكا وتسكينا · موضع صالح لبين فسكن · ولفي حركن
تراه مبينا · كجلسا وسط الجماعة اذهم · ووسط الدار كلهم جالسينا · قال الفارسي
في القصريات اذا قلت حفرت وسط الدار بئرا بالسكون فوسط ظرف وبئرا مفعول به
واذا قلت حفرت وسط الدار بئرا بالتحريك فوسط مفعول به واذا قلت حفرت وسط
الدار بئرا بالتحريك فوسط مفعول به وبئرا حال **ذكر** الفرق بين واو المفعول معه وواو
العطف قال ابن يعيش فان قيل نحن متى عطفنا اسما على اسم بالواو دخل فيه الاول واشتركا
في المعنى فكانت الواو بمعنى مع فلم اختصصتم باب المفعول معه بمعنى مع قيل الفرق بين العطف

بالواو وهذا الباب ان التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل وليس كذلك الواو
التي بمعنى مع انما توجب المصاحبة فاذا عطفت بالواو شيئا على شيء دخل في معناه
ولا يوجب بين المعطوف والمعطوف عليه ملابسة ومقارنة كقولك قام زيد وعمرو فليس
احدهما ملابسا للاخر ولا مصاحبا له واذا قلت ما صنعت واياك فانما يراد ما
صنعت مع ابيك واذا قلت استوى الماء والخشبة ومازلت اسير والنيل يفهم منه
المصاحبة والمقارنة وقال الابذي الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف انك
اذا قلت قام زيد وعمرو وليس احدهما ملابسا للاخر ولا فرق بينهما في وقوع الفعل
من كل منهما على حدة فاذا قلت ما صنعت واياك وما انت والفخر فانما تريد ما صنعت
مع ابيك واين بلغت في فعلك معه وما انت مع الفخر في افتخارك وتحققك به
باب الاستثناء قال ابن يعيش الفرق بين البدل والنصب في قولك ما قام احد الا
زيدا انك اذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفي وصار المستثنى فضلة فتنصب كما
تنصب المفعول به واذا ابدلته منه كان معتمد الكلام ايجاب القيام لزيد وكان ذكر
الاول كالتوطئة كما ترفع الخبر لانه معتمد الكلام وتنصب الحال لانه تبع للمعتمد في نحو زيد في
الدار قائما وقائم انتهى **فصل** قال ابن يعيش الفرق بين غير اذا كانت صفة وبينها
اذا كانت استثناء انها اذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئا ولم
تنف عنه لانها مذكورة على سبيل التعريف فاذا قلت جاءني غير زيد فقد وصفته
بالمغايرة له وعدم المماثلة ولم تنف عن زيد المجيء وانما هو بمنزلة قولك جاءني رجل
ليس بزيد واما اذا كان استثناء فانه اذا كان قبلها ايجاب فما بعدها نفي واذا كان قبلها
نفيا فما بعدها ايجاب لانها محمولة هنا على الا فكان حكمها كحكمها **ذكر** ما افترق
فيه الا وغير قال ابو الحسن الابذي في شرح الجزولية افترقا الا وغير في ثلثة اشياء **احدها**

ان غير ايوصف بها حيث لا يتصور الاستثناء والا ليست كذلك فتقول عندي درهم
غير جيد ولو قلت عندي درهم الا جيد لم يجز الثاني ان الا اذا كانت مع ما بعدها
صفة لم يجز حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه فتقول قام القوم الا زيد ولو
قلت قام الا زيد لم يجز بخلاف غير اذ تقول قام القوم غير زيد وقام غير زيد وسبب
ذلك ان الا حرف فلم يتمكن في الوصفية فلا تكون صفة الا تابعا كما ان اجمعين لا يستعمل في
التاكيد الا تابعا الثالث انك اذا عطفت على الاسم الواقع بعد الا كان اعراب المعطوف
على حسب المعطوف عليه واذا عطف على الاسم الواقع بعد غير جاز الجر والحمل على المعنى
ذكر ما افترق فيه الحال والمفعول قال ابن يعيش الحال تشبه المفعول من حيث انها تجيء بعد تمام
الكلام واستغناء الفعل بفاعله وان في الفعل دليلا عليه كما كان فيه دليلا على المفعول
ولهذا الشبه استحقت ان تكون منصوبة مثله وتفارقه من حيث انها هي الفاعل في المعنى
ليست غيره فالراكب في جاء زيد راكبا هو زيد وليس المفعول كذلك بل لا يكون الا غير
الفاعل او في حكمه نحو ضرب زيد عمرا ولذلك امتنع ضربتني وضربتك لاتحاد الفاعل
والمفعول فاما قولهم ضربت نفسي فالنفس في حكم الاجنبي ولذلك يخاطبها ربها فيقول
يا نفس اقلعي مخاطبة الاجنبي ويعمل فيها الفعل اللازم وليس المفعول كذلك ولا تكون
الا نكرة والمفعول يكون نكرة ومعرفة ولها شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصا ظرف
الزمان وذلك انها تقدر بفي كما يقدر الظرف بفي فاذا قلت جاء زيد راكبا فتقديره
في حال الركوب كما ان جاء زيد اليوم تقديره في اليوم وخص الشبه بظرف الزمان لان الحال
لا تبقى بل تنتقل الى حال اخرى كما ان الزمان منقض لا يبقى ويخلفه غيره ذكر الفرق
بين الاضافة بمعنى اللام وبينها بمعنى من قال الاندلسي في شرح المفصل الفرق بينهما
من وجوه احدها ان الثاني غير الاول في الاضافة التي بمعنى اللام سواء وافقه في اسمه او

لم يوافقه فانه يتفق ان يكون اسم الغلام والمالك واحدا فالمغايرة حاصلة وان
اتحدا اللفظ واما التي بمعنى من فالاول فيها بعض الثاني الثاني ان التي بمعنى اللام
لا يصح ان يوصف الاول بالثاني والتي بمعنى من يصح ذلك فيها الثالث ان التي بمعنى
اللام لا يصح فيها ان يكون الثاني خبرا عن الاول والتي بمعنى من يصح ذلك فيها كما
بين بوهان اذا صح ان يكون الثاني خبرا عن الاول فالاضافة بمعنى من وان امتنع ذلك
فهو بمعنى اللام الرابع ان التي بمعنى اللام لا يصح انتصاب المضاف اليه فيها على التمييز و
يصح في التي بمعنى من ذكر الفرق بين حتى الجارة والى قال السخاوي في تنوير الديباج
حتى اذا كانت جارة وافقت الى في انها غاية وخالفتها في ثلثة اشياء احدها انها لا
تدخل على المضمر فلا يقال حتاه كما يقال اليه الثاني ان فيها معنى الاستثناء وليس ذلك
في الى الثالث ان الى يقع خبرا للمبتدأ كقوله تعالى والامر اليك وحتى لا تكون كذلك ذكر
ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل قال ابن السراج في الاصول الفرق بين المصدر و
بين اسم الفاعل ان المصدر يجوز ان يضاف الى الفاعل والى المفعول تقول عجبت من
ضرب زيد عمرا فيكون زيد هو الفاعل في المعنى ومن ضرب زيد عمرو فيكون زيد هو
المفعول في المعنى ولا يجوز هذا في اسم الفاعل لا يجوز ان يقال عجبت من ضاربة زيد
وضارب زيد فاعل قال المهلبي الفرق بينهما من ستة اوجه ان اسم الفاعل يتحمل الضمير
بخلاف المصدر وان الالف واللام فيه تفيد شيئين التعريف والموصولية وفي
المصدر تفيد التعريف فقط وانه يجوز تقديم معموله عليه نحو هذا زيدا ضارب بخلاف
المصدر وانه يعمل لشبه الفعل والمصدر فانه بنفسه لا يعمل الا في الحال والاستقبال و
المصدر يعمل في الازمنة الثلثة والسادس ما ذكره ابن السراج من الاضافة ذكر ما افترق فيه
المصدر والفعل قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح يحذف الفاعل

من المصدر نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما بخلاف الفعل فانه لا يحذف معه الفاعل
لان في ذلك نقضا للغرض لانه بني للاخبار عنه والمصدر لم يبن لفاعل ولا مفعول و
انما يطلبهما من جهة المعنى فكما يحذف معه المفعول فيحذف الفاعل لان بنية المصدر
لهما سواء ذكر ما افترق فيه المصدر وان وان وصلتهما افترقا في امور الاول والثاني
قال ابن مالك في شرح العمدة اذا لم يشارك المصدر الفعل المعلل في الفاعل والزمان
معا فلا بد من حرف التعليل نحو جئتك لرغبتك في وجئتك الساعة لوعدي اياك
امس فلو كان المصدر ان وصلتها او ان وصلتها لم يجب حذف التعليل فيجوز ان يقال
جئتك ان رغبت في وجئتك الساعة ان وعدتك امس وكذا انك رغبت في لان ان
وان قد اطرد فيهما جواز الاستغناء عن حروف الجر الرابع قال ابن يعيش قالوا في التحذير
اياي وان يحذف احدكم الارنب يعني يرميه بسيف ونحوه فان في موضع نصب كانه قال
اياي وحذف احدكم الارنب ولو حذفت الواو لجاز مع ان فيقال اياي ان يحذف احدكم الارنب
ولو صرح بالمصدر لم يجز حذف الواو ولا من والفرق بينهما ان ان وما بعدها من الفعل وما
يعمل فيه مصدر فلما طال جوزوا فيه من الحذف ما لم يجز في المصدر الصريح الخامس قال ابو حيان
في اعرابه نصوا على ان المصدرية لا ينعت المصدر المنسبك منها ومن الفعل فلا يوجد في
كلامهم يعجبني ان قمت السريع يريد قيامك السريع ولا عجبت من ان تخرج السريع اي من
خروجك السريع قال وحكم باقي الحروف المصدرية حكم ان فلا يوجد في كلامهم وصف المصدر
المنسبك من ان ولا من ما ولا من كي بخلاف صريح المصدر فانه يجوز ان ينعت وليس كل مصدر
حكم المنطوق به وانما يتبع ذلك على ما تكلمت به العرب وقال ابن هشام في المغني انهم حكموا لان
وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك السادس قال ابن يعيش
في قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون وقول الشاعر لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت

نحو

بنيت مثل وغير على الفتح لاضافتهما الى غير متمكن فان قيل فان والفعل في تاويل
المصدر وكذلك ان المشددة مع ما بعدها والمصدر اسم متمكن فمثل وغير
قد اضيفا الى متمكن فلم وجب البناء قيل كون ان والفعل في تقدير المصدر
شيء تقديري والاسم غير ملفوظ وانما الملفوظ به حرف وفعل فلما اضيفا
الى ما ذكرنا مع لزومهما الاضافة بنيتا معهما لان الاضافة بابها ان تقع على
الاسماء المفردة فلما خرجت هنا عن بابها بني الاسم العاشر لا يقال ضربت
زيدا ان ضربت على ايقاع ان والفعل موقع المصدر واجازه الاخفش و
رده الجمهور بان ان تخلص الفعل للاستقبال والتاكيد انما يكون بالمصدر
فلذلك لم يسغ لها ان تقع مع صلتها موقع المصدر قال صاحب البديع اجاز الاخفش
مسئلة لا يجيزها غيره ضربت زيدا ان ضربت ويقول هو في تقدير المصدر الحادي
عشر قد ينوب المصدر عن الظرف نحو جئتك قدوم الحاج وانتظرتك حلب ناقة
ولا ينوب في ذلك المصدر المأول وهو ان والفعل وفرق اخر وهو ان ذكر المصدر
لا يدل على زمان معين وذكر ان مع الفعل يدل على ان الفعل وقع من فاعل فيما
مضى او يقع فيما ياتي وقال الاندلسي ان وصلتها اشبه بالمضمر في انه لا يوصف و
لذلك اختار الجرمي في البر من قوله تعالى ليس البر ان تولوا النصب لانه اذا اجتمع
مظهر ومضمر فالوجه ان يكون المضمر الاسم لانه اذهب في الاختصاص ذكر
ما افترقت فيه التوابع قال في البسيط الفرق بين الصفة والتاكيد من خمسة
اوجه احدها انه لا يصح حذف المؤكد ويصح حذف الموصوف وسره ان التاكيد
ليس فيه زيادة على المؤكد بل هو هو بلفظه او بمعناه فلو حذف لبطل سر التاكيد
واما الصفة ففيها معنى زايد على الموصوف فاذا علم الموصوف جاز حذفه وبقاء

لافادتها المعنى الزايد والوجه الثانى ان التوكيد المتعدد لا يعطف بعضه على بعض
والصفات المتعددة يجوز عطف بعضها على بعض وسره ان الفاظ التوكيد
متحدة المعانى والفاظ الصفات متعددة المعانى فجاز عطفها لتعدد
معانيها ولم يجز فى التاكيد لاتحاد معانيه الوجه الثالث ان الفاظ التاكيد
لا يجوز قطعها عن اعراب متبوعها والصفات يجوز قطعها عن اعرابه وسره ان
القطع انما يكون لمعنى مدح او ذم وهو موجود فى الصفات فلذلك جاز
قطعها واما التاكيد فلا يستفاد منه مدح ولا ذم فلذلك لم يجز قطعه والوجه
الرابع ان التاكيد يجوز بالضماير دون الصفات وسره ان التاكيد يقوى
المعنى فى نفس السامع بالنسبة الى دفع مجاز الحكم وان كان المحكوم عليه فى غاية
الايضاح فلذلك احتيج اليه واما الصفة فان المقصود منها ايضاح المحكوم
عليه وهو فى غاية الايضاح فلا يحتاج الى ايضاح لانه ان كان لمتكلم او
مخاطب فقرينة الخطاب والتكلم توضحها وان كان لغايب فالقرينة الظاهرة
توضحه فلا يحتاج الى ايضاح والوجه الخامس ان النكرات تؤكد بتكرير
الفاظها دون معانى الفاظها وتوصف وسره ان معانى الفاظها معارف
ولا تؤكد النكرات بالمعارف واما الوصف فانها توصف بما يوافقها فى التنكير
قال الاندلسى فى شرح المفصل النعت يفارق التوكيد من اوجه الاول ان التاكيد
ان كان معنويا فالفاظه محصورة والفاظ الصفات ليست كذلك وان
كان لفظيا فانه يجرى فى الكلم باسرها مفردة ومركبة والنعت ليس كذلك
الثانى ان النعت يتبع المعرفة والنكرة والتاكيد لا يتبع الا المعارف اعنى
التاكيد المعنوى الثالث ان الصفة يشترط فيها ان تكون مشتقة ولا كذلك

فى التاكيد قال وعطف البيان يجامع الصفة من حيث انه يبين ويوضح كما
تفعل الصفة فى الجملة ثم انهما يفترقان فى غير ذلك فالصفة مشتقة ابدا من معنى فى
الموصوف او فى شىء من سببه ... ان يوضع له اسم منه نحو طويل مشتق من الطول فاذا قلت
رجل طويل فالرجل استحق ان يكون طويلا اسما له واقعا عليه بطريق وجود الطول فيه واما
عطف البيان فلا يكون مشتقا وفرق ثان وهو ان عطف البيان على الانفراد
يدل على المقصود فاذا قلت زيد ابو عبد الله دل ابو عبد الله لو انفرد على الرجل المخصوص
الذى قصد به زيد واما الصفة فليست كذلك لانك اذا قلت رجل طويل ثم افردت
الطويل ولم تقدر جريه على رجل لم يدل عليه وانما يدل على شىء من صفته الطول على
الجملة وفرق ثالث ان عطف البيان لا يكون الا بالمعارف والصفة تكون بالمعرفة
والنكرة وفرق رابع ان النعت يكون لشىء ولسببه وعطف البيان لا يكون فيه ذلك و
فرق خامس ان النعت قد يكون جملة وعطف البيان ليس كذلك والنعت منه ما يكون
للمدح ولا كذلك عطف البيان وايضا فالصفة تتحمل الضمير وعطف البيان لا يتحمله و
غير ذلك من الفروق انتهى وقال ابن يعيش وصاحب البسيط وعطف البيان يشبه
البدل ايضا من اربعة اوجه ويفارقه من اربعة اوجه اما اوجه الشبه فاحدها انه عبارة
عن الاول كالبدل والثانى انه يكون بالجوامد كالبدل والثالث انه قد يكون اخص من
متبوعه واعم منه كالبدل والرابع انه قد يكون بلفظ الاول على جهة التاكيد كقوله
يا نصر نصر نصرا كالبدل واما اوجه المفارقة فاحدها ان عطف البيان فى تقدير جملة
على الاصح والبدل فى تقدير جملتين على الاصح والثانى ان عطف البيان يختص بالمعارف
والصفة تكون فى المعارف والنكرات وذكر بعضهم ان يكون فى النكرات ايضا
الثالث ان حكم الصفة ان تكون اعم من الموصوف او مساوية ولا تكون اخص منه لانه

يستمد من الفعل بدليل تحملها الضمير فلذلك انحطت رتبتها النظرها الى ما اصله
التنكير ولا يشترط ذلك في عطف البيان نحو مررت باخيك زيد فان زيدا اخص
من الاخ **الرابع** ان الصفة يجوز فيها القطع الى النصب والرفع ولا يجوز ذلك في عطف
البيان لعدم المدح والذم المقتضي للقطع قال ابن يعيش ومن الفصل بين البدل و
عطف البيان ان المقصود بالحديث في عطف البيان هو الاول والثاني بيان كالنعت
المستغنى عنه والمقصود بالحديث في البدل هو الثاني لان البدل والمبدل منه اسمان
بازاء مسمى مترادفان عليه والثاني منهما اشهر عند المخاطب فوقع الاعتماد عليه وصار
الاول كالتوطئة والبساط لذكر الثاني وعلى هذا لو قلت زوجتك بنتي فاطمة وكانت
عايشة فان اردت عطف البيان صح النكاح لان الغلط وقع في البيان والمقصود
لا غلط فيه واذا جعلته بدلا لا يصح النكاح لان الغلط وقع فيما هو معتمد الحديث و
هو الثاني وفي شرح التسهيل لابي حيان باب العطف اوسع من باب البدل لان لنا عطفا
على اللفظ وعلى الموضع وعلى التوهم والبدل يكون على اللفظ وعلى الموضع ولا يكون
على التوهم وفيه الفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم ان العطف على
الموضع عامله موجود واثره مفقود والعطف على التوهم اثره موجود وعامله
مفقود **ذكر** ما افترق فيه الصفة والحال قال ابن القواس الحال اشبه بالصفة من حيث
ان كل واحد منهما للبيان هيئة مقيدة وقال في البسيط الفرق بينهما من عشرة اوجه
احدها ان الصفة لازمة للموصوف والحال غير لازمة ولذلك اذا قلت جاء زيد
الضاحك كانت الصفة ثابتة له قبل مجيئه واذا قلت جاء زيد ضاحكا كانت صفة
الضحك له في حال مجيئه فحسب **الثاني** ان الصفة لا تكون لموصوفين مختلفي الاعراب
بخلاف الحال فانها قد تكون من الفاعل والمفعول **الثالث** ان الصفة تتبع الموصوف

تتبع الموصوف في اعرابه بخلاف الحال **الرابع** الحال يلازم التنكير والصفة على وفق
موصوفها **الخامس** ان الحال يتقدم على صاحبها وعلى عاملها القوي عند البصريين
بخلاف الصفة فانها لا تتقدم على موصوفها **السادس** ان الحال تكون مع المضمر
بخلاف الصفة **السابع** ان الحال ليس في عاملها خلاف وفي عامل الصفة خلاف
الثامن ان الحال يغني عن عايدها بالواو بخلاف الصفة **التاسع** ان الصفة ادخل
من الحال في الاشتقاق **العاشر** ان الصفات المتعددة لموصوف واحد جايز وفي
الاحوال المتعددة كلام انتهى **ذكر** ما افترقت فيه النون الخفيفة والتنوين قال ابن
السراج في الاصول النون الخفيفة نظير التنوين في الاسم فلا يجوز الوقف عليها كما لا
يوقف على التنوين وقد فرقوا بينهما بان النون الخفيفة لا تحرك لالتقاء الساكنين
والتنوين يحرك لالتقاء الساكنين فمتى لقي النون الخفيفة ساكن سقطت كانهم فضلوا
ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل وفضلوا بينهما وقال ابن النحاس في التعليقة انما
حذفت النون الخفيفة ولم تحرك لحطها عن درجة التنوين حيث كان التنوين يحرك
لالتقاء الساكنين غالبا لان الافعال اضعف من الاسماء فما يدخلها اضعف
مما يدخل الاسماء مع ان نون التوكيد ليست بلازمة للفعل الامر المستقبل في القسم و
التنوين لازم لكل اسم منصرف عري عن الالف واللام والاضافة فلما انحطت النون
عن التنوين وانحط ما يلحقه عما يلحق التنوين الزموها الحذف عند التقاء الساكنين
ذكر ما افترقت فيه الفاظ الاغراء والامر قال الاندلسي الفرق بين هذه الاسماء عليك
ودونك ونحوها في الاغراء وبين الامر المأخوذ من الفعل من وجوه منها
ان الاغراء يكون مع المخاطب فلا يجوز عليه زيدا ومنها انه لا يتقدم معمولها عليها
لا تقول زيدا عليك ومنها ان الفاعل فيها مستتر لا يظهر اصلا في تثنية ولا جمع

ومنها ان حرف الجر هنا لا يتعلق بشيء ولا يعمل فيها عامل عند بصري الا المازني كقوله
تعالى قيل ارجعوا وراءكم فليس وراءكم معمولا لارجعوا لانه اسم فعل بل ذكر تاكيدا ومنها ان
الاغراء لا يجاب بالفاء لا تقول دونك زيدا فيكرمك ومنها ان المفعول به اذا كان
منفصلا ولا يجوز ان يكون متصلا نحو عليك اياي ولا يقال عليكني كما يقال الزمني
لان هذه لم تتمكن تمكن الافعال **ذكر** ما افترقت فيه لام كي ولام الجحود قال ابو حيان
افترقا في اشياء **احدها** ان اضمار ان في لام الجحود على جهة الوجوب وفي لام كي على جهة
الجواز في موضع والامتناع في موضع فالجواز حيث لم يقترن الفعل بلا نحو جئت لتكرمني
ويجوز لان تكرمني والامتناع حيث اقترن بلا فان الاظهار يتعين نحو لئلا يعلم اهل
الكتاب فرارا من توالي المتماثلين **الثاني** ان فاعل لام الجحود لا يكون غير مرفوع كان
نحو ما كان زيد ليذهب بخلاف لام كي نحو قام زيد ليذهب **الثالث** انه لا يقع قبلها
فعل مستقبل فلا تقول لن يكون زيد ليفعل ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو ساتوب
ليغفر الله لي **الرابع** ان الفعل المنفي قبلها لا يكون مقيدا بظرف فلا يجوز ما كان زيد
امس ليضرب عمرا او يوم كذا ليفعل ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو جاء زيد امس
ليضرب عمرا **الخامس** انه لا يوجب الفعل معها فلا يجوز ما كان زيد الا ليضرب عمرا و يجوز
ذلك مع لام كي نحو ما جاء زيد الا ليضرب عمرا **السادس** انه لا يقع موقعها كي فلا
تقول ما كان زيد كي يضرب عمرا ويجوز ذلك في لام كي نحو جاء زيد كي يضرب عمرا
السابع ان المنصوب بعدها لا يكون سببا لما قبلها وهو كذلك بعد لام كي
ان النفي متسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذي يتعلق به اللام فيلزم
من نفيه نفي ما بعد اللام وفي لام كي يتسلط على ما بعدها نحو ما جاء زيد ليضربك
فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المجيء الا بقرينة تدل على انتفائه **الثامن** ان لام الجحود

لا يتعلق

لا يتعلق الا بمعنى الفعل الواجب حذفه فاذا قلت ما كان زيد ليقوم فكانك قلت ما
كان زيد مستعدا للقيام يقدر في كل موضع ما يتعلق به على حسب سياق الكلام ففي نحو
قوله تعالى وما كان الله ليطلعكم على الغيب يقدر مريدا لاطلاعكم على الغيب واما
لام كي فانها متعلقة بالفعل الظاهر الذي هو معلول للفعل الذي دخلت عليه اللام **العاشر**
ان لام الجحود تقع بعد ما لا يستقل ان يكون كلاما دونها ولام كي لا تقع الا بعد ما يستقل
كلاما ولذلك كان الاحسن في تاويل قوله • فما جمع ليغلب جمع قومي • مقاومة ولا
فرد لفرد • انه على اضمار كان بدلالة المعنى عليه اي فما كان جمع ليغلب لتكون اللام
لام الجحود لا لام كي لان ما قبلها وهو فما جمع لا يستقل كلاما **ذكر** ما افترق فيه الفاء
والواو اللذان ينصب المضارع بعدهما قال ابو حيان لا احفظ النصب جاء بعد الواو بعد
الدعاء والعرض والتحضيض والرجاء فينبغي ان لا يقدم على ذلك الا بسماع قال وكذلك
مع التشبيه الواقع موقع النفي ومع قد المنفي بها فان عموم قوله التسهيل في مواضع يدل على
الجواز معهما ويحتاج ذلك الى السماع من العرب وانفردت الفاء بان ما بعدها في غير النفي
يجزم عند سقوطها نحو قل لعبادي يقولوا التي هي احسن ويرفع مقصودا به الوصف او
الاستيناف واجاز الزجاجي الجزم في النفي ايضا فما تاتينا فتحدثنا وعلى هذا قال
بعضهم كلما تنصب فيه الفاء تجزم ولا تستثن شيئا **مهمة** اضطرب النحويون في نحو
قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم في قراءة من شدد ميم لما وشدد ان او خففها فنقل
صاحب كتاب اللامات عن المبرد انه قال هذا لحن لا تقول العرب ان زيدا لما ج وقال المازني
لا ادري ما وجه هذه القراءة وقال الفراء التقدير لمن ما فلما كثرت الميمات حذفت منهن
واحدة فعلى هذا هي لام توكيد ويعني بكثرة الميمات ان نون من حين ادغم في ميم ما انقلبت
ميما بالادغام فصارت ثلث ميمات وقال المازني ايضا ان بمعنى ما ثم ثقلت كما ان ان الموكدة

تخفف ومعناها الثقيلة انتهى قال ابو حيان وارتكاب النحويين في هذه القراءة
وتلحين بعضهم لقاريها يدل على صعوبة المدرك فيها وتخريجها عن القواعد النحوية
واما التلحين فلا سبيل اليه البتة لانها منقولة نقل التواتر في السبعة واما
من قال لا ادري ما وجهها فمعذور لخفاء ذلك عليه واما تاويل ان المثقلة بانها المخففة
التي هي نافية فهي غاية من الخطأ لانها لو كانت نافية لم ينتصب بعدها كل بل كان ترفع
وايضا فانه لا يحفظ من كلامهم ان تكون ان المثقلة نافية واما تاويل الفراء فايضا
في غاية الضعف اذ لا يحفظ في كلامهم لما في معنى لمن ما قال وقد كنت من قديم
فكرت في تخريج هذه الاية فظهر لي تخريجها على القواعد النحوية من غير شذوذ وهي
ان لما هي الجازمة وحذف الفعل المجزوم لها لدلالة المعنى الكلام عليه والمعنى وان كلا
لما ينقص او ينقص عمله او ما كان من هذا المعنى فحذف الفعل لدلالة قوله ليوفينهم ربك
اعمالهم عليه قال فعلى هذا استقر تخريج الاية على احسن ما يمكن واجمل ولم يهتد احد
من النحويين في هذه الاية اليه مع وضوحه وانجاهه في علم العربية والعلوم كنوز نحت
مفاتيح الفهوم قال ثم وجدت شيخنا عبد الله بن النقيب قد حكى في تفسيره عن ابي
عمرو بن الحاجب ان لما هنا هي الجازمة وحذف الفعل بعدها انتهى **فائدة** قال
ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح اعلم ان العرب حملت لو على لولا في موطن
واحد فعلت وقعت بعدها ان فقالت لو ان زيدا قام كما قالت لولا ان زيدا قام و
هذا هنا القرب لو من لولا ولشبه ان بالفعل فكان انا اذا وقعت بعد لو قد وقع بعدها
الفعل **ذكر** ما افترقت فيه هاء الانكار ومدة التذكار قال في التسهيل لا تلي
زيادة التذكار هاء السكت بخلاف زيادة الانكار قال ابو حيان وسبب ذلك ان المنكر
قاصد للوقف والمتذكر ليس بقاصد للوقف وانما عرض له ما اوجب قطع كلامه وهو طالب

لتذكره ما بعد الذي انقطع كلامه فيه فلذلك لم تلحقه **ذكر** ما افترقت فيه اذا ومتى
قال في البسيط تفارق متى الشرطية اذا من وجهين احدهما ان اذا انفع شرطا في
الاشياء المحققة الوقوع ولذلك وردت شروط القران بها والشرط بمتى يحتمل
الوجود والعدم والثاني ان العامل في متى شرطها على مذهب الجمهور لكونها غير
مضافة اليه بخلاف اذا لاضافتها اليه واذا كانت للوقت المعين ومتى للوقت
المبهم **ذكر** ما افترقت فيه ايان ومتى قال ابن يعيش ايان ظرف من ظروف
الزمان مبهم بمعنى متى والفرق بينها وبين متى ان متى لكثرة استعمالها صارت
اظهر من ايان في الزمان ووجه اخر من الفرق ان متى تستعمل في كل زمان وايان
لا تستعمل الا فيما يراد تفخيم امره وتعظيمه وقال صاحب البسيط ايان بمعنى متى في الاستفهام
وتفارق متى من وجهين احدهما ان متى اكثر استعمالا منه والثاني ان ايان يستفهم به
في الاشياء المعظمة المفخمة وكتب الجمهور ساكتة عن كونها شرطا وذكر بعض المتاخرين
انها تقع شرطا لانها بمنزلة متى ومتى مشتركة بين الشرط والاستفهام فكذلك ايان و
توجيه منع الشرط عدم السماع وان متى اكثر استعمالا منها فاختصت لكثرة استعمالها
بحكم لا يشاركها فيه ايان انتهى قلت فهذا فرق ثالث **ذكر** ما افترق فيه جواب لو
ولولا قال ابو حيان ليس عندي ما يختلفان فيه الا ان جواب لولا وجدناه في لسان
العرب قد يقرب بقد كقوله لولا الامير ولولا حق طاعته لقد شربت دما
احلى من العسل ولا احفظ في لو ذلك لا احفظ من كلامهم لو جئتني لقد احسنت
اليك وليس بعيدا ان يسمع ذلك فيها وقياس لو على لولا في ذلك عند من يرى
القياس سائغ وجواب لو اذا كان ماضيا مثبتا جاء في القران كثيرا باللام وبدونها
في مواضع ولم يجئ جواب لولا في القران محذوف اللام من الماضي المثبت ولا في

٥٧

موضع واحد وقد اختلف فيه قول ابن عصفور فتارة جعله ضرورة وتارة جعله
جايزا في قليل من الكلام **ذكر** ما افترق فيه كم الاستفهامية وكم الخبرية قال في
البسيط اما مشابهتهما فانهما اسمان وانهما مبنيان وانهما يفتقران الى مبين
وانهما لازمان للتصدر وانما لا يتقدم عليهما عامل لفظي الا المضاف وحرف الجر
واما مخالفتهما فان الاستفهامية بمنزلة عدد حذف منه التنوين وان الاستفهامية
تبين بالمفرد والخبرية تبين بالمفرد والجمع وان مميز الاستفهامية منصوب ومميز
الخبرية مجرور وان الاستفهامية يحسن حذف مميزها ولا يحسن ذلك في الخبرية
الا في الشعر وان الاستفهامية اذا ابدل منها جي مع البدل بالهمزة نحو كم مالك أ
عشرون ام ثلثون وكم درهما اخذت اثلثين ام اربعين ولا يفعل ذلك مع الخبرية
لعدم دلالتها على الاستفهام نحو كم غلمان عندي ثلثون واربعون وخمسون و
ان الخبرية يعطف عليها بلا فيقال كم مالك لا مائة ولا مائتان وكم درهم عندي
لا درهم ولا درهمان لان المعنى كثير من المال وكثير من الدراهم لا هذا المقدار بل اكثر و
لا يجوز في الاستفهامية كم درهما عندك الا ثلثة ولا اربعة لان لا لا يعطف بها
الا بعد موجب لانها تنفي عن الثاني ما ثبت للاول ولم يثبت شي في الاستفهام و
ان الا اذا وقعت بعد الاستفهامية كان اعراب ما بعدها على حد اعراب كم من رفع
او نصب او جر لانه بدل منها لان الاستفهام يبدل منه ويستفاد من الا معنى
التحقير والتقليل نحو كم عطاؤك الا الفان وكم اعطيتني الا الفين وبكم اخذت
ثوبك الا درهم وكم مالك درهما الا عشرون ولا يجوز ان يكون ما بعد الا بدلا من خبر كم
ولا من مفسرها لبيانهما بل يبدل من كم لابهامها الارادة ايضا بالبدل ولافادته معنى
كان الاستفهام بمنزلة النفي كقولك هل الدنيا الا شي فان اي ما الدنيا واما الخبرية

فان

فان المستثنى بعدها منصوب لانه استثناء من موجب ولا يجوز البدل في الموجب
فيقال كم غلمان جاؤني الا زيدا **ذكر** ما افترق فيه اي ومن قال في البسيط افترقا
من ستة اوجه **احدها** ان ايا معربة تقبل الحركات ولذلك لا يشترط في حكايتها
الوقف بل يلحقها الزيادة في الوصل والوقف ومن مبنية ولا تلحقها الزيادة الا
في الوقف **الثاني** ان من لمن يعقل واي لمن يعقل ومن لا يعقل بحسب ما تضاف اليه لانها
بعض من كل **الثالث** ان العلم يحكى بعد من ولا يحكى بعد اي **الرابع** ان رب قد تدخل
على من دون اي **الخامس** ان ايا قد يوصف بها بخلاف من **السادس** من يلحقها الالف
واللام وياء النسبة في الحكاية بخلاف اي **ذكر** ما افترقت فيه تاء التانيث والف
التانيث قال ابن يعيش الف التانيث تزيد على تاء التانيث قوة لانها تبنى مع
الاسم وتصير كبعض حروفه ويتغير الاسم معها عن بنية التذكير نحو سكران وسكرى
واحمر وحمراء فبنية كل واحد من المؤنث هنا غير بنيته المذكر وليست التاء كذلك
انما تدخل الاسم المذكر من غير تغيير بنيته دالة على التانيث نحو قائم وقائمة ويزيد
ذلك عندك وضوحا ان الف التانيث اذا كانت رابعة تثبت في التكسير نحو حبلى
وحبالى وسكرى وسكارى وليست التاء كذلك بل تحذف في التكسير نحو طلحة وطلاح
وجفنة وجفان فلما كانت الالف مختلطة بالاسم كان لها مزية على التاء فصارت
مشاركتها في التانيث علة ومزيتها عليها علة اخرى كانه تانيثان فلذلك منعت
الصرف وحدها ولم تمنع التاء الا مع سبب اخر وقال في باب الترخيم دخول تاء التانيث
في الكلام اكثر من دخول الف التانيث لانها قد تدخل في الافعال الماضية للتانيث نحو
قامت هند وتدخل المذكر توكيدا ومبالغة نحو علامة ونسابة فلذلك ساغ
حذفها في الترخيم وان لم يكن ما فيه علما **ذكر** ما افترق فيه التثنية والجمع السالم

قال ابن السراج في الاصول التثنية تشترك فيها من يعقل ومن لا يعقل بخلاف الجمع فانه
مخصوص بمن يعقل لا يجوز ان تقول في جمل جملون ومتى جاء ذلك فيما لا يعقل فهو شاذ
فلشذوذه عن القياس علة **ذكر** ما افترق فيه جمع التكسير واسم الجمع قال ابو حيان يفارق
اسم الجمع جمع التكسير من وجوه **احدها** عدم استمرار البنية في جمع التكسير **الثاني** الاسناد
اليه بهذا **الثالث** اعادة ضمير المفرد اليه **الرابع** ان يكون خبرا عن هو **الخامس** ان يصغر
بنفسه ولا يرد الى مفرده **القسم الثاني** باب الاعراب والبناء **مسئلة** الفرق بين
غدوا وامس حيث اعرب غد على كل اللغات بخلاف امس ان امس استبهم استبهام الحروف فاشبه
الفعل الماضي وغد لكونه منتظرا اشبه الفعل المستقبل فاعرب نقله الاندلسي **باب**
الابتداء **مسئلة** قال ابن الخباز اذا قلت ما الفرق بين زيد اخوك واخوك زيد قلت من
وجهين احدهما ان زيد اخوك تعريف للقرابة واخوك زيد تعريف للاسم والثاني ان زيد
اخوك لا ينفي ان يكون له اخ غيره لانك اخبرت بالعام عن الخاص واخوك زيد ينفي
ان يكون له اخ غيره لانك اخبرت بالخاص عن العام وهذا ما يشير اليه الفقهاء في قولهم زيد صديقي
وصديقي زيد نقله ابن هشام في تذكرته قال الشلوبين فان قلت اذا قلت زيد اما مك لم
يكن فيه ضمير يعود على المبتدأ لانه قام مقام المشتق وهو كائن فيتضمن الضمير الذي كان يتضمنه
واذا قلت زيد الاسد وابو يوسف ابو حنيفة وزيد زهير فلا ضمير فيه مع انه قد قام مقام ما
هو خبر المبتدأ في المعنى وهو مشتق الا ترى ان الخبر قد قام في ذلك مقام مثل وهو مشتق
فلم لم يتحمل هذا القائم من الضمير هنا ما كان فيما قام مقامه وتحمله هناك فالجواب ان الفرق
بين الموضعين ان الذي قام مقام الخبر هناك قام مقامه على معناه من غير زيادة فيحمل
من الضمير ما كان يتحمله والذي قام مقامه في هذا الاخير قام مقامه على معناه ولكن بزيادة
انه اريد به انه هو على جهة المبالغة بتغيير المعنى وجعل الثاني كانه الاول لا شك فلما قام مقامه

معناه لم يتحمل من الضمير ما كان يتحمله هذا اذا قلنا ان قولنا ابو يوسف ابو حنيفة بزيادة
معنى انه هو هو مبالغة وان لم نقل ذلك وقلنا انه بمعنى اصله الذي حذف منه تحمل من
الضمير ما كان يتحمله فلك اذن فيه وجهان قال ابن النحاس في التعليقة اجاز الكوفيون
الاخبار بالظرف الناقص اذا تم بالحال وجعلوا له من قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد
خبر يكن وكفوا حالا من الضمير المستكن في له وقاسوه على جواز الاخبار بالخبر الذي لا
يتم الا بالصفة كقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون ونحوه وفرق البصريون فاجازوا
الاخبار بما لا يتم الا بالصفة ومنعوا الاخبار بما لا يتم الا بالحال لان الصفة من تمام الموصوف
والحال فضلة فلا يلزم من جواز ما هو من تمامه جواز ما هو فضلة **باب**
ما واخواتها قال الاندلسي في شرح المفصل فان قلت ما بالهم حكموا بان الباء في قولك
ما زيد بقائم مزيدة مع انها للتاكيد النفي واللام في قولك ان زيدا لقائم غير مزيدة مع
انها للتاكيد معنى الابتداء قلت فيه حرفان الحرف الاول ان الباء ابدا تقع في الطرف فلا يلتفت
اليها التمام المحض بدونها بخلاف اللام فانها تقع في الصدر في نحو لزيد منطلق لانتم اشد رهبة
واما ان زيدا لقائم فبدخول ان الحرف الثاني وعليه الاعتماد ان خبرها لا يكون على اصله
وهو النصب حتى تكون الباء زائدة بخلاف اللام فان خبر المبتداء على اصله وان لم تكن اللام
زائدة انتهى **مسئلة** قال ابن عصفور في شرح المقرب فان قيل لاي شيء امتنع تقديم معمول
الفعل الواقع بعد ما النافية او لا في جواب القسم عليها ولم يمتنع ذلك في لن ولم ولما مع انها
حروف نفي كما ان ما ولا كذلك فالجواب ان الفرق ان لن لنفي المستقبل فهي في مقابلة السين
في سيفعل فاجروها لذلك مجراها في جواز التقديم فيقال زيدا لن اضرب كما يقال زيدا
هو عم ساضرب ولم ولما لما صارتا ملازمتين للفعل اشبهتا ما جعل كالجزء منه والسين وسوف
فجاز التقديم فيها ولم يجز في ما لانها لا تلزم الفعل الذي نفي بها كالملازم لم ولما وجعلت

في مقابلة ما هو كالجزء من الفعل **باب** كاد واخواتها قال ابن اياز فان قيل
لم امتنع ان يضمر في عسى ضمير الشان وهلا جاز فيها كما جاز في كاد قيل فرق الرماني
بينهما بان خبر كاد لا يكون الا جملة وخبر عسى مفرد وقد عرف ان ضمير الشان لا يكون خبره
الا جملة **باب** ظن واخواتها **مسئلة** قال ابن جني في الخاطريات قلت لابي علي
على قال سيبويه اذا كان علمت بمعنى عرفت عدي الى مفعول واحد واذا كان بمعنى العلم عدي
الى مفعولين فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى فقال لا اعلم لاصحابنا في ذلك فرقا
محصلا والذي عندي في ذلك ان عرفت معناه العلم الموصول اليه من جهة المشاعر والحواس
بمنزلة ادركت وعلمت معناها العلم من غير جهة المشاعر والحواس بذلك على ذلك في عرفت
قوله تعالى يعرف المجرمون بسيماهم والسيماء يدرك بالحواس والمشاعر **باب** الاستثناء
مسئلة قال ابن النحاس في التعليقة فان قيل كيف جاز ان يصل الفعل الى غير من غير واسطة وهو
لا يصل الى ما بعد الا الا بواسطة فالجواب ان غير اشبهت الظروف بابهامها والظرف يصل الفعل
اليه بلا واسطة فوصل ايضا الى غير بلا واسطة لذلك فان قيل فلم لم تبن غير لتضمنها معنى الحرف
وهو الا فالجواب ان غير لم تقع في الاستثناء لتضمنها معنى الا بل لانها تقتضي مغايرة ما بعدها
لما قبلها والاستثناء اخراج والاخراج مغايرة فاشترك الا وغير في المغايرة فافهم المعنى
الذي صارت به غير استثناء هو لها في الاصل لا لتضمنها معنى الا فلم تبن **باب**
الحال **مسئلة** قال في البسيط لم يستضعف سيبويه مررت بزيد اسدا بنصب اسد على الحال
اي جريا وشديدا قويا واستضعف مررت برجل اسد على الوصف والفرق بينهما من وجهين
احدهما ان الوصف ادخل في الاشتقاق من الحال **الثاني** ان الحال يجري مجرى الخبر وقد
يكون خبرا ما لا يكون صفة قال والقياس التسوية بينهما لان يرجع بالتاويل الى معنى الوصف
او يحذف مضاف اي مثل اسد وقال ابن يعيش الحال صفة في المعنى ولذلك اشترط فيها

ما اشترط في الصفات من الاشتقاق وكما ان الصفة يعمل فيها عامل الموصوف فكذلك الحال
الا ان عمله في الحال على سبيل الفضلة لانها جارية مجرى المفعول وعمله في الصفة على سبيل
الحاجة اليها اذ كانت مبينة للموصوف فجرت مجرى التعريف وهذا احد الفروق بين الصفة
والحال **باب** النعت **مسئلة** قال في البسيط يشترط في الجملة الموصوف بها ان تكون
خبرية لوجهين **الاول** ان المقصود من الوصف بها ايضاح الموصوف وبيانه وما عداها
من الجمل الامرية والنهيية والاستفهامية وغيرها لا ايضاح فيها ولا بيان ولذلك
لم تقع صلة لعدم ايضاحها وبيانها الا ترى انك لو قلت مررت برجل اضربه او برجل لا تشتمه
او برجل هل ضربته لم تفد النكرة ايضاحا ولا بيانا قال فان قيل هذا بعينه يجيء في وقوعه
خبرا للمبتداء ولا يمتنع كقولك زيد اضربه وخالد لا تهنه وبكر هل ضربته فهلا صح
وقوعه في الوصف قلنا الفرق بينهما من وجهين احدهما ان الخبر محذوف وتقديره مقول
فيه والجملة محكية الخبر وجاز ذلك لجواز حذف الخبر ولم يجز ذلك في الصفة لانه لا يجوز
حذفها لان حذفها ينافي معناها والثاني ان المبتدأ يجوز نصبه بالفعل اما على الحذف الضمير
او على التفسير ولا يتغير المعنى فلا زيدا اضربه واضرب زيدا سواء في المعنى واما الصفة فلا
يصح عملها في الموصوف سواء حذف منها ضميره ام لا لانه معمول لغيرها فانك اذا قلت مررت
برجل اضربه لم يصح نصب رجل باضربه ولان الصفة تابعة
للموصوف ولا يعمل التابع في المتبوع

انتهى منتخب القسم الرابع من الاشباه
والنظائر ويليه الطراز
في الالغاز
وهو قسم
الخامس و
الحمد لله
وحده
١٢

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لوليه والصلوة والسلم على نبيه محمد واله وذويه هذا هو الفن الخامس من الاشباه
والنظاير وهو فن الالغاز والاحاجي والمطارحات والممتحنات والمعاياة وهو
منثور غير مرتب وسميته الطراز في الالغاز قال الشيخ جمال الدين بن هشام في كتابه موقظ
الوسنان وموقد الاذهان اعلم ان اللغز النحوي قسمان احدهما ما يطلب به تفسير المعنى
والاخر ما يطلب به وجه الاعراب فالاول كقول الحريري واما العامل الذي يتصل اخره
باوله ويعمل معكوسه مثل عمله وتفسيره يا في النداء فانه عامل النصب في المنادى وهو
حرفان فاخره متصل باوله ومعكوسه وهو اي حرف نداء ايضا وكقوله ايضا وما منصوب
ابدا على الظرف لا يخفضه سوى حرف وجوابه لفظ عند تقول جلست عنده واتيت
من عنده ولا يكون الا منصوبا على الظرفية او مخفوضا بمن خاصة فاما قول العامة
سرت الى عنده فخطأ فان قيل لدن وقبل وبعد بمنزلة عند في ذلك فما وجه تخصيصك
اياها قلت لدن مبنية في اكثر اللغات فلا يظهر فيها نصب ولا خفض وقبل وبعد
يكونان مبنيين كثيرا وذلك اذا قطعا عن الاضافة وانما يبين الالغاز التمثيل
بما يكون الحكم فيه ظاهرا وكقوله واين تلبس الذكران براقع النسوان وتبرز ربات الحجال
بعمايم الرجال وجوابه باب العدد من الثلثة الى العشرة تثبت التاء فيه للمذكر وتحذف
للمؤنث والثاني وهو الذي يطلب فيه تفسير الاعراب توجيهه لا بيان المعنى كقول الشاعر
جاءك سلمان ابوها شما • فقد عنا سيدها الحارث • شرحه جاء فعل ماض كسلمان
جار ومجرور وعلامة الجر الفتح لانه لا ينصرف وانما افردت الكاف في الخط ليتاتى الالغاز
ابوها فاعل جاء والضمير للمراة قد عرفت من السياق شما فعل امر من شام البرق يشيمه و
نونه للتوكيد كتبت بالالف على القياس سيدها نصب بشم كما تقول انظر سيدها والحارث

فاعل غدا انتهى كلام ابن هشام وقال ابن هشام في المغني مسئلة يحاجى بها فيقال اي
مجرور لا يصح ان يعطف عليه اسم مجرور اعيدت الجار ام لم تعده وهو الضمير المجرور بلولا نحو
لولاي وموسى لا يقال ان موسى في محل الجر لانه لا يعطف على الضمير المجرور من غير اعادة
الجار ولا يصح اعادة الجار هنا لان لولا لا تجر الظاهر فلو اعيدت لم تعمل الجر بل
يحكم للمعطوف والحالة هذه بالرفع لان لولا محكوم لها بحكم الحروف الزايدة والزايد
لا تقدح في كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية فكذا ما اشبه الزايد ذكر بقية
الغاز الحريري التي ذكرها في مقاماته قال ايما كلمة ان شئتم هي حرف محبوب واسم لما فيه
حرف حلوب واي اسم يتردد بين فرد جامد وجمع ملازم واي هاء اذا التحقت
اماطت الثقل واطلقت المعتقل واين تدخل السين فتعزل العامل من غير ان تجامل
واي مضاف اخل من عرى الاضافة بعروة واختلف حكمه بين مساء وغدوة واي عامل
نايبه ارحب منه ذرعا واعظم مكرا واكثر لله تعالى ذكرا واين الحافظ المراتب على
المضروب والضارب واي وصف اذا اردف بالنون نقص من العيون وقوم بالدون
وخرج من الزبون وتعرض للهون اراد بالاول نعم وبالثاني سراويل وبالثالث هاء
التانيث الداخلة على الجمع والمتناهي نحو زنادقة وصياقلة وتبابعة وبالرابع باب
ان المخففة من الثقيلة وبالخامس لدن وبالسادس باء القسم ونايبه الواو
وبالسابع نحو كلم موسى عيسى وبالاخير نحو ضيف تدخل عليه النون فيقال ضيفن وهو
الطفيلي وللزمخشري كتاب الاحاجي منثور وشرحه علم الدين السخاوي بشرح سماه
تنوير الدياجي في تفسير الاحاجي واتبعه باحاجي واتبعه باحاجي له منظومة وانا
الخص الجميع هنا قال الزمخشري اخبرني عن فاعل جمع على فعلة وفعيل جمع على فعلة وله
باب قاض وداع والثاني نحو سري وسراة وقال اخبرني عن تنوين يجامع لام التعريف وليس

ادخاله على الفعل من التحريف هو تنوين الترنم والغالى وقال اخبرني عن نسب
بغير يائه وعن تانيث بتاء ليس بتائه الاول ما دل ما دل عليه بالصيغة نحو علج
وبنات ولابن ونظيره ولا التى للعلامة والصيغة قولك لتضرب واضرب والفرق وداع ج
بين التائين ان فعالا لما هو صنعة وفاعلا لمباشرة الفعل والثانى بنت واخت
لان تاءها بدل من الواو التى هى لام الا ان اختصاص المؤنث بالابدال دون المذكر
قام علما للتانيث فكان هذه التاء لاختصاصها كتاء التانيث ونحوها التاء فى
مسلمات هى علامة لجمع المؤنث فلاختصاصها بجمع المؤنث كانها للتانيث ومن
ثم لم يجمعوا بينها وبين تاء التانيث فلم يقولوا مسلمتات فان قلت ما ادراك
انها ليست تاء تانيث قلت لو كانت كذلك لقلبها الواقف هاء فى اللغة الشائعة
فان قلت فلم قلبها هاء فى الوقف فقال البنون والبناه قلت لانها تعطى ما تعطيه تاء
التانيث فتوهمها مثلها اخبرني عن نعت مجرور ومنعوته مرفوع وعن منعوت موحد
ونعته مجموع الاول نحو هذا جحر ضب خرب والثانى قول القطامى كان قيود رجلى
حين ضمت حوالب غرزاء ومعى جياعا جعل المعى لفرط جوعه بمنزلة امعاء
جايعة فجمع النعت مع توحيد المنعوت اخبرني عن فصل ليس بين المعرفتين وعن
رب على المعرفة داخلة الاول نحو كان زيد هو خيرا منك وان ترنى انا اقل منك مالا وولدا
انما ساغ ذلك فى افعل لامتناعه من دخول لام التعريف عليه امتناع ما فيه فشبه به
واجرى حكمه عليه والثانى نحو قولهم ربه رجلا واخوه كما لسيبويه ولا يجوز حتى تذكر
قبله نكرة اخبرني عما ينصب ويجر وهو رفع وعما تدخله التثنية وهو جمع الاول المحكى
والثانى قولهم عندى لقاحان سوداوان وقوله • بين رماحى مالك ونهشل
وقوله • لاصبح الحى اوبادا فلم يجدوا • عند التفرق فى الهيجا جمالين • اخبرني

كيف

كيف يكون متحرك يلزمه السكون هو عين حىّ وعىّ وصف فى قولهم صف الحال وزنها
فعل لانه من باب فرح وبطر واشر اخبرني عن واحد وجمع لا يفرق بينهما لا طول ان الضمة بينهما
فارق هما فلك وفلك للواحد والجمع ومثله جمل هجان وابل هجان ودرع دلاص ودروع
دلاص اخبرني عن فاعل فما بدا وعن لحن لا يخفى ابدا الاول فاعل افعل وتفعل ونحوها والثانى
الواقع بعد الا نحو ما قام الا زيدا والا انا اخبرني عن حرف يزاد ثم يزال واثر باق
ما له انتقال هو نون التثنية والجمع تزال واثرها باق نحو هما الضاربا زيد والضاربوا
زيدا اخبرني عن حرف يوصل ثم يكثر ويؤنث ثم يذكر الاول باب تمرة وتمر والثانى باب
العدد ثلثة الى عشرة اخبرني عن معرفة فى حكم التنكير ومؤنث فى حكم التذكير الاول
مررت بالرجل مثلك او برجل مثلك لا يكاد فى مثل هذا الموضع يتبين الفرق بين
المعرفة والنكرة ومثله • ولقد امرّ على اللئيم يسبنى • والثانى باب علامة ونسابة
اخبرني عن واحد يوزن باربعة وعن عشرة بعضهم يتسعه الاول هو باب ق وع وش و
لا يقال فى وهاء والثانى حروف العطف عند النحويين عشرة وقد نسبها ابو على الفارسى
حيث عزل عنها اما اخبرني عن زايد يمنع الاضافة ويؤكدها ويفك تركيبها ويؤيدها
هو اللام فى قولهم لا ابا لك هى مانعة للاضافة فاكة لتركيبها بفصلها بين ركنيها
وهما المضاف والمضاف اليه وهى مع ذلك مؤكدة لمعناها مؤيدة لفايدتها
من حيث انها موضوعة لاعطاء معنى الاختصاص ونظيرها تيم الثانية فى يا تيم
تيم عدى اقحمت بين المضاف والمضاف اليه وتوسطت بينهما كما قيل بين العصا
ولحائها وهى مما حصل بتوسطها من التكرير معطية معنى التوكيد والتشديد وهذه
اللام لها وجه اعتداد ووجه اطراح فوجه اعتدادها استصلاحها الاب لدخول
لا الطالبة للنكرات عليه ووجه اطراحها انه لم تسقط لام الاب الواجبة الثبوت عند الاضافة

ونحو قولهم لا يدى قولك سقوط النون مع اللام دليل الاطراح وتنكير المضاف
لدخول لا دليل الاعتداد فان قلت فكيف يصح قولهم لا اباك قلت اللام مقدرة منوية
وان حذفت من اللفظ والذى شجعهم على حذفها شهرة مكانها وانه صار معلما لا
استعمالها فيه وهو نوع من دلالة الحال التى لسانها انطق من لسان المقال ومنه
لانه قوله تالله تفتؤ تذكر يوسف فى قوله رؤبة خير اذا صبح وعند ما قيل له كيف
اصبحت وحمل قراءة حمزة تساءلون به والارحام عليه سديد لان هذا المكان قد شهر
الجار فقامت الشهرة مقام الذكر اخبرنى عن ميات هى بدل وعوض وزيادة وعن واحدة
هى موصوفة بالجلادة البدل نحو ابدال الطىء الميم من لام التعريف والعوض فى اللهم
عوضت من حرف النداء والزيادة فى نحو متقتل ومضرب والموصوفة بالجلادة هى
ميم فى بدل من عين فوه قال سيبويه ابدلوا منها حرفا اجلد منها وفى مقامة النحو من الصلح
وتجلد فى المضى على عزمك وتصميم ولا نقص عما فى الفم من جلادة ميمه اخبرنى عن ثالث
مفعول اعين هو اواو مفعول فيه اختلف فيه سيبويه والاخفش وقد تقدم فى اول الكتاب
اخبرنى عن اسم بلد فيه اربعة من الحروف الزوائد وكلها اصول غير واحد وهو يستعور
من بلاد الحجاز فالياء والسين والتاء والواو من جملة الزوائد العشرة وكلها اصول فى
هذا الاسم الا الواو اخبرنى عن مائة فى معنى مائة كلمة فى معنى كلمات المائة فى ثلثمائة فى معنى
المات لان حق مميز الثلثة الى العشرة ان تكون جمعا والكلمة فى معنى كلمات قولهم كلمة الشهادة
وكلمة الحويدرة وقوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم ان لا نعبد الا الله الاية اخبرنى
عن حرف من حروف الاستثناء لم يستثن قط شيئا من الاسماء هو لما بمعنى الا لا يستثنى به
الاسماء كما يستثنى بالا واخواتها وانما يقال نشدتك الله لما فعلت واقسمت عليك
لما فعلت اخبرنى عن مصغر ليس له تكبير وعن مكبر ليس له تصغير من الاسماء ما وضع على التصغير

ليس

ليس له مكبر نحو كميت وكعيت ومنها ما ورد مكبرا ولم يصغر كاين وكيف ومتى والضماير
ونحوها اخبرنى عن كلمة تكون اسما وحرفا وعن اخرى تكون غير ظرف وظرفا الاول على
وعن وكاف التشبيه ومذ ومنذ والثانى نحو اليوم والليلة والساعة والحين وا
والامام اخبرنى عن اسم متى اضيفت لحوافه وافقها ومتى افردت فارقها هو ذو بمعنى
صاحب اخبرنى عن سبب متى اذن بالذهاب تبعه ساير الاسباب هو التعريف فى نحو
ادربيجان ودارابجرد وحواذرم اذا ذهب عنه بالتنكير لم يبق بسائر الاسباب اثر
وهى التانيث والعجمة والتركيب اخبرنى عن شئ من العلامات تشفع لاخيه فى السقوط
دون الثبات التنوين هو المقصود وحده بالاسقاط فى باب ما لا ينصرف ولذا
سقط الجر لاخوة تثبت بينه وبين التنوين وذلك انهما جميعا لا يكونان فى الافعال
ويختصان بالاسماء فلهذه الاخوة لما سقط التنوين تبعه الجر فى السقوط فالتنوين
اصل فيه والجر تبع كما سقط الجار عن منزلته فتسقط اتباعه وهذا معنى قول النحويين
سقط الجر بشفاعة التنوين فاذا عاد الجر عند الاضافة واللام لم يتصور عود التنوين
اخبرنى عن حرف تلعب الحركات بما بعده ولا يعمل منها الا الجر وحده هو حتى يقع الاسم بعدها
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا والجر وحده عملها اخبرنى عن اسم صحيح ممكن هو فاعل وما هو
مرفوع وعن اخر داخل عليه حرف الجر وهو غير مجرور الاول عين فى قول الشماخ • لم
يمنع الشرب منها غير ان نطقت • والثانى حين فى قوله • على حين عاتبت المشيب
على الصبا • اخبرنى عن شئ وراء خمسة الاشياء يجزم جوابه فى الجزاء هو الاسم او الفعل
الذى ينزل منزلة الامر والنهى ويعطى حكمها لان فيه معناها ومرادها فيجزم به كما يجزم ومرادها
بهما وذلك قولك حسبك الحديث ينم الناس واتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه بمعنى
ليتق الله وليفعل اخبرنى عن ضمير ما اشتق من الفعل احق به من الفعل وفى ذلك الخطا

الفرع من الاصل هو الضمير في قولك هند زيد ضاربته هي وزيد الفرس راكبه هو وفي كل
موضع جرت فيه الصفة على غير من هي له فالمشتق من الفعل وهو الصفة لحق به من الفعل
لابد له منه وللفعل منه بد اذا قلت هند زيد تضربه وزيد الفرس يركبه حتى ان جئت به فقلت
تضربه هي ويركبه هو كان تاكيدا للمستكن والسبب قوة الفعل واصالته في احتمال الضمير
والمشتق منه فرع في ذلك فضل الفرع على الاصل اخبرني عن زيادة اوثرت على اصالة
وعن امالة ولدت عن امالة الاول حذفهم الالف والياء الاصليتين للتنوين في هذه
عصا وهذا قاض وليائي النسب في النسب الى المصطفى وحذف اللام لالف التكسير وياء التصغير
في فرازدق وفريزد وحذف العين في نسال ولاث وابقاء الف فاعل وحذف الفاء
بعد حروف المضارعة ومن ذلك قول الاخفش في مقول وحذفه عين مفعول للواو
والثاني قولهم رايت عمادا ولقيت عبادا امالوا الالف الاولى لكسرة العين ثم امالوا
الثانية لامالة الاولى ونظيره تسبب الامالة للامالة تسبب الالحاق للالحاق في
نحو قولهم الندد وهو ملحق بسفرجل والالف والنون معا زايدتان للالحاق ولولا النون
المزيدة للالحاق لما كانت الهمزة حرف الحاق الا ترى انها في الدلس كذلك اخبرني
عن حلف ليس بحلف وعن امالة في غير الف الاول قولهم بالله الا ذرتني وبالله لما لقيتني
ونحو ما بيني وبينك لتفعلن صورته صورة الحلف وليس به لان المراد الطلب والسؤال
والثاني امالة الفتحة قبل راء مكسورة نحو الضرر اخبرني عن فعل يقع بعد مذ ومنذ
وعن جملة يضاف اليها المشبه باذ الاول نحو ما رايته مذ كان عندي ومذ جاءني
والثاني نحو كان ذاك زمن زيد امير وزمن تامر الحجاج حق هذه الجملة ان تكون على
صفة الجملة التي تضاف اليها اذ وهي صفة المعنى وتكون تارة فعلية وابتدائية اخرى اخبرني
عن لام تحسب للابتداء والمحققة يابون ذلك اشد الاباء هي اللام الفارقة الداخلة على

خبر ان المخففة اخبرني عن دخول ان الخفيفة على بعض الاخبار غير معوضة والعوض
من جملة الاستار ان المخففة اذا دخلت على الفعل وهو المراد ببعض الاخبار عوض
مما سقط منه احد الاحرف الاربعة وهي قد وسوف والسين وحرف النفي وشذ تركه
فيما حكاه سيبويه اما ان جزاك الله خيرا اخبرني عن عينين ساكنة في جمع
ما لم يضف ومكسورة لا يفتحها المتكلم ما لم يضف الاولى باب تمرة يحرك بالفتح في الجمع نحو
تمرات لا في الصفة فتقر على سكونها كضخمة وضخمات والثانية باب عم نفتح في النسب نحو
عمري اخبرني عن حرف يدغم في اخيه ولا يدغم اخوه فيه هو اللام تدغم في الراء ولا تدغم
الراء فيها اخبرني عن اسم من اسماء العقلاء ولا يجمع الا بالالف والتاء نحو طلحة اخبرني
عن مكبر ومصغرها في اللفظ متفقان ولكنهما في البنية والتقدير مختلفان مبيطر و
مسيطر ان صغرتهما قلت مبيطر ومسيطر على لفظ التكبير سواء اخبرني عن النسبة الى
تمرات من التمرات والى اسم رجل مسمى بتمرات النسبة الى تمرات جمع تمرة تمري بسكون الميم لانك
ترد الجمع في النسبة الى الواحد والى تمرات اسم رجل تمرى بفتح الميم لانك تحذف الالف
والتاء عند النسب اخبرني عن اسم ناقص له شتى اوصاف موصول ولازم للاضافة
ومضاف الى الفعل وغير مضاف فهو ذو فيكون موصولا بمعنى الذي ولازما للاضافة في
نحو ذو مال ومضافا الى الفعل في قولهم اذهب بذي تسلم وغير مضاف في قولهم الاذواء
لذي يزن وذي جدن وذي رعين وغيرهم اخبرني عن اسم تكبيره بجعل ياءه ياء وتصغيره
بقلبها هاء هو ذي في اشارة المؤنث تبدل ياؤها في المكبر منه خاصة نحو ذه
امة الله فاذا صغرته رددته الى اصلها فتقول في امراة سميتها بذه ذييه لا ذييه
اخبرني عن الفرق بين ضمتي العليا والعليا وبين ضمتي اولى واوليا الفرق بين الاولى
ان الاولى ضمة بناء الفعل والثانية ضمة بناء التصغير واما الاخريان فمتفقتان

ضمة المصغر هي ضمة المكبر لان اسم الاشارة اذا صغر لم يضم اوله اجبني عن الفرق
بين لهي امك ولهي ابوك وبين له ابنك ولد اخوك لما كان اسم الله سبحانه وتعالى
لا شيء ادور منه على الالسنة خففوه ضروبا من التخفيف فقالوا لاه ابوك بحذف اللام
وقلبوا فقالوا لهي ابوك وحذفوا من المقلوب فقالوا له ابوك وبنين لتضمن لام
التعريف كامس وبني احدها على السكون لانه اصل ولا مانع والثاني على الكسر
لانه الملجأ عند التقاء الساكنين والثالث على الفتح لاستثقال الكسرة على ما هو من
جنسها اجبني عن مذكر لا يجمع الا بالالف والتاء وعن مونث يجمع بالواو والنون من
غير العقلاء الاول نحو سرادق وحمام والثاني باب سنين وارضين اجبني عن مجموع
في معنى المثنى عن واحد من واحد مستثنى الاول نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما والثاني
ما جاء في لغة بني تميم من قولهم ما اتاني زيد الا عمرو بمعنى ما اتاني زيد لكن عمرو ومنها قولهم
ما عائد اخوانكم الا اخوانه هذا اخر الحاجي للزمخشري ونقضها باحاجي السخاوي قال الشيخ
علم الدين السخاوي • وما اسم جمع كالفعل منه وما اسم فاعل فيه كفعل • له وزن ما بعده قال
جما • ويحذف فيه بغير فصل • قال وما فاء نداولها • تثلثه احرف عددا • وما عين لها
حرفان • يعتوران ابدا • ولا ما تلها حرفان • ايضا مثلها وجدا وما عينان مع لا مين
لفظهما قد اتحدا • هما في كلمتين هما • لمعنى واحد وردا • وما ضدان ان وصفا • ولولا
الفاء ما انفردا الاول قولهم في دواء السم درياق وترياق وطرياق والثاني نحو الغراب
ونغق ومغافير والثالث جدث وجدف ولا رثم ولارب والرابع الجداد والجذاذ
بالدال المهملة والمعجمة الاخرى كل منهما لفظ العين واللام والكلمتان اسم لمعنى واحد
وهو صرام النخل والخامس الاري والشري فالاري العسل والشري الحنظل ولولا الفاء
ما افترقا انما فرقت الفاء بين لفظيهما يقال له طعمان اري وشري وقال وما اسم غير

منسوب وفيه • اتى لفظ العلامة ليبخى فيه • واخر لم تكن فيه فكانت • ولم يردوها
في اللفظ حرفا • واخر فيه كانت ثم عادت • اليه فغيرت معناه وضعا • وابن مثنى
لا تاء فيه • تبقى به ولا في اللفظ ملغي • الاول البخاتي جمع بختي سميت به رجلا والثاني
بخاتي المذكور اذا نسب اليه ازلت الياء التي كانت فيه وجعلت مكانها ياء النسب ولم
يرد حرفا لان التي ازلتها منه مثل التي الحقتها به والثالث بختي اسم رجل اذا نسبت
اليه قلت بختي فاللفظ واحد والحكم مختلف فانه كان اولا اسما فلما انسب اليه صار
صفة والرابع المونث المسمى بمذكر نحو جعفر علم امراة لا تاء فيه في اللفظ ولا تقدير
وقال لما خبر اتى مفرد المبتدأ اتى جمعا • وجاء عن المثنى وهو مفرد كافيا قطعا • وبا
من يطلب النحو وفي ابوابه يسعى • وجمع نعتا مفردا جاء محتما صنعا • وهل النعت دون
الوصف معنى مفردين عي • الاول قول حسان المحارب الا ان حيي العشيرة رائح • فقوله
رائح مفرد اراد به الجمع والثاني قوله • فاني وقيار بها لغريب • والثالث قولك عرب
بقرشي وطائي وفارسي حاكين واما النعت والصفة فلا فرق بينهما عند البصريين
وقال قوم منهم ثعلب النعت ما كان خاصا كالاعور والاعرج لانهما يخصان موضعا
من الجسد والصفة للعموم كالعظيم والكريم وعند هولاء الله تعالى يوصف ولا ينعت
وقال لم اذ قلت ان زيدا هو القائم • كان الضمير ان شئت فصلا • فاذا لام ادخلوها
عليه • بطل الفصل عندها واستقلا • وهل الفصل واقع اولا • او قبل حال اهل
قيل ذلك ام لا • والذي بعد هولاء بناتي • اتراه فصلا مع المضب يتلى • ولم
اختص رب بالصدر لم يلف • له بين احرف الجر مثلا • ثم هل يحسن اجتماع ضميرين
وماذا راى الذي قال كلا • انما فصل في نحو ان زيدا لهو القائم لانها لام الابتداء فهو
مبتدأ مستقل واجاز بعض الكوفيين وقوع الفصل في اول الكلام نحو قل هو الله احد

بين المبتداء والحال وحملوا عليه قراءة هولاء بناتى هو اطهر لكم بالنصب والى الب
البصريون وانما اختصت رب بالصدر من بين حروف الجر لامرين احدهما انها بمنزلة
كم في بابها والثاني انها تشبه حرف النفي والنفي له صدر الكلام وشبهها بالنفي انها
للتقليل والتقليل عندهم نفي ويوكد الضمير بالضمير نحو زيد قام هو ومررت به هو ومررت
بك انت وقال ماثاء يجوز ان تقل هي فاعل ويكون مفعولا فانت مصدق ولا اسم
الفاعل ان نطقت بلفظه وعنيت مفعولا فانت محقق الاول التاء في نحو بعثت فعل
بعثت الغلام فالتاء فاعل ويقول الغلام بعث فالتاء مفعول يريد باعني مولاى و
بنى الفعل للمفعول واصله بعثت كضربت والثاني نحو مختار تقول اخترت فانا مختار
فيكون اسم فاعل واصله مختير واخترت المتاع فهو مختار فيكون اسم مفعول واصله
مختير قال واشكل فاعل في الجمع فيما اطارح فيه ذا لب ونبل اهل يأتي على فواعل
وفعل وفعلة جمعه فانظر بعقل وهل جمعوا فيلا او فعولا على فعل فقل فيه
بنقل الاول نحو خاتم وخواتم وصاحب وصحب وصحبه والثاني نحو اديم وادم والثالث
نحو عمود وعمد وقال وما كلم باخر بعضهن الحلف غير خفي فبعض ظنها عينا وقد
نقلت الى الطرف وبعض لا يرى هذا وخالفه غير منحرف هي نحو جاء وشاء اسم فاعل
من جاء وشاء والاصل جائى وشائى لان لام الفعل همزة والهمزة الاولى هي لام الفعل
عند الخليل قدمت الى موضع العين كما قدمت في شاكي السلاح وهار والاصل شائك
وهاير وعند سيبويه هي عين الفعل في اصلها استثقل اجتماع الهمزتين فقلبت
الاخيرة ياء على حركة ما قبلها وهي لام الفعل عنده ثم فعل به ما فعل بقاض فوزنه
على هذا فاعل وعلى قول الخليل فالع لانه مقلوب وقال وما اسم على ستة كلها سوى
واحد من هويت السمانا واربعة من هويت التمانه انت فيه اصلا فوده بيانا

المراد سلسبيل وزنه فعلليل وحروفه كلها من حروف الزيادة الا الياء وقال
وما اسم مفرد في حكم جمع وما هو باسم جمع واسم جنس ومجموع اتى صفة لفرد
فبينه لنا من غير لبس الاول سراويل والثاني قولهم برمة اعشار وبرد اسمال و
نحو قال والا هل تجي مكان اما وما المعنى اذا جاءت كغير وهل عطفت بمعنى
الواو حينا فان بينت جئت بكل خير جاءت الا بمعنى اما في قولهم اما ان تكلمني والا
فاذهب المعنى واما ان تذهب واذا جاءت بمعنى غير فهي في معنى الصفة والفرق بين
موضعها في الاستثناء والصفة انك اذا قلت هذا درهم الا قيراطا بالنصب استثناء
فالمعنى ان الدرهم ينقص قيراطا واذا قلت هذا درهم الا قيراط بالرفع على الصفة للدرهم فا
على هذا تام غير ناقص والمعنى ان الدرهم غير قيراط ويجيء الا عاطفة بمعنى الواو في نحو قوله
لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا قيل معناه والذين ظلموا وقال ما اسم
تصغيره فيشبه لفظ المضارع فاذا اتى علما فما في صرفه احد ينازع هو
ابيض تصغيره اباض وافق لفظ المضارع من بيضت فلو سميت بهذا المضارع
لم يصرف ولو سميت بهذا المصغر صرف لان الهمزة فيه اصلية وانما يترتب الحكم في
هذا من الصرف وامتناعه على الزايد والاصلي وقال المعري ملغزا في كاد انحوى
هذا العصر ما هي لفظة جرت بلساني جرهم وثمود اذا استعملت في صورة الجحد
اثبتت وان اثبتت قامت مقام جحود واجاب عنه الشيخ جمال الدين بن مالك
بقوله نعم هي كاد المرء ان يرد الحمى فتاتي لاثبات ونفي ورود وفي عكسها
ما كاد ان يرد الحمى فخذ نظمها فالعلم غير بعيد واجاب غيره فقال ويقال انه الشيخ
عمر بن الوردي سالت رعاك الله ما هي كلمة انت بلساني جرهم وثمود اذا ما
انت في صورة النفي اثبتت وان اثبتت قامت مقام جحود الا ان هذا اللغز

في زال واضح • والافضل كاد غير بعيد • اذا قلت ما كادوا يرون فقد راوا • و
لكنه من بعد غير جهيد • وان قلت قد كادوا يرون فما راوا • فخذه ولا تسمح به لعنيد
وقال ابو العلاء المعري ملغزا في ال التعريف • وخليين معروفين لما تعاونا • از
الاقصاء في المحل بعيدا • ويشفيهما ان احدث الدهر دولة كما جلا مغنى الديار طريد
قال بعض النحاة • سلم على شيخ النحاة وقل له • هذا سؤال من يجبه يعظم • انا ان شككت
وجدتموني جازما • واذا جزمت فانني لم اجزم • وجوابه • هذا سؤال غامض في
كلمتي • شرط وان واذا مراد مكلمي • انا ان نطقت بها فانك جازم • واذا اذا اتى
بها لم يجزم • واذا اما جزم الفتى بوقوعه • بخلاف ان فافهم اخي وفهم • لغز في
امس كتب بها عز الدين بن البهاء الموصلي الى الصلاح الصفدي • يا اماما شاع ذكره
وطاب نشره فطيب الوجود وعطر • وفاضلا بين كل معنى ومترجم • وادم وترجم
عن عنبر • وكتب فكتب الاعادي وكتب من دون خط وخطر • فرسان الاذهان
والايادي فخطى قوام قلمه وتخطر • اذا اخذ القرطاس خلت يمينه • تفتح نورا او
تنظم جوهر • ما اسم ثلاثي الحروف وهو من بعض الظروف ماض ان تصحف عاد فعل
امر وان ضممت اوله صار مضارعا فاعجب لهذا الامر ان اردت تعريفه بال تنكرا
وتغيرت عليه العوامل لم تتغير كل يوم يزيد في بعده ولا يقدر على رده ان نزعت
قلبه فهو في لعبة الشيء موجود وقلبه سما فلا تناله الاحزاب والجنود وكل ما في
الوجود الى حاله يعود به نصب الحتر ومنه انقطع العمر ثلثاه حرف استفهام وان
تعكس بطرد ذلك النظام وثلثه الاول كذلك وعكس تلثيه يترك الحي هالكا في الهوى
لا يوصف الا بالذهاب وليس له الى هذا الوجود اياب وهو ثلثه وعدده فوق المائة
وكم رجل بفقده بعد الفئة وليس في الوجود بنى وفيه اس ولكن لا في السماء ولا في الارض

ولا في هبوط ولا في صعود طرفاه اسم لبعض الرياحين العطرة وكله جزء من اليمان
لمن اعتبره مكسور لا يجبر ولا يستحضر اقرب من رجوع مثال معكوس يده كم العالم
بفكره وليس من محسوس ابنه لا زالت تزيل الاشكال وتزين الاضراب والاشكال
فكتب اليه الجواب وقف المملوك على هذا اللغز الذي ابدعته وفهم بسحر الشعر الذي
اودعته فوجدته ظرفا ملازمته منك ظرفا واسما بني لما اشبه حرفا ثلاثي الحروف
ثلث ما انقسم اليه الزمان من الظروف ان قلبته سما فاوله حرف تنفيس وما بقي منه ماء
ثلثا مس وكله بالتحريف امس وهو بلا اول تصحيفه مبين وفي عكسه سم يقين النقي
فيه ساكنان فبني على الكسر ووقع بذلك في الاسر لا ينصرف بالاعراب ولا يدخله
تنوين بلسان الاعراب يبعد عن كل انسان وينطق به وما يتحرك لسان لا يدركه
باللمس ولا يرى وفيه ثلث ثمن تتغير صيغته حال النسبة اليه ويدخل التنوين اذا طرء
التنكير عليه متى ثبت فات ولم يعد له التفات مبين على كل حال ما كان من قربه اليك
يعجز كل الناس عن رده فما ضيه ما يردونا بيه ما يصد وطريق ثالثه ما يسد • ثلثة
ايام هي الدهر كله • وما هي غير اليوم والامس والغد • قال الخوارزمي • ما تابع لم
يتبع متبوعه • في لفظه ومحله يا ذا الثبت • ماذا بعلم غير علم نافع • بالغت
في اتقانه حتى ثبت • قال والعجب ان هذا اللغز في ابيات صورة المسئلة وهو
قوله ماذا يعلم غير علم نافع ولما عرض على الزمخشري قال له لقد جئت شيئا ادا
اي عجبا وقال بعض ادباء المغرب يا عالم النحو اي فعل ان حله الهمز لم يعده ثم هو بالعكس
النحوي منه ابن بانيح وحده اراد انك اذا قلت ضره تعدى بنفسه واذا قلت اضر
لم يتعد الا بحرف الجر تقول اضر به ولهم من هذا النمط افعال كثيرة وقال العلامة
جمال الدين بن الحاجب ايها العالم بالتصريف لا زلت تحيى قال قوم ان يحيى ان يصغر

فيحيا وابى قوم فقالوا ليس هذا الراى حيا • انما كان صوابا لو اجابوا بيحيا • كيف
تقدمه ايحيا والذى اختاره ايحيا اتراهم في ضلال مرتبى وجها يحيى قال الشيخ
جمال الدين بن هشام يحتاج في توجيههما الى تقديم ثلثة امور احدها انهم اختلفوا
في وزن يحيى فقيل فعلى وقيل يفعل والاول ارجح لان الثانى فيه دعوى الزيادة
حيث لا حاجة الثانى ان الحرف الثانى لياء التصغير حقه الكسر كالثانى لالف التكسير حملا وعلامة
التقليل على علامة التكثير حملا للنقيض على النقيض واستثنى من ذلك مسائل منها ان
يكون ذلك الحرف متلوا بالف التانيث لحفظ صونا لها عن الانقلاب الثالث انه اذا اجتمع
في اخر المصغر ثلث ياآت فان كانت الثانية زايدة وجب بالاجماع حذف الثالثة
منسية لا منوية كعطا اذا صغرته تقول عطى بثلث ياآت ياء التصغير والياء المنقلبة
عن الف المد والياء المنقلبة عن لام الكلمة ثم تحذف الثالثة وتوقع الاعراب على ما قبلها و
ان كانت غير زايدة فقال ابو عمرو لا تحذف لان الاستثقال انما كان من توكيد الكون اثنتين
منها زايدتين ياء التصغير والياء الاخرى الزايدة وقال الجمهور تحذف نسيا وشذ ذلك
احوى اذا صغر على قولهم في تصغير اسود اسيد فقال ابو عمرو اقول احيى ثم اعله اعلال
قاض رفعا وجرا واثبت الياء مفتوحة نصبا وقال غيره تحذف الثالثة في الاحوال كلها
نسيا ثم اختلفوا فقال عيسى بن عمر اصرفه لزوال وزن الفعل كما صرف خير وشر لذلك
وقال سيبويه امنع صرفه وفرق بين خير وشر وبين هذا فان حرف المضارعة محذوف في
منهما دونه وحرف المضارعة غير محذوف من الفعل ولهذا اذا سميت بيضع منعت صرفه فاذا
تقرر هذا فقول من قال ان يحيى فعلى قال في تصغيره يحيى كما قال في تصغير حيى كما قال
في تصغير حبلى حبيلى صونا لعلامة التانيث عن الانقلاب وهو الذى قال الناظم مشيرا
اليه وقال قوم البيت ومن قال انه يفعل قال فيه على قول سيبويه يحيى بالحذف ومنع الصرف

وهو الذى اشار اليه في قوله انما كان صوابا لو اجابوا بيحيى وذلك لانه استعمله
مجرورا فتحه ثم اشبع الفتحة للقافية وتكمل له بذلك ما اراده من الالغاز حيث صار في
اللفظ على صورة ما اجاب به الاولون والفرق بينهما ما ذكرنا من ان هذه الالف
اشباع وهى من كلام الناظم لا من الجواب والالف في جواب الاولين للتانيث وهى
من نفس الاسم فان قيل فاذا لم تكن الالف على الجواب الثانى للتانيث فما بال الحرف الذى
على التصغير لم تكسر ما بعده فالجواب انه لما صار متعقب الاعراب تعذر ذلك فيه كما
في زيد لان ذلك يقتضى الاخلال بالاعراب وايضا فان ياء التصغير لا يكسر ما بعدها شبهها
بالف التكسير الا اذا كان بعدها حرفان او ثلثة اوسطها ساكن والله اعلم قال الشيخ
برهان الدين البقاعى في ثبته انشدنا شيخنا الامام محمد الاندلسى الراعى لنفسه لغزا في
كلمة اعنى عن اذا اتيت قبلها بكلمة قل ونقلت حركة الهمزة الى اللام الساكنة وحذفتها
حاجيتكم نحاتنا المصرية • اولى الذكا والفهم والعطية • ما كلمات اربع بحويه •
جمعن في حرفين للاحجية • قال وانشدنا المفسر في ذلك مختصرا • في اى قول يا نحاة
الملة • حركة قامت مقام الجملة • ثم رايت كراسة فيها الغاز منظومة مشروحة لم
اعرف لمن هي وها هي بسم الله الرحمن الرحيم • احمد ربى حمد ذى اذعان • معترف
بالقلب واللسان • مصليا على الرسول المهتدى • بهديه في السر والاعلان •
ثم الرضى عن اله وصحبه • وتابعيهم بعد بالاحسان • وبعد انى ملغز مسايلا • في النحو
تعتاص على الاذهان • يخرجها فكر لبيب فطن • يورده بواضح البرهان • فيا
اولى العلم الاولى حازوا العلا • عين الزمان نخبة الاعيان • حاجيتكم لتخبروا
ما اسمان • واول اعرابه في الثان • وذاك مبنى بكل حال • ها هو للناظر كالعيان
يعنى الالف واللام الموصولة في مثل جاء الضارب ومررت بالضارب على القول بانها

اسم كالذي يكون الاعراب الذي يستحقه الموصول انما استقر في الاسم الواقع صلة اجراء
لهذا الاسم مجرى الاداة المعرفة في مثل الرجل ولا يوجد اسم اعرابه الذي يستحقه بحسب موضعه
مستقر في اسم بعده الا هذا وقد اشار في البيت الثاني الى التصريح به بقوله ها هو الناظم
وتجروا باسم مضاف ثابت التنوين فيه اجتمع الضدان يعني كاين اذا استعملت دون
من بعدها كقوله • كاين قائل للحق يقضي • ويرمى بالقبيح من الكلام • قال ابن كيسان
ذهب الى ان جر ذلك باضافة كاين اليه حملا لها على كم الخبرية لانها بمعناها ونونها
انما هو تنوين اي وقد ثبت مع الاضافة والتنوين مؤذن بالانفصال والاضافة
مؤذنة بالاتصال فقد اجتمع الضدان وذهب غير ابن كيسان الى ان الجر بعدها بمن
محذوفة لان تنوينها هو الغالب في الاستعمال • واسم بتنوين لدى الوقف يرى •
كالوصل حالاه هما سيان • يعني ايضا ايا المتصلة بالكاف المشار اليه في البيت قبله نحو
وكاين من نبي فان القراء سوى ابي عمرو بن العلاء وقفوا على تنوينها ووقف ابو عمرو
على الياء بحذف التنوين على مقتضى القياس • وتابع وليس يلفى تابعا • ما قبله في
شان ودا في شان • يعني مثل قولك ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به على اللغة الحجازية
في ما النافية فلفظ الخبر مجرور بالباء الزائدة وموضعه نصب لانها في تلك اللغة تعمل عمل
ليس والا شيء بدل من الخبر ولم يتبعه في لفظ ولا في موضع لما ثم فهذا التابع على
شان من جر اللفظ ونصب الموضع ومن توجه النفي اليه وشان التابع بخلاف ذلك لانه
مرفوع ابدا مثبت بالا وقد كنت نظمت في هذه المسألة قديما بيتا وهو قولي حاجيكم
ما تابع غير تابع • لمتبوعه في موضع لا ولا لفظ • وقد ينتظم هذه الالفاظ هكذا
مسألة العطف على التوهم كقوله تعالى فاصدق واكن على قراءة الجزم لان هذا المجزوم
لم يتبع الفعل قبله في موضع ولا لفظ وانما جاز حملا على مراعاة سقوط الفاء حملا على المعنى

المرادف وكقول القائل • بدا لي اني لست مدرك ما مضى • ولا سابق شيئا اذا كان
جائيا • انما جاز جر سابق على توهم جر مدرك بباء زائدة لجواز ذلك فيه • يا
هؤلاء اجروا اسما لكم • ما اسم له لفظ ومعنيان • ولا تراعي لفظه في تابع • و
الموضعان قد يراعيان • واللفظ مبني كذاك موضع • من موضعيه جاد مي بيان •
يعني قولك يا هؤلاء في باب النداء في مثل يا هؤلاء الكرام • ما زايد لفظا ومعنى لازم
ينوى اذا الميلاف في المكان • يعني ما في مثل قولك قيامي كانك تقوم اي كقيامك ما كافة
جائزة لموضع ان وصلتها وما فارقة بين هذه الكاف وبين ما كانت مركبة مع ان
ولا جرها وذلك في قولك كان زيدا قائم والكلام مع كان جملة بخلاف الكاف الجارة
فانها مع ما بعدها جزء كلام فان ارادوا التركيب لم يفصلوا الشيء وان ارادوا الجارة
فصلوا بما فهي زائدة في اللفظ لان ما بعدها مجرور المحل بالكاف التي قبلها وفي المعنى ايضا
اذ لا تفيد شيئا سوى الفرق اللفظي وقد تخفف ان بعد الكاف الجارة فتقول قمت كان
ان سيقوم وقد تحذف ما في الشعر وتكون منوية فهي زائدة لفظا ومعنى لازمة بحيث تنوى
اذا لم توجد عليه جاء بيت سيبويه • وقوم تساهي عند باب رفاعة • كان يوخذ
المرء الكريم فيقتلا • على رواية رفع يوخذ ارادكما انه يوخذ ولم يفصل بين ان المخففة
من ان بين الفعل ضرورة ايضا وعطف فيقتل على المصدر المقدر من ان وما بعدها
من باب قوله للبس عباءة وتقر عيني • جرت ان وصلتها في ذلك مجرى المصدر الملفوظ به
وما الذي اعرابه يختلف • من غير ان تختلف المعاني • يعني مثل قولك زيد حسن الوجه
او ينصبه او يجره • وما الذي الوصف به من اصله • وذا الذي ليس منه في الامكان يعني
في مثل قولك اقائم اخوك واسائر غلامك او اخويك او اخوتك او غلمانك فهذا
الوصف رافع لما بعده بالفاعلية ولا يمكن في هذا الموضع جريه على موصوف وان كان

ذلك هو الاصل فيه لانك اذا ثنيت الموصوف او جمعته فالوصف مفرد وان افردته فالمراد
اثنان وجماعة لا واحد له وانما هذا الوصف هنا كالفعل في حكم اللفظ وفي المعنى •
وما الذي فيه لدى اعرابه • وقبل ذاك يستوي اللفظان • يعني ان من المعربات ما يستوي
لفظه بعد التركيب في جريان الاعراب فيه وقبل ذلك والشان في لفظ الاعراب بلا اختصاص
بحالة التركيب لانه اثر العوامل وذلك مثل الفتى والعصى ويخشى فالنحاة يقولون في
هذا الباب كله تحركت الياء او الواو بحركة الاعراب وانفتح ما قبلها فسكنت وانقلبت
الفا وكذلك اللفظ قبل التركيب مع ان حركة الاعراب مفقودة اذ ذاك بفقد عاملها
فقد كان قياس الصناعة يقتضي ان يقال قبل التركيب العصى والفتى ويخشى ويرضى بياء
واو ساكنة في الاخر كما تقول بعد التركيب هذا الفتى والعصى ويخشى ويرضى رجل وزيد
لكن خرج هذا عندهم مخرج الاستبعاد بحالة التركيب وبمراعاة المال في اللفظ
لان من العرب من يقول في يوجل وييئس ياجل وياءس والتزموا ذلك هنا لما ذكر
وما اللذان يعملان دولة • والعاملان فيه معمولان • يعني اسماء الشرط في مثل
قوله تعالى ايا ما تدعوا فايا منصوب بتدعو وتدعوا مجزوم بايا وهكذا نحو من يضرب
اضرب فالمفعولية في اسم الشرط تجئ الاسمية والجزم يتضمن ان الشرطية والمسئلة
في ظاهر اللفظ متضادة لوجوب العامل معمولا فيهما ومفرد لفظا ومعنى فيهما
معنى كلام فيه لفظ ثان • يعني ضمير الشان والقصة اذ هو مفرد في اللفظ والمعنى
لكن معناه الذي هو الخبر يفهم معنى كلام يفسره اللفظ الثاني بعده كقوله تعالى
قل هو الله احد فهو عبارة عن الخبر او الامر والشان ويفسره الله احد وهنا
اضمار مذكر وان شئت انثت الضمير على معنى القصة كقوله تعالى فاذا هي شاخصة
ابصار الذين كفروا وليس لهذا الضمير في كلها حالية من الاحكام الاعرابية الاكمان

الرفع بالابتداء نحو ما تقدم او بكان واخواتها والنصب بان او ظننت واخواتها
نحو فانها لا تعمى الابصار • وما الذي في كبره مؤنث • وقبل ذاك في الذكران كان
يعني الذباب المسمى في كبره بحملة وفي صغره بقراد وقد انشد صاحب الايضاح • وما
ذكر فان يكبر فانثى • شديد الازم ليس بذي ضروس • ما اسم لدى التذكير بادعو
يرجى لاجل الهجران العلاجم • وهو لدى التانيث ذو ميسرة • من اجل ذا قرنت بالعينان
يعني الخوان فاذا كان عليه طعام سمي مائدة فيقتضي اذا كان خوانا ويدخل اذا كان
مائدة وهذا والذي قبله الغاز فيما هو من مسايل اللغة اربعة • ما معرب مفعولا ومبتدأ
ولفظه جي مدى الازمان • يعني كاين وايش يستعملان مفعولين ومبتدئين
نحو كاين من رجل رايت وايش قلت ونحو كاين من رجل جائني وايش هذا واللفظ
فيهما جامد لانه كاين اصله كاف التشبيه دخلت على اي فجرتها ثم اجري اللفظ
مجرى كم الخبرية في الاستعمال والمعنى وايش اصله اي شيء ثم حذفت العرب الياء المتحركة
من اي كما حذفوها في ميت وبابه وحذفوا من شيء عينه ولامه وابقوا الفاء
وجعلوها محل الاعراب الذي كان في اللام فهذا باب من التركيب بقي الاسم فيه على
اعرابه الاصلي • ما اسم له تغير بعامل • محله من اخر حرفان • يعني امرأ وابنما والخ
وبابه لانه يتغير فيه بالعوامل حرفان الاخر وما قبله بسبب الاتباع • ما اثنان
في اواخر من كلمة ضدان حقا وهما مثلان • يعني كل لقبين متقابلين من القاب
الاعراب والبناء الرفع مع الضم والنصب مع الفتح والجر مع الكسر والجزم مع السكون
هما مثلان في الصورة ضدان في الاعراب والبناء بحسب الانتقال واللزوم • ما
فاعل بالفعل لكن جر • مع السكون فيه ثابتان • يعني الصبر في قول طرفة •
بجفان نعتري نادينا • من سديف حين هاج الصبر • والصبر الذي بكون

الباء قال ابن جني في خصايصه في وجر ذلك كان نحو هذا اذ نقل الحركة ان تكون
الباء مضمومة لان الراء مرفوعة ولكنه قدر الاضافة الى الفعل بمعنى المصدر كانه
قال حين هيج الصبر يعني انه نقل الحركة في الوقف الى الباء الساكنة وسكنت الراء
لكنه لم ينقل الا حركة توجد في الاصل وهي الجر الذي يوجبه اضافة مصدرها الى الضمير
لان الظرف قد اضيف الى الفعل واصله ان يضاف الى المصدر فقد ثبت في هذا الاسم
الجر المنقول مع سكون محله وهو الراء والاسم مع ذلك فاعل بالفعل وهو هاج
ما فاعل ونايب عن فاعل • ما وجه الاعراب يجريان • يعني مثل قولك زيد قائم
الاب وقائم الاب ونحو زيد مضروب الاب ومضروب الاب ومضروب الاب
ومضروب الاب • ما كلمة قد ابدلت عين لها • ابدالها يصحبه قلبان • فاول الاخر و
اخر • لاول حالاهما هذان • يعني مسئلة اينق في جمع ناقة على افعل اصله انوق
كافالوا نوق فابدلوا العين في انوق ياء لكن هذا الابدال يصحبه قلبان احدهما
انهم قلبوا العين سالمة الى موضع اللام فصار اللفظ انقوة فعلوا فيه ما فعلوا
في اول لحو وبابهما فصار انقيا ثم لما صارت الواو المتطرفة ياء لوجوب ذلك
قلبوها على حالها الى موضع الفاء وهذا هو القلب الثاني فصار اللفظ ايقا وعادت
بنية الجمع الى اصلها لخروج حرف العلة عن التطرف بنقله الى موضع الفاء فقد صار
هذا الابدال مرتبطا بالقلب الاول الذي هو لاخر الكلمة وبالقلب الثاني الذي هو لاولها
فهذان حالان للقلبين المذكورين قال ابو القسم الزجاجي في نوادره هذا
المذهب في هذه الكلمة قول المازني وحذاق اهل التصريف • ما كلمة مفردها وجمعها
بواو قديما تلاذن • يعني في قولك جاءني اخوك الكريم وجاءني اخوك الكرام
هكذا ابوك تقول هذا ابوك وهولاء ابوك يكون واحد من الاسماء الخمسة وجمعا

بالواو والنون لكن حذفت النون للاضافة • وعليه انشدوا • فقلنا اسلموا انا اخوكم
فقد برئت من الاحن الصدور • وقول الاخر • فلما تبين اصواتنا • بكين وفديننا
بالابينا • وما الجمع نصبه كالجر في • مفرده اذ يتاويان • يعني قولك رايت ابيك
الكرماء واخيك الفضلاء جمعا على حذف النون للاضافة وتقول في المفرد مررت
بابيك الكريم • وباخيك الفاضل فيتاويان في اللفظ • ما كلمة متى اتى اسم
بعدها • فرفعه والجر جاريان • والفعل بالرفع وبالجزم اتى • وهي لها في كل ذا معان
يعني كلمة متى يقع بعدها الاسم مرفوعا تارة ومجرورا اخرى ويقع بعدها الفعل مرفوعا
ومجزوما ومعناها مختلف باختلاف احوالها تقول متى القيام في الاستفهام وترفع
الاسم وتقول العرب اخرجها متى كمه بمعنى وسط فجروا بعدها وجروا ايضا بها بمعنى من
كقوله • اذا اقول صحا قلبي اتيح له • سكر متى قهوة سارت الى الراس اي من قهوة • وقال
ابو ذويب • شربن بماء البحر ثم ترفعت • متى لجج خضر لهن نئيج • متى هنا بمعنى وسط عند
الكسائي وقال يعقوب هو بمعنى من وتقول متى تقوم في الاستفهام فترفع الفعل ومتى
تقم اقم في الشرط فتجزم • ما حرف ان سبقه ذو عمل • كر على العمل بالبطلان • صدره ولكن
ليس صدر له • تقدم تاخر وصفان • يعني لام الابتداء اذا وقعت بعد ان تقول علمت
ان زيدا قائم فتعمل علمت في ان وتؤثر فيها الفتح فان جئت باللام في الخبر بطل العمل فقلت
علمت ان زيد لقايم وهذه اللام اداة مصدرة في محلها الاصيل لها وهو الدخول على ان
ولذلك منعت من فتحها ولا صدرية لها في موقعها بعد ان فقد عملها قبلها فيما بعدها لان
ان اذا فتح الخبر الداخلة هي عليه وعمل ايضا ما بعدها فيما قبلها كقوله تعالى ان الله بالناس
لرؤف رحيم فبالناس متعلق برؤف وتقول اني زيدا لاضرب فلهذه اللام هنا وصفان
تاخر في اللفظ تقدم في الاصل • باي حرف اثر لعامل • اعراب معرب وذا شبهان

يعني ان فان تفتح بالعامل وتكسر دونه تقول انك قائم وعجبت انك قائم سمى سيبويه
وقدماء النحاة هذا عملا وهذا في الحروف واعراب المعربات شبيها فكان على ب في
الحروف مجرور حرف قد تلت مبتدا • مؤكد وان له وجهان • يعني مثل قولك الزيدان
لهما غلامان والهندان لهما بستان والزيدون لهم غلمان والهندات لهن بنات ان
اخذت هذا الكلام على ان الثاني للاول ملك وسببا كانت اللام جارة وان اخذته
جاءكه على ان الاول هو الثاني فاللام ابتدائية مؤكدة والاسم بعدها مبتدا مؤكد
بها والكلام صالح للوجهين يرجع في تعيين احدهما الى ما يقتضيه منصرف القصد
من المعنى كقوله تعالى انهم لهم المنصورون وان جندنا لهم الغالبون فالمعنى المقصود
هو ان الاول عين الثاني • واي مبني به تلاعب عوامل ارادت البيان يعني ان الضمائر
المختلفة الصور بالرفع والنصب والجر نحو اكرمتك واياك اكرمتك على حذو زيد ضربته
او زيدا ضربته في باب الاشتغال وبك مررت في الجر فاختلاف صور الضماير بالعوامل مع
انها مبنيات كاختلاف وجه الاعراب في المعربات • ماكلمة في لفظها واحدها
وجمعها قد يتعاقبان • يعني مثل تخشين الله يا هند او هندات وترتمين يا دعد
ويا دعدات فهذا الفعل صالح للفظ الواحدة وجمعها والتقدير مختلف لان تخشين
كتنهيين وجمعها اصله تخشين كتنهبين وجمعها اصله على لفظ تفعلن كتذهبن
وترتمين للواحدة اصله ترتميين كما تقول تكتبين فاعل تخشين بما يجب
لكل واحد منهما في التصريف وترتمين يا هندات تفتعلن على مقتضى لفظه • كذلك
للجمع لفظ واحد • ذكرا وانثى لا لفظان يعني مثل الزيدون يدعون والهندات
يدعون قال الله تعالى واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم وقال رب السجن احب الي
مما يدعونني اليه وان لا تصرف عني كيدهن فهذا يفعلن للاناث والاول يفعلون

للذكور واللفظ فيهما واحد • ما موضع يغلب الانثى به • ولفظ يعدل في الذكران •
يعني مثل سرنا خمسا من الدهر وخمس عشرة بين يوم وليلة لان الزمان يغلب فيه الليالي
لسبقها وليس ذلك في غيرها ونزع التاء من اسماء العدد علامة تانيث المعدود وذلك
خاص بباب العدد والاصل في اللفظ الخالي من علامة التانيث ان يكون للمذكر كما في ساير
الابواب نحو قائم وساير الصفات ومن ههنا استقام الغاز الحريري في العدد بقوله
ما موضع تبرز فيه ربات الحجال بعمائم الرجال يعني نزع التاء من العدد • حرفان قد
تنازعا في عمل • واسمان للحرفين مطلوبان • يعني ليت ان زيدا قائم فالاسمان بعد ان
مطلوبان لها ولليت من جهة المعنى لكن العمل فيهما لان واغنى ذكرهما بعدها عن ذكرهما
لليت فهو اعمال مع تنازع بين حرفين والشاذ في التنازع اختصاصه بالافعال وما
يجري مجراها وانما خص النحاة بذلك اذ قصدوا ما يتصور فيه اعمال العاملين •
فيهما ايضا فيحا اذ يرى • فعل وحرف يتنازعان • يعني مثل علمت ان زيدا قائم
فالاسمان قد يتنازع فيهما الفعل والحرف معا لكن الواجب ان يعمل الحرف وهذه كالمسئلة
قبلها • وقد يرى مبتدا خبره • في الرفع والنصب له حالان • يعني مسئلة الزنبورية
وبابها كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي قاله سيبويه وفاذا
هو اياها قاله الكسائي وحكاه ابو زيد الانصاري عن العرب والضمير في الاول مبتدا
ولا خبر له من جهة المعنى غير الذي بعده لانه المستفاد من الكلام والخبر هو الجزء المستفاد
من الجملة وهو في ظاهر حلي والنصب في القول الصحيح على اضمار فعل قام معموله مقامه وناب
عنه بنفسه دون فعل يحصل معناه والتقدير فاذا هو يساويها الان باب زيد زهير
انما معناه يساويه ومما يدخل تحت هذا البيت ما اجازه بعض نحاة المتاخرين في مثل
قول ابن قتيبة في الادب انما الطمع بياض في الشفتين واكثر ما يعتري ذلك السودان

بالنصب على انه مفعول يعترى وما مصدرية اى اكثر اعتراء ذلك بالسودان وهذا
المفعول هو الذى اعنى الخبر لانه الجزء المستفاد من الكلام فهو موضع الالغاز من هذه
المسائل دخول النصب فيما هو خبر لمبتدأ جوازا فى اللفظ ولزوما فى المعنى ومثل
كلام ابن قتيبة قولك اكثر ما اضرب زيدا • ما علة تمنع الاسم صرفه • وهى اخى
ليس يمنعان • يعنى ان مثل صياقل وصيارف وملائكة يمتنع صرفه بعلة تناهى
الجمع فاذا قلت صياقلة وصيارفة انصرف مع بقاء الجمعية وانضمام التانيث اليها
والتانيث من علل منع الصرف ولكنه بالتاء شاكل الاحاد فكذلك انصرف كطواعية
وعلانية وكراهية • ما اسم فى الاستثناء منصوب به • وهو اداة له الحكمان
يعنى مسئلة الاستثناء بغير وسوى نحو قام القوم غير زيد فغير منصوب على الاستثناء
فنصبه نصب الاستثناء وليس مستثنى وانما هو اداة استثناء ومجروره هو المستثنى فهو
غريب فى بابه لانه سوى اليه حكم مجروره فله حكم الاداة فى المعنى وحكم المستثنى وهذا شبه
ما يقوله بعضهم فى المفعول معه نحو جئت وزيدا ان الاصل جئت مع زيد فلما جاء
الحرف وهو الواو وقع اعراب مع على زيد فاجتمع المسئلتان فى نحلى الاسم باعراب
ملابسه • ما اسم يريك النصب فى اسم بعده • وشانه الجر لدى اقتران • يعنى مسئلة
لدن غدوة فان لدن مع غدوة لها شان ليس لها مع غيرها قال سيبويه لانها تنصب
غدوة ولا عمل لها فى غيرها الا الجر كقوله تعالى من لدن حكيم عليم • وما اللذان
جردا من صلة لكن هما فى الاصل موصولان • يعنى الموصولان فى قول العرب فعلته بعد
اللتيا واللتى يعنون بعد صغر الامر وكبره اى بعد مشقة فهما موصولان فى الاصل
جردا من الصلة فى الاستعمال وقدره بعضهم بعد اللتيا دقت وبعد التى جلت وقيل
اللتيا والتى يراد بها الداهية وقد حكى بعض النحاة جاء لى الذين والتى يعنى الرجال

والنساء ولا يريد احالة على فعل شئ ولا على تركه • ما معرب اعرابه وحروفه • كلاهما
فى الوصل محذوفان • يعنى مثل قوله تعالى لو كانوا غزى • فعلامة نصب غزى الفتحة
المقدرة فى الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين بالتنوين فحذف من الكلمة نفسها الاعراب
وحرفه الذى هو محله وذلك مما يناقى حال الاعراب لانه وضع للبيان وهكذا الاسم المقصور
اذا نون • ما ام فى كلمة موجبه • وجوده وفقده سيان • يعنى مثل عيد اصله
الواو من العود وموجب انقلاب الواو الساكنة ياء وجود الكسرة قبلها ثم ان هذه
الكسرة زالت وبقيت الياء فى اعياد فقد استوى وجود هذه الكسرة وفقدها مع انها
الموجبة ومن هذه مسئلة اينق المتقدمة لان موجب الياء قد زال وهى باقية تنبيه
على قدر القلبين اذ لو رجعت الواو لم تحمل الا على قلب واحد • ما عارض روعى فى
كلمة • ولم يراع سمح الامران يعنى مثل الاحمر اذا نقلت حركة الهمزة الى لام التعريف
فان شئت ابقيت الف الوصل غير معتد بالحركة المنقولة لانها عارضة وان شئت
حذفت الالف معتدا بلفظ الحركة بعدها وعلى هذا اجاز العلماء فى مذهب ورش
ان يقرأ الان خفف الله عنكم ونحوه بثبوت الالف وحذفها وعلى هذا قرئ لمن
الاثمين بفتح نون من اعتبارا بسكون اللام لانه الاصل كما تقول من الجار وقرئ
فى الشاذ لمن الاثمين بادغام نون من فى اللام اعتدادا بحركتها كما تقول من لدن •
ما اسم كحرف من الاسم قبله • هما كواحد والاصل اثنان • يعنى بعشر حيث ركب مع اثنان
فقيل اثنى عشر • واسم له الرفع وما يبين رافع • من قاصيه ولا من دان • هو الضمير
المسمى فصلا وعمادا • وما من الحروف يلفى زايدا • فى لفظ او معنى هما قسمان • او فيهما
واسم وفعل لهما • هنا دخول ابن يدخلان • وذلك نحو جئت بلا زاد ومما
خطيئاتهم • وعلى كان المسومة العراب • ما شكل افعال يرى جمعا ولم • يصرف

لم يتركبه في ذاتان • يعني اشياء جمع شيء • ما فعل امر وخطاب صالح • يعني وينقضي
الزمانا • وذلك مثل خافوا وناموا يصلح للامر ولغايب المعنى • وصيغة الماضي ترى
مضارعا • من لفظها فيدري الفعلان • مثل تحامى وتعاطى وتمنى ونحوه • واي
كلمتين في كلمة • واي فعلين هما خصمان • يعني بكلمتين في كلمة مثل عبشمي في عبد شمس و
يعني بالاخير باب التنازع • واي مضمر مضاف لاسم • واي اشياء هما شيئان •
اراد بالاول قوله فاياه واياه الشواب وبالثاني قوله تعالى فقد صغت قلوبكما •
ما واحد ليس يرى بعدد • لكنه يقال فيه اثنان • يعني يوم الاثنين • ما اسم يجي فاصلا
حتى يرى • الخافض والمخفوض مفصولان • يعني الالف واللام الموصولة على القول
باسميتها تفصل بين العوامل كلها على اطراد بخلاف الذي والتي • وما الذي وهو حرف
خافض • يفصل ما اضيف باستحسان • يعني مثل لا ابا لك ولا يدي لك بكذا كيف و
للموصول يلي صلة • فهذا الذي موصولان • يعني مثل جاءني الذين الذي ابوهم منطلق
منهم • وقد انشدوا • من النفر اللاء الذين اذا هم • لهاب اللهام حلقة الباب قعقعوا
قيل الذين تاكيد للاء وقيل هم هو من صلته اي اللاء هم الذين ويصح في الكلام ان يقال
التي الذي يا تيها تكرمه هند على معنى التي تكرم الذي يا تيها هند وهكذا ما كان مثله
وما الذي يبنى وفي اخر • دليل اعراب لذي تبيان • وذلك الاعراب في اسم سابق
وذلك الدليل في اسم ثان • يلفى لديه عوضا من جنس اعراب • ثم ليس لذاك يجتمعان • حرفا
بمنى وقد ناب عن اسم حل في المكان يعني بهذه الابيات الاربعة حكاية النكرات عن نحو
منو في حكاية المرفوع ومنا في حكاية المنصوب ومني في حكاية المجرور فمن مبنية وهذه
العلامة اللاحقة دليل الاعراب الذي في الاسم السابق ومن اغنت تلك العلامة عن خبره
وقامت مقامه ولذلك لا يجمع بينها وبين الخبر فلا يقال منو الرجال ومن الرجل وا البيت

الرابع محصل لما تقدم في الابيات الثلثة فالاقتصار عليه وحده مغن عما قبله
فيقال • ما احرف اعرابه يبنى وقد • ناب عن اسم حل في المكان • ما فعل امر
جاير الحذف سوى • حركة تبقى على اللسان • يعني فعل الامر من واى يأى بمعنى
الوعد تقول فيه ا يا زيد فان وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهمزة قلت
قل يا الخير يا زيد اى عد بالخير وهند قالت بخير يا عمرو فلم يبق من الفعل غير الكسرة
في لام قل وتقول على هذا يا زيد قلي يا هند فبقيت الحركة والياء بعدها انما
هي ضمير الفاعل الذي كان متصلا بفعل الامر المحذوف • ما اسم له حركة بعامل
ينسخها حركة اقتران • يعني مثل الحمد لله فيمن كسر الدال ونحو واذ قلنا للملائكة
اسجدوا فيمن ضم تاء الملائكة فحركة الاعراب ذهبت بحركة الاتباع وهي حركة
الاقتران • ما معرب في لفظه حركة • الاعراب والسكون حاصلان • يعني مثل بكر
اذا وقفت عليه بنقل حركته الى الساكن قبله • ونحو دنيا مع ضم مظهر • في كلمة
فاين يدغمان • يعني النون الساكنة وبعدها ياء او واو في كلمة يجب اظهارها
فرارا من اللبس بالمضاعف لو ادغمت وبابها الادغام فاذا لم يكن لبس روجع الاصل
فوجب الادغام نحو انفعل اذا بنيته من وجل ومن يئس تقول اوجل وايئس فتدغم
اذ لا لبس هنا لعدم افعل في كلامهم ووجود انفعل • ما عامل وعمل قد اهملا
وفي انعدام قد يفعل ان • يعني مسئلة ليس زيد بقائم ولا قاعد الك ان تهمل الباء
وعملها في تابعها فتنصبه على الموضع كما قال • معاوي اننا بشر فاسجح • فلسنا
بالجبال ولا الحديدا • فقد اهملت في التابع الباء وعملها مع وجودها ثم
ثبت من كلام العرب مراعاتهما مع عدمهما كقول زهير • بدا لي اني لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيئا اذا كان جائيا • يروى بجر سابق على توهم لست بمدرك • وبيت سيبويه

مسائلهم ليسوا مصلحين عشيرة • ولا نا عب الابيين غزالها • جنا عب على نقدين ليسوا
بمصلحين ففي هذا بدع من الاعتبار ان يطرح الشيء مع وجوده ثم يعتبر مع عدمه •
ماذو بنا مع تصدراتي • حالاه في دين مخالفان • يعني حكاية يونس من قول بعض
العرب ضرب من منا المن قال ضرب رجل رجلا فهو سال عن الضارب والمضروب منهما
فاخرج من الاستفهامية عن بنائها وعن صدريتها الواجبة لها وهو نادر في
بابه • فهذه سبعون بيتا اكملت • قصيدة ملغوزة المعاني • عقيلة قد
سدلت ستورها • تكشفها ثواقب الاذهان • بكر عليها حجب كثيفة • تقول
للخطاب لن تراني • حتى تعاني في طلابي شدة • ويحل القلب المعنى العاني •
والحمد لله الذي عرفنا • من فضله عوارف الاحسان • وصل يا رب على من احكمت
اياته في محكم القران • فهذا تمام الشرح في الطراز على القصيدة اللغزية
في المسائل النحوية مما قيده ناظمها
• ابانة لغرضه منها والله الموفق
ويتلوه كتاب الفن الذي في
الافراد والغرائب من
الاشباه والنظائر
لشيخنا الجلال
السيوطي
ادام
الله
النفع
به

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله اولا واخرا والصلوة والسلم على سيدنا محمد الذي كملت محاسنه باطنا و
ظاهرا هذا هو الفن السادس من الاشباه والنظائر وهو فن الافراد والغرائب باب
الكلمة والكلام قال الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللمحة اجمعوا الا من لا يعتد بخلافه
على انحصار اقسام الكلمة في ثلثة الاسم والفعل والحرف وقال ابو حيان ابو جعفر بن
صابر قسما رابعا سماه الخالفة وهو اسم الفعل باب الاعراب قال ابن الانباري
في كتاب الانصاف يحكى عن الزجاج ان التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الاجماع
وذكر السخاوي في شرح المفصل انه ذهب ايضا الى ان ما لا ينصرف مبني في حالة الجر على
الفتح باب الاشارة ذكر ابن معط في الفصول ان اسماء الاشارة بنيت لشبهها
بالحروف فقال ابن اياز في شرحه وتعليله بناءها لشبهها بالحروف غريب لم احد ذكره
غيره باب اداة التعريف قال في البسيط ذكر المبرد في كتابه المسمى بالشافي ان
حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وضم اليها اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام
باب الابتداء قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح لا اعلم خلافا
بين النحويين ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة وظرف المكان خبرا عن الجثة و
المصدر الا ابن الطراوة رد على جميع النحويين في هذا وقال هما سواء يكونان خبرين عن
الجثة والمصادر وقال ابن هشام في شرح ابن يعيش الظرف الواقع خبرا صحح ابن جني
بجواز اظهاره وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره لانه قد
صار اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته اولا فقلت زيد استقر عندك فلا يمنع منه مانع
انتهى قال ابن هشام وهو غريب باب ما قال ابن عصفور في المقرب تعمل ما
بشرط ان لا يتقدم الخبر وليس بظرف ولا مجرور وقال ابن النحاس في التعليقة يجوز مثل

قولنا ما في الدار زيد وما عندك زيد فان الظرف والمجرور ان يجوز فيهما ما لا يجوز
في غيرهما من انواع التوسعات وقال وهذا شي اختص به ابن عصفور لا اعلم لغيره فان
الناس نصوا على ان الخبر متى تقدم مطلقا ذهب ابن معط الى ان دام لا يجوز تقدم
خبرها على اسمها وقال ابن سراج ان ليس حرف لا فعل وقال ابن الطراوة الى عسى ليست
من النواسخ وذهب المازني الى ان فعلي الشرط والجزاء مبنيان وعند رواية ان فعل
الشرط معرب وفعل الجزاء مبني قال ابوحيان وهو مخالف لجميع النحويين قال
ابوحيان من غريب ما يحكى في اذا ان اباعبيدة معمر بن المثنى زعم انها تاتي زايدة
فتكون حرفا على هذا وانشد • حتى اذا اسلكوهم في قتائدة • شلا كما تطرد الجمالة
الشردا • قال زادها لعدم الجواب كانه قال حتى سلكوهم وانشد ايضا • فاذا وذلك
لا تهاء لذكره • والدهر يعقب صالحا بفساد • قال ابوحيان وقد يؤول البيت
الاول على حذف الجواب والثاني على حذف المبتدأ لدلالة المعطوف عليه كانه قال وذا
ما نحن فيه وذلك وذكر ابن السراج ان قولك قام القوم ما خلا زيدا ان ما اسم ولا
تكون صلته الا الفعل هنا قال ابوحيان ذهب الفراء وابو عبد الرحمن اليزيدي ومحمد
بن سعدان ان كلا بمنزلة سوف وهذا مذهب غريب انتهى فايدة قال ابن الدهان في
الغرة قال الفراء الرفع في كلام العرب على ثمانية عشر وجها الاول رفع الاسم بالماضي والمستقبل
نحو قام زيد ويقوم زيد الثاني رفع الاسماء بعايد الذكر نحو زيد قام الثالث رفع
الاسماء بالدايم مؤخرا نحو زيد قائم وهما المترافعان الرابع رفعه بالمحل مقدما نحو
خلفك زيد واذا قالوا زيد خلفك رفعوا زيدا والمضمر بالظرف وهو وجه خامس
للرافع السادس رفع الاسم برجوع العايد صلته كقولك زيدا ابوه قائم وزيد ابوه يعرب
به السابع رفع الاسم باسم مثله جامد نحو زيد ابوك الثامن رفع الاسم بما يعقب عليه انه
يوصف نحو زيد صالح التاسع رفع الاسم بمحل فقد رفع غيره نحو زيد حيث عمرو العاشر رفع
الاسم بما ينوب عن رافعه في التقدير نحو قايما جاريته زيد والتقدير رجل قايمة جاريته
زيد الحادي عشر رفع الاسم بنعم وبئس الثاني عشر رفع الاسم بحرف الاستفهام نحو من ابوك و
اين اخوك الثالث عشر رفع الاسم بما لا يكون الا سابقا له نحو لولا زيد لاكرمتك الرابع عشر
رفع الاسم بالفعل المزال عن التصريف نحو حبذا انت الخامس عشر رفع الاسم بما لا يظهر انه
وصف له نحو عبد الله اقبال وادبار وعبد الله اقبالا وادبارا السادس عشر رفع الاسم
بواو منسوقة عليه نحو كل ثوب وثمنه تقديره كل ثوب وثمنه تقديره كل ثوب بثمنه فنابت
الواو عن مع والباء فرفعت السابع عشر رفع الاسم بواو مستانفة نحو قياما من الناس اليك والناس
ينظرون الثامن عشر قولهم الرطب الحر شديدا اشهى **باب** المفاعيل قال ابن اياز نظر
ابو سعيد السيرافي في قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه فزاد في
المفاعيل الخمسة مفعولا اخر سماه المفعول منه قال ابن اياز وهذا ضعيف جدا لانه
يقتضي ان يسمى نحو قولك نظرت الى زيد مفعولا اليه وانصرفت عن خالد مفعولا عنه
قال الجزولي لا يكون المفعول له مجرورا باللام الا مختصا نحو قمت لاعظامك ولا يجوز
لاعظام لك قال الشلوبين وهذا غير صحيح بل هو جايز لانه لا مانع يمنع منه قال الشلوبين
ولا اعرف له سلفا في هذا القول **باب** العطف قال ابن هشام ذهب ابن مالك
ان حتى الابتدائية جارة وان بعدها مضمرة ولا اعرف له في ذلك سلفا وفيه تكلف
اضمار من غير ضرورة ذهب صاحب الازهية الى ان بل يكون حرف جر ووهم ابوحيان و
ابن هشام وغيرهما فقال نقل ابن مالك وابن عصفور اتفاق النحويين على خلاف مذهب
الحوادزمي الى ان بل ليست من حروف العطف ولا سلف له في ذلك نقله الاندلسي في
شرح المفصل **باب** نواصب المضارع قال ابوحيان من غريب مذاهب الكوفيين

في ان انهم اجازوا الفصل بينها وبين معمولها بالشرط واجازوا ايضا الغاوها
وتسليط الشرط على ما كان معمولا لها فاجازوا الردت ان ان تزرني ازورك بالنصب
وازورك بالجزم جوابا للشرط والغاوان • تم القسم السادس ويتلوه كتاب المناظرات

والمجالسات والمراجعات في الفن

السابع والله

الموفق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جل عن المعارضة والمناظرة والصلوة والسلام على نبيه محمد المبعوث
بالحجج الدامغة القاهرة هذا هو الفن السابع من الاشباه والنظاير وهو الفن السابع
من الاشباه والنظاير وهو فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات
والمحاورات والفتاوى والمكاتبات والمراسلات **مناظرة** سيبويه والكسائي
في المسئلة الزنبورية قال ابو القسم الزجاجي في اماليه اخبرنا ابو الحسن علي بن
سليمان الاخفش النحوي حدثنا ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب قال حدثني سلمة
قال قال الفراء قدم سيبويه على البرامكة فعزم يحيى على الجمع بينه وبين الكسائي
فجعل لذلك يوما فلما حضر تقدمت والاحمر فدخلنا فاذا بمثال في صدر المجلس فقعد عليه
يحيى ومعه على جانب المثال جعفر والفضل ومن حضر بحضورهم فاقبل عليه الاحمر فسأله
عن مسئلة فاجاب فيها سيبويه فقال له اخطات ثم ساله عن ثانية فاجابه فقال
له اخطات فقال له سيبويه هذا سوء ادب قال الفراء فاقبلت عليه فقلت ان في

هذا الرجل حدة وعجلة ولكن ما تقول فيمن قال هولاء ابون ومررت بابين
كيف تقول على مثال ذلك من وايت واويت فقدر فاخطا فقلت اعد النظر فقدر
فاخطا فقلت اعد النظر فقدر فاخطا ثلث مرات يجيب ولا يصيب فلما كثر ذلك قال
لست اكلمكما او يحضر صاحبكما حتى اناظره قال فحضر الكسائي فاقبل على سيبويه فقال
كيف تقول كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي او فاذا هو اياها
فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز النصب فقال له الكسائي لحنت ثم ساله عن مسائل
من هذا النحو خرجت فاذا عبد الله القائم او القائم فقال سيبويه في ذلك كله
بالرفع دون النصب وقال له الكسائي ليس هذا كلام العرب ترفع كل ذلك وتنصبه فدفع سيبويه
قوله فقال يحيى بن خالد قد اختلفتما وانتما رئيسا بلديكما فمن ذا يحكم بينكما
فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل اوب ووفدت عليك
من كل صقع وهم فصحاء الناس وقد قنع بهم اهل المصرين وسمع اهل الكوفة واهل
البصرة منهم فيحضرون ويسالون فقال يحيى وجعفر قد انصفت فامر باحضارهم فدخلوا
وفيهم ابو فقعس وابو زياد وابو الجراح وابو ثروان فسئلوا عن المسائل التي جرت بين
الكسائي وسيبويه فتابعوا الكسائي وقالوا بقوله فاقبل يحيى على سيبويه فقال قد
تسمع ايها الرجل فاستكان سيبويه واقبل الكسائي على يحيى وقال اصلح الله الوزير
انه وفد اليك من بلده مؤملا فان رايت ان لا ترده خايبا فامر له بعشرة الاف
درهم فخرج وصير وجهه الى فارس واقام هناك ولم يعد الى البصرة قال السخاوي
في سفر السعادة قال شيخنا ابو اليمن الكندي ان سيبويه انما قال ذلك لان العرب
لا تنصب المفاعيل الصريحة قال السخاوي ولم اسمع في هذه المسئلة احسن من قول
الكندي ولا ابلغ مجلس الاصمعي مع الكسائي حدثنا حماد بن اسحق عن ابيه قال كنا

عند الرشيد فحضر الاصمعي والكسائي فسأل الرشيد عن بيت الراعي قتلوا ابن
عفان الخليفة محرما ودعا فلم ار مثله مخذولا فقال الكسائي كان قد احرم
بالحج فضحك الاصمعي وتهانف فقال الرشيد ما عندك فقال والله ما احرم بالحج
ولا اراد ايضا انه دخل في شهر حرام كما يقال اشهر واعام اذا دخل في شهر وفي عام
فقال الكسائي ما هو الا هذا والا فما معنى الاحرام قال الاصمعي فخبرني عن قول
عدي بن زيد قتلوا كسرى بليل محرما فتولى لم يمتع بكفن اي احرام لكسرى فقال الرشيد
فما المعنى قال يريد ان عثمان لم يات شيئا يوجب تحليل دمه وكان من يحدث مثل ذلك فهو
في ذمه فقال الرشيد يا اصمعي ما تطاق في الشعر الذي تقتضيه صناعة النحو والتصريف
انه اذا سمي بحرف من الحروف لزم ان يزاد عليه حتى يبلغ بصيغة اقل ما يكون عليه صيغ
الاسماء المتمكنة وذلك ثلثة احرف ويزاد على كل حرف من نوعه فيقال في ما ماء وفي
لا لاء وفي لو لوّ وفي اي ايّ وانما فعل النحويون ذلك لانهم راوا العرب قد فعلت مثل
ذلك فيما اعربته وصيرته اسما من هذه الحروف الا ترى قول النمر بن تولب علقت لوا
انكروه ● ان لوا ذاك اعيانا ● وقال القطامي ● ولكن اهلكت لو كثيرا وقبل
اليوم عالجها قدار وان اراد مريد ان يسمي من حرف قد سمي به مثل جعفر او جحمرش
ونحوهما من امثلة كلام العرب كان له ذلك وقال ابن جني اذا اردت ان تصير لا
من الاسما زدت على الالف الفا ثانية فيجتمع الفان ساكنتان فتحرك الاولى
منهما بالكسر لالتقاء الساكنين فتنقلب الثانية ياء لانكسار ما قبلها فتصير لاي
ولا يكون اسم متمكن على حرفين منهما حرف لين فتزيد على الياء ياء اخرى وتدغم
الاولى فيها فتقول لائي كما تقول اذا سميت في الخاصة اسم رجل في قم قال فان بنيت من
هذه الكلمة فعلا على حد قولك كوفت كافا وقوفت قافا وسينت سينا وعينت

عينا لزمك ان تقول لويت الفا قال وانما جعلت قياس عين هذه الكلمة ان تكون واوا
لا ان تكون ياء لانا لما زدنا على الالف الفا واحتيج الى زيادة حرف ثالث ليتم الاسم
ثلثة احرف صارت الالف المزيدة المجهولة ثانية عينا او في موضع العين و
وجب ان نعتقد فيها على ما وصى به سيبويه انها منقلبة عن واو لحملها على
باب طويت وشويت لانه اكثر من باب حييت وعييت ● في تذكرة ابي حيان
كيف يخفى عنك ما حل بنا ● انا انت القاتلي انت انا ● انا الاول مبتدأ وانت
الاول مبتدأ ثان والالف واللام لانا وقاتلي لانت فقد جرى اسم الفاعل صلة على
الالف واللام التي هي انا فابرز ضميره وهو انت فانت مرتفع بقاتلي وانا خبر عن
الالف واللام وهي وما بعدها خبر عن انت الاول وهو وما بعده عن انا الاول
والعايد عن انا الاول والعايد الى انا الاول انا الثاني والى انت الاول انت الثاني و
الياء في قاتلي عايدة على الالف واللام وموضع انت الثاني وما بعده رفع لانه
خبر مبتدأ وموضع الالف واللام رفع لانه خبر المبتدأ الذي هو انت وانت فاعل على
قاتلي وانا خبر عن الالف واللام وقال ابن بري فيه وجهان احدهما ان يجعل الالف
واللام لانا والفعل لانت فانا مبتدأ وانت مبتدأ ثان والقاتلي مبتدأ ثالث لانه
غير انت او الالف واللام لانا والعايد على الالف واللام الياء في القاتلي لانها انا في
المعنى وانت فاعل القاتلي ابرزه لما جرى على غير من هو له او الالف واللام لانا و
الفعل لانت وانا خبر القاتلي والقاتلي وخبره خبر انت وانت وخبره خبر انا والثاني
ان تكون الالف في القاتلي لانت فانا على هذا مبتدأ وانت مبتدأ ثان والقاتلي
خبر انت ولا يبرز الضمير هنا لانه جرى على من هو له ويكون الكلام قد تم عند قوله
القاتلي وانت انا على طريقة المطابقة للاول ليكون اخر الكلام دالا وجاريا على

٧٧ اوله الاتراه قال في اول الكلام انا انت ولهذا قال في اخره انت انا اى كيف اشكو ما حل بي منك وانا انت وانت انا فاذا شكوتك فكانما اشكو نفسي ولو جعلت الالف واللام والفعل في هذه المسئلة لانا لقلت انا انت القائلك انا فانا مبتدأ وانت ثان والقائلك ثالث لانه غير انت وفيه ضمير يعود على الالف واللام التي هي انا في المعنى ولم يبرز الضمير الذي في القائلك والقائلك وخبره خبر انت وانت وخبره خبر انا

قال ابو نزار هذه المسئلة سئلت عنها لما دخلت غزنة فبينت شكلها للجماعة واوضحتها وذلك اني سالت عن قول الراجز وقوله الاده فلاده هي • فذكرت ان هذه من باب كلمات نابت عن الفعل فعملت عمله وبعضها في الخبر بحومه وصه وبله زيدا وهيهات بمعنى بعد وده في كلام العرب بمعنى صح او يصح الا ترى ان قوما جاؤا الى سطيح الكاهن وخبأوا وسالوه فلم يصح فقالوا الاده اى لا يصح ما قلت فقال لهم الاده فلاده حته بره في احليل مهرنا ضاب فكانه قال ان لا يصح ابدا لكنني اقول في المستقبل ما يشهد له بالصحة وكان كما قال الا ان التنوين الداخل على هذه الكلمة ليس على نحو التنوين الداخل على رجل وفرس ولكنه تنوين دخل على نوع من تنكير قال الراد عليه قولك ده اسم من اسماء الافعال ليس يصح على مذهب الجماعة ومن له حذق بهذه الصناعة والصحيح في هذه الكلمة انها اسم فاعل دهي يدهي فهو ده وداه والمصدر منه الدهاء من الفطنة وجوده الراى فكانه قال ان لا اكن دهيا اى فطنا فلا ادهى ابدا ثم اجريت هذه اللفظة مثلا الى ان صارت يعبر بها عن كل فعل تغتنم الفرصة في فعله مثال ذلك ان يقول الانسان لصاحبه وقد امكنته الفرصة في طلب ثاره الاده فلاده اى ان لا تطلب ثارك الان فلا تطلب ابدا وهذا الرجز لرؤبة • فاليوم قد نهنهني تنهنهي • اول علم ليس بالمنتهى • وقوله الاده فلاده • ومعناه ان لا تفلح اليوم

فتى تفلح اى ان لا تنته فلا تنتهي ابدا فهذا معنى ده في هذا المثل واما اعرابه فانه في موضع نصب على خبر كان المحذوفة تقديره ان لا اكن دهيا فلا ادهى ونظيره ذلك من كلام العرب مررت برجل صالح الا صالحا فطالح تقديره ان لا يكن صالحا فهو طالح وانما اسكن الياء وكان من حقها ان تكون منصوبة من قبل ان الامثال تنزل منزلة المنظوم وهذه الياء حسن اسكانها في الشعر كقوله • يا دار هند عفت الا اثافيها فقد ثبت بهذا ان ده اسم فاعل لا اسم فعل فهي معربة لا مبنية وتنوينها تنوين الصرف لا تنوين التنكير وبذلك على انها ليست من اسماء الافعال كونها واقعة بعد حرف الشرط الا ترى انه لا يحسن الا صه فلا صه والا مه فلا مه والا هيهات فلا هيهات قال السخاوي في سفر السعادة من ابيات المعاني المشكلة الاعراب قال ولسنا نعني بابيات المعاني ما لم يعلم فيه من الغريب وانما يعنون بابيات المعاني ما اشكل ظاهره وكان باطنه مخالفا لظاهره وان لم يكن فيه غريب وكان غير معلوم ما قوله • ومن قبل امنا وقد كان قومنا • يصلون للاوثان قبل محمدا نصب محمدا بامنا لانه بمعنى صدقنا محمدا وقيل باسقاط الخافض وهذا احسن قوله لقد قال عبد الله شر مقالة • كفى بك يا عبد الله العزيز حسيبها • عبد الله مثنى حذف نونه للاضافة والفه لالتقاء الساكنين وعبد منادى مرخم وعبد منادى مرخم عبدة ثم ابتدأ فقال العزيز حسيبها • كما تقول الله حسيبك قال الشيخ جمال الدين بن هشام الانصاري سالني بعض الاخوان وانا على جناح السفر عن توجيه النصب في نحو قول القائل فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار وقوله الاعراب لغة البناء واصطلاحا تغيير الاخر لعامل والدليل على لغة المرشد والاجماع لغة العزم والسنة لغة الطريقة وقوله يجوز كذا خلافا لفلان وقوله وقال ايضا وقوله

هلم جرا وكل هذه التراكيب مشكلة ولست على ثقة من انها عربية وان كانت مشهورة في
عرف الناس وبعضها لم اقف لاحد على تفسير له ووقفت لبعضها على تفسير لا يشفي عليلا
ولا يبرد غليلا وها انا موجد في هذه الاوراق ما تيسر لي معتذرا بضيق الوقت وسقم
الخاطر وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قوله فلان لا يملك درهما
فضلا عن دينار فمعناه لا يملك درهما وان عدم ملكه الدينار اولى من عدم
ملكه الدرهم وكانه قال لا يملك درهما فكيف يملك دينارا وهذا التركيب زعم
بعضهم انه مسموع وانشد عليه قلما يبقى على هذا القلق • صخرة صماء فضلا عن
رمق • الرمق بقية الحيوة ولا تستعمل فضلا هذه الا في النفي وهو مستفاد في
البيت من قلما قال بعضهم حدث لقل حين كفت بما افادة النفي كما حدث لان المكسورة
المشددة حين كفت افادة الاختصاص قلت وهذا خطأ فان قل تستعمل للنفي
قبل الكف يقال قل احد يعرف هذا الا زيد بمعنى لا يعرف هذا الا زيد ولهذا تستعمل مع
احد وصح ابدال المستثنى وهو بدل مما مر من احد او من ضميره وعلى في البيت للمعية مثلها في
قوله تعالى وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم الحمد لله الذي وهب لي على الكبر
اسمعيل واسحق وانتصاب فضلا على وجهين محكيين عن الفارسي الاول ان يكون
مصدر الفعل محذوف وذلك الفعل نعت للنكرة الثاني ان يكون حالا من معمول الفعل المذكور
هذا خلاصة ما نقل عنه ويحتاج الى بسط يوضحه اعلم انه يقال فضل عنه وعليه
بمعنى زاد فان قدرته مصدرا فالتقدير لا يملك درهما يفضل فضلا عن دينار وذلك الفعل
المحذوف صفة لدرهما كذا حكي عن الفارسي ولا يتعين كون الفعل صفة بل يجوز
ان يكون حالا كما جاز في فضلا ان يكون حالا على ما سيأتي تقريره نعم جعل الصفة
اقوى لان نعت النكرة كيف كان اقيس من مجي الحال منها وان قدرته حالا فصاحبها

يحتمل وجهين احدهما ان يكون ضمير المصدر محذوفا اي لا يملكه اي لا يملك الملك
على حد قوله • هذا سراقة للقران يدرسه • اي يدرس الدرس اذ ليس الضمير
للقران لان اللام متعلق بيدرس ولا يتعدى الفعل الى ضمير اسم والى ظاهره
جميعا ولهذا وجب في زيدا ضربته تقدير عامل على الاصح وعلى هذا خرج سيبويه
والمحققون نحو قوله ساروا سريعا وليس سريعا عندهم نعتا لمصدر محذوف لالتزام
العرب تنكيره ولان الموصوف لا يحذف الا ان كانت الصفة مختصة بجنسه
كما في رايت كاتبا او حاسبا او مهندسا فانها مختصة بجنس الانسان ولا يجوز
رايت طويلا ورايت احمر وفي هذا الموضع بحث ليس هذا موضعه الثاني ان يكون
قوله فضلا حالا فان قلت كيف جاز مجي الحال من النكرة قلت اما على قول سيبويه
فلا اشكال لانه يجوز عنده مجي الحال من النكرة وان لم يمكن الابتداء بها ومن امثلته
فيها رجل قائما ومن كلامهم عليه مائة بيضاء وفي الحديث وصلى وراءه قوم
قياما واما على المشهور من ان الحال لا تاتي من النكرة الا بمسوغ فلها هنا مسوغان
الاول كونها في سياق النفي والنفي يخرج النكرة من حيز الابهام الى حيز العموم فيجوز
ح الاخبار عنها ومجي الحال منها الثاني ضعف الوصف ومتى امتنع الوصف بالحال
او ضعف ساغ مجيها من النكرة فالاول كقوله تعالى او كالذي مر على قرية وهي خاوية
وقول الشاعر • زمن والناس يستشفعون بي • فان الجملة المقرونة بالواو لا تكون صفة
خلافا للزمخشري وكقولك هذا خاتم حديدا عند من اعربه حالا لان الجامد المحض
لا يوصف به والثاني كقولهم مررت بماء قعدة رجل فان الوصف بالمصدر خارج
عن القياس فان قلت هلا اجاز الفارسي في فضلا كونه صفة لدرهما قلت زعم
ابو حيان ان ذلك لانه لا يوصف بالمصدر الا ان اريد به المبالغة لكثرة ذلك الحدث

من صاحبه وليس ذلك بمراده هنا قال واما القول بانه يوصف بالمصدر على تاويله
بالمشتق او على تقدير المضاف فليس قول المحققين قلت هذا كلام عجيب فان القائل
بالتاويل الكوفيون ويأولون عدلا بعادل ورضى بمرضى وكذا يقولون في نظايرها
والقائل بالتقدير البصريون يقولون ذو عدل وذو رضى وان كان كذلك فمن
المحققون ثم اختلف النقل عن الفريقين والمشهور ان الخلاف مطلق لكن قال ابن
عصفور وهو الظاهر انما الخلاف حيث لا يقصد المبالغة فان قصدت فالاتفاق على
انه لا تاويل ولا تقدير وهذا الذي قاله ابن عصفور هو الذي في ذهن ابي حيان ولكنه نسي
فتوهم ان ابن عصفور قال انه لا تاويل مطلقا فمن هنا والله اعلم دخل عليه الوهم
والذي ظهر لي ان الفارسي انما لم يخرج في فضلا الصفة لانه رآه منصوبا ابدا سواء
كان ما قبله منصوبا كما في المثال ام مرفوعا كما في البيت ام مخفوضا كما في قولك فلان
لا يهتدي لظواهر النحو فضلا عن دقائق البيان فهذا منتهى القول في توجيه اعراب
الفارسي واما انه يدل على المعنى المراد فعسر وقد يخرج على انه من باب قوله على لاحب لا
يهتدى بمناره ولم يذكر ابو حيان سوى ذلك وقال قد يسلطون النفي على المحكوم
عليه بانتفاء صفته فيقولون ما قام رجل عاقل اي لا رجل عاقل فيقوم ثم انشد بيت امرئ
القيس المذكور فقال الا ترى انه لا يريد اثبات منار للطريق ونفي الاهتداء عنه انما
يريد نفي المنار فتنتفي الهداية به اي لا منار لهذا الطريق فيهتدى به وقال الافوه الاودي
بهم ما لا بد من انيس • حس فما فيه لمن رسيس • لا يريد ان بهذا القفر انيسا
لا حس له انما يريد لا انيس به فيكون له حس وعلى هذا خرج فما تنفعهم شفاعة الشافعين
اي لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته ولا يسألون الناس الحافا اي لا سؤال فيكون الحافا
قال وعلى هذا يتخرج المثال المذكور اي لا يملك درهما فيفضل عن دينار له واذا انتفى

ملكة الدرهم كان انتفاء ملك الدينار اولى قلت وهذا الكلام الذي ذكره لا تحرير
فيه فان الامثلة المذكورة من بابين مختلفين وقاعدتين متباينتين امتنع كل
منهما عن الاخرى ثم اذكر ان التخريج المذكور لا يتاتى على شيء منها القاعدة الاولى ان القضية
السالبة لا يستلزم وجود الموضوع بل كما تصدق مع وجوده تصدق مع عدمه فاذا قيل
ما جاءني قاضي مكة ولا ابن الخليفة صدقت القضية وان لم يكن بمكة قاض ولا للخليفة
ابن وهذه القاعدة هي التي يتخرج عليها فما تنفعهم شفاعة الشافعين وبيت امرئ
القيس فان شفاعة الشافعين بالنسبة الى الكافرين غير موجودة يوم القيمة لان
الله تعالى لا ياذن لاحد في ان يشفع لهم لانه لا ياذن فيما لا ينفع لتعاليه عن العبث
ولا يشفع احد عند الله اذا لم ياذن الله له من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه وكذلك
المنار غير موجود في اللاحب المذكور لان المراد التمدح بانه يقطع الارض المجهولة من غير هاد
يهتدى به فغرضه انما تعلق بنفي وجود ما يهتدى به في تلك الطريق التي سلكها لا بنفي
وجود الهداية عن شيء نصب فيها للاهتداء به واما قول ابي حيان وغيره المراد لا شافع
لهم فتنفعهم شفاعته ولا منار يهتدى به فليس بشيء لان النفي انما يتسلط على المسند اليه لكنهم
لما راوا الشفاعة والمنار غير موجودين توهموا ان ذلك من اللفظ فوقعوا وفرق بين
قولنا الكلام صادق مع عدم المسند اليه وقولنا ان الكلام اقتضى عدمه القاعدة الثانية
ان القضية السالبة المشتملة على مقيد نحو ما جاءني رجل شاعر يحتمل وجهين احدهما ان يكون
نفي المسند باعتبار القيد فيقتضي المفهوم في المثال المذكور وجود مجيء رجل ما غير شاعر
وهذا هو الاحتمال الراجح المتبادر الا ترى انه لو كان المراد نفيه عن الرجل مطلقا لكان
ذكر الوصف ضايعا ولكان زيادة في اللفظ ونقصا في المعنى المراد الثاني ان يكون
نفيه باعتبار المقيد هو الرجل وهذا الاحتمال مرجوح لا يصار اليه الا بدليل فلا مفهوم

٨٠ ح للقيد لانه لم يذكر للتقييد بل ذكر لغرض اخر كان يكون المراد مناقضة من اثبت
ذلك الوصف فقال جاءك رجل شاعر فاردت التنصيص على نفي ما اثبته وكان يراد
التعريض كما اردت في المثال المذكور ان تعرض بمن قال جاء رجل شاعر وهذه هي
القاعدة التي تخرج عليها لا يسألون الناس الحافا فان الالحاف قيد في السؤال
المنفي والمراد من الاية والله اعلم نفي السؤال البتة بدليل يحسبهم الجاهل اغنياء من
التعفف والتعفف لا يجامع المسألة ولكن اريد بذكر الالحاف والله اعلم التعريض
بقوم ملحفين توبيخا لهم على صنيعهم والتعريض بجبل الملحفين وذمهم على الالحاف
لان النقيض للوصف الممدوح مذموم والمثال المبحوث فيه تخرج على هذه القاعدة
فيما زعموا فان فضلا مقيد للدرهم فلو جعل النفي مسلطا على القيد اقتضى مفهوم خلاف
المراد وهو انه يملك الدرهم ولكنه لا يملك الدينار ولما امتنع هذا تعين الحمل على الوجه
المرجوح وهو تسليط النفي على المقيد وهو الدرهم فينتفي الدينار لان الذي لا يملك
الاقل لا يملك الاكثر فان المراد بالدرهم ليس الدرهم العرفي لانه يجوز ان يملك الدينار
من لا يملكه بل المراد ما يساوي من النقود درهما فهذا توجيه التخريج واما الاعتراض
عليه فمن وجه ان القيد ليس نفس الدينار حتى يصير المعنى لا يملك درهما فكيف دينارا
وانما القيد قوله فضلا عن دينار والكلام لم يسق لنفي ملك الزائد عن الدينار بل
لنفي ملك الدينار نفسه ثم يلزم من ذلك انتفاء ملك ما زاد عليه والذي ظهر لي
في توجيه هذا الكلام ان يقال انه في الاصل جملتان مستقلتان ولكن الجملة الثانية
دخلها حذف كثير وتغيير حصل الاشكال بسببه وتوجيه ذلك ان يكون هذا الكلام
في اللفظ او في التقدير جوابا لمستخبر قال ايملك فلان دينارا او ردا على مخبر قال فلان
يملك دينارا فقيل في الجواب لا يملك درهما ثم استانف كلاما اخر والتقدير وجها

الاول

الاول ان يقال اخبرتك بهذا زيادة عن الاخبار عن دينار استفهمت عنه او زيادة عن دينار
اخبرت بملكه له ثم حذفت جملة اخبرتك بهذا وبقي معمولها وهو فضلا كما قالوا ذلك لا
بتقدير كان ذلك قبل الان واسمع الان فحذفوا الجملتين وابقوا من كل منهما معمولها
ثم حذف مجرور عن وجار دينار وادخلت عن الاولى على الدينار كما قالوا ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل من زيد والاصل منه في عين زيد ثم حذف مجرور من وهو الضمير و
جار العين وهو في ودخلت من على العين الثاني ان يقدر فضل انتفاء الدرهم
عن فلان عن انتفاء الدينار عنه ومعنى ذلك ان يكون حال هذا المذكور في المنفي موافق عند
الناس والفقير انما ينفى عنه في العادة ملك الاشياء الحقيرة لا ملك الاموال الكثيرة فوقوع
نفي ملك الدرهم عنه في الوجود فاضل عن وقوع نفي الدينار عنه اي اكثر منه فضلا على التقدير
الاول حال وعلى الثاني مصدر وهما الوجهان اللذان ذكرهما الفارسي لكن توجيهه على ما بين
مخالف لما ذكروا لانه انما يتضح تطابق اللفظ والمعنى على ما وجهت لا على ما وجهوا
ولعل من لم يقول بسنه بتجوزات العرب في كلامها يقدح فيما ذكرت بكثرة الحذف
وهو كما قيل • اذا لم يكن الا الاسنة مركب • فلا راي للمحتاج الا ركوبها • وقد
بينت في التوجيه الاول ان مثل هذا الحذف والتجوز واقع في كلامهم قال ابو الفتح قال ابو علي
من عرف الفه ومن جهل استوحش واما الاعرابي بلغة البيان ونحوه فيتبادر الى الذهن
فيه اوجه احدها وهو اقربها تبادرا ان يكون على نزع الخافض والاصل الاعرابي في
اللغة البيان ويشهد لهذا انهم قد يصرحون بذلك بان يقولوا الاعرابي في اللغة
البيان وفي هذا الوجه نظر من وجهين الاول ان اسقاط الخافض من هذا ونحوه
ليس بقياس واستعمال مثل هذا التركيب مستمر في كلام العرب الثاني انهم قد التزموا في
هذه الالفاظ التنكير ولو كانت على اسقاط الخافض لبقيت على تعريفها الذي كان

عند وجود الخافض كما بقي التعريف في قوله • تمرون الديار ولم تعوجوا • واصله
تمرون على الديار او بالديار وقد يزاد على هذين الوجهين وجهان آخران • انه
ليس في الكلام ما يتعلق به على هذين الوجهين هذا الخافض وان سقوط الخافض
لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث ان العامل الذي كان في
الجار متعلقا به لما زالت من اللفظ ظهر اثره لزوال ما كان يعارضه فاذا لم يكن
في الكلام ما يقتضي النصب من فعل او شبهه لم يجز النصب ومن ههنا كان خطأ
قول الكوفيين فيما زيد قائما ان ما زيد قائما ان ما النافية لم ترفع الاسم ولم تنصب الخبر
بل ارتفاع زيد على انه مبتدأ ونصب قائما على اسقاط الباء وهذان الوجهان لو صحا لاقتضيا
ان لا يجوز الاعراب في اللغة البيان ولكن يجيزه على التعليق باعني مضمرة معترضة بين
المبتدأ والخبر والفصل بالجملة الاعتراضية جائز اتفاقا فان قلت هلا قدرت الجار
المحذوف في المحذوف متعلقا بالخبر الموخر عنه فان فيه معنى الفعل قلت لفساده معنى
وصناعة اما معنى فلا يصير المعنى الاعراب البيان الحاصل في اللغة واما لفظا فلان في
البيان ونحوه مصادر ولا يتقدم على المصدر معموله ولو كان ظرفا ولهذا قالوا في
قول الحماسي • وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان ان اللام متعلقة باذعان محذوف
ابدل منه الاذعان المذكور وليست متعلقة بالاذعان المذكور فاذا اشتغل من ذلك
حيث لم يظهر تاثير المصدر للنصب فلم يجوزوا في الجار والحذف فهم عن تجويز
التقديم عند وجود هذين ابعد فان قلت هب انه هذا امتنع حيث الخبر مصدر
ولكنه لا يمتنع حيث هو وصف كقوله الدليل لغة المرشد قلت بل يمتنع لان اسم الفاعل
صلة الالف واللام اي الذي يرشد ولا يتقدم معمول الصلة على الموصول ولو كان
ظرفا ولهذا باول قوله الله عز وجل وكانوا فيه من الزاهدين اني لكما لمن الناصحين

انى لعملكم من القالين ولو قدرنا ال في ذلك لمحض التعريف كما يقول الاخفش لم
تخلص من الاشكال الثاني وهو فساد المعنى اذ المعنى ح الدليل الذي يرشد
في اللغة لا الدليل الذي يرشد في غير اللغة ايضا فاذا امتنع التعليق بالخبر
حيث يكون الخبر مصدرا امتنع في الباقي لان هذه الامثلة باب واحد فان قلت
قدر التعليق بمضاف محذوف اي تفسير الاعراب في اللغة البيان كما قالوا انت مني
فرسخان على تقدير بعدك مني فرسخان وقدر في مثلها في قولهم الاسم ما دل على معنى
في نفسه اي ما دل على معنى باعتبار نفسه لا باعتبار امر خارج عنه فانه اذا
لم يحمل على هذا اقتضى ان يكون معنى الاسم وهو المسمى موجودا في لفظ الاسم وهو
محال ولهذا يكون المعنى شرح الاعراب باعتبار اللغة البيان قلت هذا تقدير
صحيح ولكن يبقى الاشكالان الاولان وهما ان اسقاط الجار ليس بقياس وان التزام
التنكير لا وجه له الوجه الثاني ان يكون تمييزا وح فلا يشكل التزام تنكيره ولكنه
ممتنع من جهة ان التمييز اما تفسير للمفرد كرطل زيتا او تفسير النسبة كطاب زيد نفسا
وههنا لم يتقدم نسبة البتة ولا اسم مبهم وضعا فان قلت اليس الاعراب في الحد
المذكور يحتمل اللغوي والاصطلاحي فهو مبهم قلنا الالفاظ المشتركة لا يحتاج الى تمييز
باعتبارها لا تتوقف عند ذهابها على التمييز وسر ذلك ان المشترك موضوع للدلالة
على ذات المسمى باعتبار حقيقته وانما يجيء الالباس لعدم القرينة او للجهل بها
واسماء العدد ونحوها مما يميز لم يوضع للذات باعتبار حقيقتها التي تحصل بالتمييز
فانه لا يفهم من عشرين الا عشرتان من اي معدود كان فهو موضوع على الابهام
فافتقر الى التمييز والمشترك انما وضع لمعين والاشتراك انما حصل عند السامع
فان قلت يمكن ان يكون من تمييز النسبة بان يقدر قبله مضاف اي شرح الاعراب

فيكون من باب اعجبنى طيبه ابا فان كون ابا تميزا انما هو باعتبار قولك طيبه الا باعتبار
الجملة كلها قلت تميز النسبة الواقع بعد المتضايفين لا يكون الا فاعلا فى المعنى ثم
قد يكون مع ذلك فاعلا فى الصناعة باعتبار الاصل فيكون محولا عن المضاف نحو
اعجبنى طيبه زيدا ابا اذا كان المراد الثناء على اب زيد فان اصله اعجبنى طيب ابى زيد
وقد لا يكون كذلك فيكون صالحا للدخول من نحو لله دره فارسا وويحه رجلا
وويله انسانا فان الدر بمعنى الخير والويح والويل بمعنى الهلاك وقد نسبتهما الى الرجل
نسبة الفعل الى فاعله ومنه اعجبنى طيبه زيدا ابا اذا كان الاب نفس زيد وتعلق
الشرح بالاعراب ونحوه انما هو تعلق الفعل بالمفعول لا بالفاعل ثم انا لا نعلم
تميزا جاء باعتبار متضايفين حذف المضاف منهما الوجه الثالث ان يكون
مفعولا مطلقا واصله الاعراب تغيير الاخر بعامل اصطلحوا على ذلك اصطلاحا
ثم حذف العامل واعترض بالمصدر بين المبتدأ والخبر وهذا الوجه مردود ايضا
لانه ممتنع فى قولك الاعراب لغة البيان فان اللغة ليست مصدرا لانها ليست
اسما للحدث ولهذا توصف بما يوصف به الالفاظ المسموعة فيقال لغة فصيحة كما
يقال كلمة فصيحة اسم للفظ المسموع وزعم ابو عمرو بن الحاجب فى اماليه ان ذلك
على المفعول المطلق وانه من المصدر المؤكد لغيره قال وذلك لان معنى قولنا
الاجماع لغة العزم والدلالة تنقسم الى دلالة شرع والحد دلالة عرف فلما كانت
محتملة وذكر احد المحتملات كان مصدرا من باب المصدر المؤكد لغيره وفيما قاله
نظر من وجهين الاول ما ذكرنا من ان اللغة ليست مصدرا لانها ليست اسما
للحدث الثانى ان ذلك لو كان مصدرا مؤكدا لغيره لكان انما ياتى بعد الجملة
فانه لا يجوز ان يتوسط ولا ان يتقدم لانه لا يقال زيد حقا ابنى ولا حقا

زيد

زيدا ابنى وان كان الزجاج يجيز ذلك ولكن الجمهور على خلافه الوجه الرابع ان يكون
مفعولا لاجله والتقدير تفسير الاعراب لاجل الاصطلاح اى لاجل بيان الاصطلاح
وهذا الوجه ايضا لا يستقيم لان المنتصب على المفعول له لا يكون الا مصدرا كقمت
اجلالا ولا يجوز جئتك الماء والعشب بتقدير مضاف اى ابتغاء الماء والعشب الوجه
الخامس وهو الاظهر ان يكون حالا على تقدير حذف مضاف الية عن المجرور و
مضافين عن المنصوب والاصل تفسير الاعراب موضوع اهل اللغة واهل الاصطلاح موضوعهم
ثم حذف المضافان على حد حذفهما فى قوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول
اى من اثر حافر فرس الرسول ولما ابنت الثالث عما هو حال فى الحقيقة التزم
تنكيره لنيابته عن لازم التنكير كما فى قوله قضية ولا ابا حسن لها والاصل ولا مثل
ابى الحسن لها فلما ابنت ابى الحسن عن مثل جرد عن اداة التعريف ولك ان تقول الاصل
موضوع اللغة او موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع الى اللغة والى الاصطلاح
مجازا وح ليس الا حذف مضاف واحد ونظيره قول من قال العرب كنت اظن العقرب
اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها على تاويل ابن الحاجب فانه اعرب اياها حالا
على ان الاصل فاذا هو موجود مثلها فحذف الخبر كما حذف فى خرجت فاذا السبع قم
حذف المضاف وهو مثل وقام المضاف اليه مقامه فتحول الضمير المجرور ضميرا منصوبا
بل التحقيق ما نحن فيه على ذلك اسهل لان لفظ الضمير معرفة فانتصابه على الحال
بعيد والاظهر فى المثال المذكور انه مفعول لفعل محذوف وهو الخبر والتقدير فاذا
هو يشبهها ولما حذف الفعل انفصل الضمير او انه هو الخبر كما فى قول الاكثرين فاذا
هو هى ولكن انيب ضمير النصب عن ضمير الرفع واما قوله يجوز كذا خلافا للفلانى فقد يقال
يجوز فيه وجهان الاول ان يكون مصدرا كما ان قولك يجوز كذا اتفاقا واجماعا

بتقديرا تفقوا على ذلك اتفاقا واجمعوا عليه اجماعا ويشكل على هذا ان فعله المقدر
اما اختلفوا او خالفوا او خالفت فان كان اختلفوا اشكل عليه امران الاول ان
مصدر اختلف انما هو الاختلاف لا الخلاف الثاني ان ذلك يابى ان يقول بعده لفلان
وان كان خالفوا او خالفت اشكل عليه ان خالف لا يتعدى باللام بل بنفسه وقد يختار
هذا القسم ويجاب عن هذا الاعتراض بان يقال قدر اللام مثلها في سقيا له اي متعلقا
بمحذوف تقديره اعني له او ارادتي له الا ترى انها لا تتعلق بسقيا لان سقى يتعدى
بنفسه الوجه الثاني ان يكون حالا والتقدير اقول خلافا لفلان اي مخالفا له و
حذف القول كثير جدا حتى قال ابو علي هو من حديث البحر قل ولا حرج ودل على هذا
العامل ان كل حكم ذكره المصنفون فهم قائلون به وكان القول مقدرا قبل كل مسئلة
وهذه العلة قريبة من العلة التي ذكروها لاختصاصهم الظروف بالتوسع فيها وذلك
انهم قالوا ان الظروف منزلة من الاشياء منزلة انفسها لوقوعها فيها وانها لا تنفك
عنها والله تعالى اعلم واما قوله ايضا فاعلم ان ايضا مصدر اض واض فعل يستعمل
له معنيان الاول رجع فيكون تاما قال صاحب المحكم واض الى اهله اي رجع اليهم انتهى
وكذا قال ابن السكيت وغيرهما وهذا هو المستعمل مصدره هنا الثاني صار فيكون ناقصا
عاملا عمل كان ذكره ابن مالك وغيره وانشدوا قول الراجز • ربيته حتى اذا
تمعددا • واض نهدا كالحصان اجردا • كان جزائي بالعصا ان اجلدا • و
رواه الجوهري وصار نهدا يقال تمعدد الغلام اذا شب وغلظ والنهد عظيم الجسم
من الخيل وانما يوصف به الانسان على وجه التشبيه والاجرد الذي لا شعر عليه واشتقاق
ايضا في المثال المذكور ليس على الحال من ضميره قال كما توهم جماعة من الناس في عنوان
التقدير وقال ايضا اي راجعا الى القول وهذا لا يحسن تقديره الا اذا كان هنا

القول انما صدر عن القائل بعد صدور القول السابق حتى يصح ان يقال انه قال راجعا
الى القول بعد ما فرغ منه وليس ذلك بشرط في استعمال ايضا الا ترى انك تقول
قلت اليوم كذا وكذا وقلت الامس ايضا كذا وكذا وكذلك تقول كتبت اليوم و
كتبت امس ايضا والذي يظهر لي انه مفعول مطلق حذف عامله او حال حذف
عاملها وصاحبها وذلك انك قلت قال فلان ثم استانف جملة فقلت ارجع
الى الاخبار رجوعا ولا اقتصر على ما قدمت فيكون مفعولا مطلقا او التقدير اخبر
ايضا او احكي ايضا فيكون حالا من ضمير المتكلم هذا هو الذي يستمر في جميع المواضع
ومما يونسك بما ذكرته من ان العامل محذوف انك تقول عنده مال وايضا علم
فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها فلا بد من التقدير وعلى ذلك قال الشاطبي
وقد ذكر انه لا يدغم الحرف اذا كان تاء متكلم او مخاطبا او منونا او مشددا ككنت
ترابا انت تكره واسع • عليم وايضا تم ميقات مثلا • قال ابو شامة قوله ايضا
اي امثل للنوع الرابع ولا اقتصر على تمثيل الانواع الثلثة وهو مصدر اض اذا
رجع انتهى كلامه فايضا على تقديره حال من ضمير امثل الذي قدره واعلم ان هذه الكلمة
انما تستعمل مع ذكر شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما من الاخر فلا يجوز
جاء زيد ايضا الا ان يتقدم ذكر شخص اخر او يدل عليه قرينة ولا جاء زيد ومضى عمرو
ايضا لعدم التوافق ولا اختصم زيد وعمرو ايضا لان احدهما لا يستغني عن الاخر
واما قوله هلم جرا فكلام مستعمل في العرف كثيرا وذكره الجوهري في صحاحه فقال
في فصل الجيم من باب الراء وتقول كان ذلك عام كذا وهلم جرا الى اليوم هذا
جميع ما ذكره وذكر الصغاني في عبابه ما ذكره صاحب الصحاح ولم يزد عليه وذكر
ابن الانباري هلم جرا في كتاب الزاهر وبسط القول فيه وقال معناه سيروا على

٨٤ هينتكم اى تثبتوا فى سيركم ولا تجهدوا انفسكم قال وهو ماخوذ من الجر وهو
ان تترك الابل والغنم ترعى فى السير قال الراجز • لطالما جردتكن جرا •
حتى نوى الاعجف واستمرا • فاليوم لا آلو الركاب سيرا • قلت الاعجف الهزيل
ونوى صار له نى بفتح النون وتشديد الياء وهو الشحم واما النى بكسر النون والنيء
بعد الياء ساكنة فهو اللحم الذى لم ينضج واستمر كانه استفعل من المرة بكسر الميم وهو
القوة ومنه قوله تعالى ذو مرة فاستوى قال وفى انتصاب جرا ثلثة اوجه الاول
ان يكون مصدرا وضع موضع الحال والتقدير هلم جارين اى متثبتين الثانى
ان يكون على المصدر لان فى هلم معنى جر فكانه قيل جروا جرا وهذا على قياس قولك
جاء زيد مشيا فان البصريين يقولون تقديره ماشيا والكوفيون المعنى مشى
مشيا وقال بعض النحويين نصب على التفسير انتهى كلام ابى بكر ملخصا وقال ابو حيان
فى الارتشاف وهلم جرا معناه تعال على هينتك وانتصاب جرا على انه مصدر
فى موضع الحال اى جادين قاله البصريون وقال الكوفيون مصدر لان معنى هلم جر
وقيل انتصب على التمييز واول من قالها عابد بن يزيد قال • فان جاوزت مقفرة رمت
بى • الى اخرى كتلك هلم جرا وقال الخرمى تغلب • المطعمين لدى الشتاء سدايفا
ينبعرا فى الجاهلية كان سودده وابوهم جرا • انتهى وبعد فعندى توقف فى
كون هذا التركيب عربيا محضا والذى ابى منه امور الاول ان اجماع النحويين منعقد
على ان لهلم معنيين الاول تعال فتكون قاصرة كقوله تعالى هلم الينا اى تعالوا الينا
الثانى احضر فتكون متعدية كقوله تعالى هلم شهداءكم اى احضروا ولا مساغ لاحد
المعنيين هنا الثانى ان اجماعهم منعقد على ان فيها لغتين حجازية وهى التزام
استتار ضميرها فتكون اسم فعل وتميمية وهى ان يتصل بها ضماير الرفع البارزة

فيقال

فيقال هلما وهلموا فتكون فعلا ولا نعرف لها موضعا اجمعوا فيه على التزام وهلمى م
كونها اسم فعل ولم ينقل احد انه سمع هلما جرا ولا هلموا جرا الثالث ان تخالف
الجملتين المتعاطفتين بالطلب والخبر ممتنع او ضعيف لازم هنا اذا قلت كان
ذلك عام كذا وهلم جرا الرابع ان ائمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرضوا لهذا
التركيب حتى صاحب المحكم مع كثرة استيفائه وتتبعه وانما ذكره صاحب
المحكم مع كثرة استيفائه وتتبعه وانما ذكره صاحب الصحاح وقد قال ابو عمرو
بن الصلاح فى شرح مشكلات الوسيط انه لا يقبل ما تفرد به وكان علة ذلك
ما ذكره فى كتابه من انه ينقل عن العرب الذين سمع منهم فان زمانه كانت اللغة فيه
قد فسدت واما صاحب العباب فانه قلد صاحب الصحاح فنسخ كلامه واما ابن
الانبارى فليس كتابه موضوعا لتفسير الالفاظ المسموعة من العرب بل وضعه ان
يتكلم على ما يجرى من محاورات الناس وقد يكون تفسيره له على تقدير ان يكون
عربيا فانه لم يصرح بانه عربى وكذلك لا اعلم احدا من النحاة تكلم عليها غيره و
لخص ابو حيان فى الارتشاف شيئا من كلامه ووهم فيه فانه ذكر ان الكوفيين
قالوا انه مصدر والبصريون قالوا انه حال وهذا يقتضى ان الفريقين
تكلموا فى اعراب ذلك وليس كذلك وانما قال ابو بكر ان قياس اعرابه على قواعد
البصريين ان يقال انه حال وعلى قواعد الكوفيين ان يقال انه مصدر هذا معنى
كلامه وهذا هو الذى فهمه ابو القسم الزجاجى ورد عليه فقال البصريون لا يوجبون
فى نحو قولك جاء زيد ركضا ان يكون مفعولا مطلقا بل يجيزون ان يكون التقدير
جاء زيد يركض ركضا فكذلك يجوز على قياس قولهم ان يكون التقدير هلم يجر جرا
انتهى ثم قول ابى بكر معناه سيروا على هينتكم اى تثبتوا فى سيركم ولا تجهدوا انفسكم

مقرض من وجهين الاول ان فيه اثبات معنى هلم لم يثبته احد الثاني ان هذا التفسير
لا ينطبق على المراد بهذا التركيب فانه انما يراد به استمرار ما ذكر قبله من الحكم فلهذا ما أ
صاحب الصحاح وهلم جرا الى الان وقول ابي حيان معناه تعال على هينتك عليه ايضا
اعتراضان الاول انه تفسير لا ينطبق على المراد الثاني في افراده تعالى مع انه خطاب
للجماعة واما ما يقال ان يقال اسم فعل واسم الفعل لا يحتمل ضماير الرفع البارزة فقد
توهم ذلك بعض النحويين فيها وفي هات والصواب انهما فعلان بدليل الاية وقوله
تعالى قل هاتوا برهانكم وقوله • اذا قلت هاتي نوليني تمايلت • وقوله لا ان هلم في
حتى جرا والمنقول من كلام ابن الانباري وهو خطأ منه انتقده عليه الزجاجي في مختصر
وقال لم ينقل احد ان هلم في معنى جروا وفيه دليل على ما قدمته من ان الاعرابين المذكورين
لم يقلهما البصريون والكوفيون وانما قالهما ابن الانباري قياسا على قولهم في جاء
زيد ركضا وتقدير البيت الاول فان تجاوزت ارضا مقفرة اي ليس بها انيس متنقلا من
تلك الارض المقفرة الى اخرى مقفرة كتلك الارض المقفرة واما البيتان الاخران فمعناهما
الثناء على قوم بالكرم والسيادة والعرب تمدح بالاطعام في الشتاء لانه زمن يقل فيه
الطعام ويكثر الاكل لاحتباس الحرارة في الباطن والسدايف جمع سديفة وهي مفعول
للمطعمين ومعناها شرايح سنام الابل المقطع وغيره ما غلب عليه السمن وقوله من نيب
اصله من النيب والنيب جمع ناب وهي الناقة سميت بذلك لانه يستدل على عمرها بنابها
وحذف نونه من لانه اراد التخفيف حين التقى المتقاربان وهما النون واللام وتعذر الادغام
لان اللام ساكنة ونظيره قولهم بني الحرث بلحرث وهو شاذ والذي في البيت اشذ منه
لان شرط هذا الحذف ان لا تكون اللام مدغمة فيما بعدها فلا يقال في بني النجار وبني
النضير بنجار وبنضير وعلل ابن جني ذلك بكراهة توالي الاعلالين فان اللام قد اعلت

بادغامها في التي اعلت النون التي قبلها بالحذف توالي الاعلالان وقد يرد بان ذلك
انما يتجنب في الكلمة الواحدة ويجاب كلاهما متنافيين والجار والمجرور كالكلمة الواحدة
فاعطيا حكمها وقوله غر الخ الغر جمع غراء كحمراء وحمر وسوداء وسود في الجاهلية
خبر كان ان قدرت ناقصة او متعلق بها ان قدرت تامة بمعنى وجد وقوله هلم جرا
متعلق في المعنى بقوله في الجاهلية اي كان سودد وايل في الجاهلية فما بعدها
واذ قد اتينا على حكاية كلام الناس وشرحه وبيان ما فيه من تقديره فلنذكر ما ظهر لنا
في توجيه هذا الكلام فنقدر بكونه عربيا فنقول هلم هذه هي القاصرة التي بمعنى
ايت وتعال الا ان فيها تجوزين الاول انه ليس المراد بالاتيان هنا المجي الحقيقي
بل الاستمرار على الشي والمداومة عليه كما تقول امش على هذا الامر وسر على هذا المنوال
ومنه قوله تعالى وانطلق الملأ منهم ان امشوا واصبروا على الهتكم المراد بالانطلاق
ليس الذهاب الحسي بل انطلاق الالسنة بالكلام ولهذا اعربوا ان تفسيرية وهي انما
تاتي بعد جملة فيها معنى القول كقوله تعالى فاوحينا اليه ان اصنع الفلك والمراد بالمشي
ليس المشي بالاقدام بل الاستمرار والدوام اي دوموا على عبادة اصنامكم واحبسوا
على ذلك انفسكم الثاني انه ليس المراد الطلب حقيقة وانما المراد الخبر وعبر عنه بصيغة
الطلب كما في قوله تعالى ولنحمل خطاياكم فليمدد له الرحمن مدا وجرا مصدر جره يجره
اذا سحبه ولكن ليس المراد الجر الحسي بل المراد التعميم كما استعمل السحب هذا المعنى
الا انه يقال هذا الحكم منسحب على كذا اي شامل له فاذا قيل كان ذلك عام كذا و
هلم جرا فكانه قيل واستمر ذلك في بقية الاعوام استمرارا فهو مصدر او استمر
مستمرا فهو حال موكدة وذلك ماش في جميع الصور وهذا هو الذي يفهمه الناس
من هذا الكلام وبهذا التاويل ارتفع اشكال العطف فان هلم خبر واشكال التزام

افراد الضمير اذ فاعل هلم هذه مفرد ابدا كما نقوله واستمر ذلك او واستمر ما ذكرتم
فان قلت قد اشتملت هذه التوجيهات التي وجهت بها هذه المسائل على تقديرات
كثيرة وتاويلات منعقدة ولم يعهد في كلام النحويين مثل ذلك قلت ذلك لانك
لم تقف لهم على كلام على مسائل معتقدة مشكلة اجتمعت في مكان واحد ولو وقفت
لهم على ذلك لوجدت في كلامهم مثل ذلك وامثاله والحمد لله وصلى الله على سيدنا
محمد واله قال ياقوت في معجم الادباء حدثني الامام صدر الافاضل
قاسم بن حسين الخوارزمي انه دخل افضل القضاة يعقوب بن شيرين الجندي
على جار الله الزمخشري فقال له لقد انشأت البارحة شيئا وانشده • ما تابع لم
يتبع متبوعه • في لفظه ومحله يا ذا النبت • ماذا بعلم غير علم نافع • بالغت في
اتقانه حتى ثبت • اعرفهما على نحو قولهم ما زيد شيء الا شيء لا يعبأ به فانه لا يجوز
في قولهم الا شيء سوى الرفع وهو بدل من قولهم غير علم نافع برفع غير فلما سمع منه
جار الله البيتين قال له لقد جئت شيئا اذا قال ياقوت حدثني صدر الافاضل قال
كتب الي الصوفي المعروف بالصواب يسالني عن قول حسان • فمن يهجو رسول الله منكم
ويمدحه وينصره سواء • وتوهم ان فيه ثلثة عشر مرفوعا جسته • افدي اماما وبعض
البدع منصرع • من خلف خاطره الوقاد حين خطا • يبغي الصواب لدينا من مباحثه
وما درى انما يعدو الصواب خطا • الذي يحضرني في هذا البيت من المرفوعات
المبتدأ والفعل المضارع والضمير المستكن ومنها المبتدأ المقدر في قوله ويمدحه والمعنى
ومن يمدحه فيكون هنا على حسب المثال الاول ثلثة مرفوعات ايضا ومنها المرفوعان في
قوله وينصره احدهما الفعل المضارع والثاني الضمير المستكن فيه ومن المرفوعات الاربعة
في قوله سواء اثنان من حيث انه في مقام الخبرين للمبتداين واثنان اخران من حيث

انه في مقام الخبرين للمبتداين واثنان اخران من حيث ان في كل واحد ضميرا راجعا
الى المبتدأ فهذا يا سيدي جهد المقل وغير مرجو قطع المدى من الكل انتهى قال
الصلاح الصفدي بعد حكايته بل المرفوعات ثلثة عشر والباقي المبتدأ المحذوف
المعطوف على قوله من في الاول في قوله فمن يهجو اي ومن يمدحه ومن ينصره لانه قد
قدر ان في يهجو ثلثة مرفوعات وكذا في ويمدحه وتحكم في قوله ان في ينصره مرفوعين
والصورة واحدة في الثلث اعلم ان صاحب الكشاف انما حكم بان قوله من مثله اذا
كان صفة سورة يجوز ان يعود الضمير الى ما والى عبدنا وان كان متعلقا بفاتوا
تعين ان يكون الضمير للعبد لانه اذا كان صفة فان عاد الضمير الى ما تكون من زايدة
كما هو مذهب الاخفش في زيادة من اذ المعنى فاتوا بسورة مثل القران في حسن
النظم واستقامة المعنى وفخامة الالفاظ وجزالة التركيب وليس النظر الى ان يكون
مثل بعض القران او كله بل لا وجه لهذا الاعتبار ويؤيده قوله تعالى في موضع اخر فاتوا
بسورة من مثله وادعوا شركاءكم من دون الله وقال تعالى في موضع اخر فاتوا
بعشر سور مثله فلا تكون من للتبعيض ولا ابتدائية لانه ليس المقصود ان يكون مبدأ
الاتيان هذا وذاك وان عاد الضمير على عبدنا تكون من ابتدائية وهو ظاهر واما
اذا كان من مثله متعلقا بفاتوا فلا يجوز ان يكون من زائدة لان حرف الجر اذا كان
زايدا لا يتعلق بشيء فتعين ان يكون المعنى فاتوا بسورة من مثل عبدنا وتكون من
ابتدائية ثم قال ونقول انما قال صاحب الكشاف ان من مثله ان كان صفة سورة
يحتمل عود الضمير الى ما والى عبدنا لصحة ان يقال سورة كائنة من مثل ما نزلنا
بان تكون السورة بعض مثل ما نزلنا وتكون مثل ما نزل مبتدأ نزوله ولصحة ان
يقال سورة كائنة من مثل عبدنا بان يكون قد قاله ويكون تركيبه وكلامه واما ان

من مثله متعلقا بفاتوا فيتعين ان يكون عايدا الى عبدنا لاستقامة ان يقال
فاتوا من مثل عبدنا اى من عبد مثله بان يكون كلامه ولا يستقيم ان يقال فاتوا من
عبد مثل ما نزلنا اى من جهته اذ لا يستقيم ان يقال ائتى هذا الكلام من فلان الا اذا
كان ذلك لفلان ممن يمكن ان يكون هذا كلامه ويكون هذا الكلام منقولا منه
مرويا عنه وهذا ظاهر ولهذا ما بسط الزمخشري الكلام فيه بل اقتصر على ذكره و
الله اعلم • من مجموع ابن القماح فائدة اذا كانت الواو فاء الكلمة تضارعه بفعل
بكسر العين لفظا او تقديرا ويسقط الواو في المضارع مثال اللفظي يعد ويموق من وعد
وومق ومثال التقديري يضع ويسع من وضع ووسع فالاصل في الكل بالواو
فحذفت وفتحت عين الفعل للخفة اذ حرف الحلق ثقيل لبعد مخرجه فهي مكسورة
تقديرا وهو معنى قول الزمخشري وسقوطها فيما عينه مكسورة من مضارع فعل
او فعل لفظا او تقديرا واختلفوا في علة حذف الواو بين الياء والكسرة فعلله
الكوفي بالفرق بين المتعدي فحذفت منه لثقله وبين اللازم فبقيت لخفته
وهو ضعيف فحذفت في اللازم في وكف يكف وونم الذباب ينم وعلله البصريون
بالثقل وخصوا الحذف بالواو دون الكسرة او الياء لان الياء لا تحذف لدلالتها
على معنى والكسرة لا يفيد حذفها كثير خفة فتعين حذف الواو فنقض الكوفي عليهم باوعد
يوعد فقد ثبتت الواو وقال ابن مالك الحذف اذا كانت الياء مفتوحة وهذه مضمومة
قيل لان تعللت الحذف بالخفة والضمة اثقل من الفتحة قال ابن النحاس الصواب
ان هذه وقعت بين همزة وكسرة واصله يا وعد لا نرى اوعد سئل ابن مالك
عن قوله صلى الله عليه والدر غير الدجال اخوفني عليكم فاجاب الكلام على لفظه
ومعناه اما اللفظ ومعناه اما لفظه فلتضمنه اضافة اخوف الى ياء المتكلم مقرونة

بنون الوقاية وهو انما يعتاد مع الفعل المتعدي لان هذه النون تصون الفعل عن
محذورات احدها التباسه بالاسم المضاف الى ياء المتكلم فلو قيل في ضربني ضربي لالتبس
بالضرب وهو العسل الابيض الغليظ فنفت نون الوقاية هذا المحذور الثاني
التباس امر مؤنثه بامر مذكره فلو قلت اكرى بدل اكرمني قاصدا مذكرا لم يفهم
المراد فنفت النون ذلك الثالث ذهاب الوهم الى ان المضارع صار مبنيا وذلك
لو اوقعته على ياء المتكلم غير مقرونة بالنون لخفى اعرابه وظن به البناء على مراجعة
الاصل فان اعرابه على خلاف الاصل واصله البناء فلو قلت بدل يكرمني يكرمي لظن
عوده الى الاصل فبزيادة النون تمكن من ظهور اعرابه والاسم مستغن عن النون في
الوجهين الاولين واما الثالث فللاسم فيه نصيب لكن اصالته في الاعراب اغنته
وصانته من ذهاب الوهم الى بنائه الا يسيرا لكنه وان امن ظن بنائه فلم يؤمن
التباس بعض وجوه اعرابه ببعض فكان له في الاصل نصيب من لحاق النون ونيل
احدى منها متروكا لتاصله متروك ينبه عليه في بعض المواضع كما نبه بقول وسحود
على اصل قال واستعان وكان اولى ما ينبه به على ذلك اسماء الفاعلين فمن ذلك
ما انشده الفراء من قول الشاعر • وما ادرى وكل الظن ظني • امسلمني الى قومي
شراحي • فزجهم بن احيل دون نداء اضطرارا ومثله ما انشده ابن طاهر في تعليقه
على كتاب سيبويه • وليس بمعييني وفي الناس مقنع • صديقي اذا اعيى على صديق
وانشد غيره • وليس الموافيني ليرتد خائبا • فان له اضعاف ما كان املا
ولافعل التفضيل ايضا شبه بالفعل وخصوصا بفعل التعجب فجاز ان تلحقه النون
المذكورة في الحديث كما لحقت اسم الفاعل في الابيات المذكورة هذا اجود ما
يقال في هذا اللفظ عندي ويجوز ان يكون اخوف لي وابدلت اللام نونا كما في

لعوبكان لعل وفى رفن مكان دفل وهو الفرس الطويل واما الكلام من جهة المعنى
ففيه وجوه اظهرها كون اخوف افعل التفضيل صيغ من فعل المفعول لقولهم اشغل
من ذات النحيين وازها من ديك واعنى بحاجتك واخوف ما اخاف على امتى
الائمة المضلون اذا المراد المعبر عنه بذلك شغل وزُهِي وعُنى اكثر من شغل وغيره
وزهو وعنائه وكذا اخوف ما اخاف اى الاشياء التى اخافها على امتى احقها بان
يخاف الائمة المضلون فمعنى الحديث ههنا غير الدجال اخوف مخوفاتى عليكم فحذف
المضاف الى الياء فاتصلها اخوف معمودة بالنون كما تقرر ويحتمل ان يكون اخوف
من اخاف بمعنى خوف ولا يمنع ذلك كونه من ثلاثى فانه على افعل وما على وزن افعل فانه ثلاثى
فيه سواء عند سيبويه فى التفضيل والتعجب صح به مرادا فالمعنى غير الدجال اشد
موجبات خوفى عليكم ثم اتصل بالياء معمودة بالنون على ما تقرر ويحتمل ان يكون
من وصف المعانى بالاعيان مبالغة كشعر شاعر وهذا الشعر اشعر من هذا وعجب عاجب
وموت مائت وخوف خايف ويقال فلان اخوف من خوفك ومنه قول الشاعر •
يداك يد خيرها يرتجى • واخرى لاعدائها غايظة • فاما التى يرتجى خيرها •
فاجود جودا من اللافظة • واما التى يتقى شرها • فنفس العدو بها فايظة • فنصب
جودا باجود على التميز وذلك موجب لكونه فاعلا معنى لان كل منصوب على التميز
بافعل التفضيل فاعل فى المعنى ونصب علامته فاعليته وجره علامة ان افعل بعض منه
ولهذا معنى زيد احسن عبدا ان عبده فاق عبيد غيره فى الحسن وان جررته فمعناه
انه بعض العبيد الحسان وهو احسنهم فمعنى الحديث على هذا خوف غير الدجال اخوف
خوفى عليكم ثم حذف المضاف الى الياء واقيم هو مقام المحذوف وحذف خوف المضاف
الى الياء واقيمت هى مقامه فاتصل اخوف بالياء معمودة بالنون ويحتمل ان يكون

اخوف

احوف فعلا مسندا الى الواو وهى ضمير عايد الى غير الدجال الان من جملة ما يتناوله
غير الدجال الائمة المضلون وهم من يعقل فطبق المجئ بالواو ثم اجتزئ عنها بالضمة
وحذفت كقوله • فيا ليت الاطبا كان حولى • وكان مع الاطباء الاساء • وقال
اخر • دار حى وشوهها مربعا • دخل الضيف عليهم فاحتمل • فاسال عنها اذا
الناس ستوا • واسال عنها اذ الناس نزل • اراد كانوا فحذف الواو وابقى الضمة
وكذلك اراد الاخر احتملوا ونزلوا فحذف الواو ثم سكن اللام من احتمل ونزل
للوقف هذا ما تيسر فيه ولله الحمد وسئل ايضا عن قوله صلى الله عليه واله الا جاء
كنزه يوم القيمة شجاع اقرب فاجاب فاعل جاء الكانز وكنزه مبتدا واقرع
خبره والجملة حالية لان الجملة الابتدائية المشتملة على ضمير ما قبلها تقع حالا
واقترانها بالواو اكثر وقد جردت عنه فى قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض
عدو وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام ويجوز
جعل كنزه فاعل جاء وشجاع خبر مبتدا محذوف والجملة فى موضع الحال اى
جاء وهو شجاع او صورته شجاع ولا بعد فيه لان فيه حذف المبتدا والواو اذ
الاهتمام بهذه الواو اقل من الاهتمام بالفاء المقترنة بمبتدا وقع جواب شرط وقد
حذفا معا فى قوله • وانى لا تبعد فليس بخالد • حى ومن يصب الحمام بعيد • اى
فهو بعيد فحذف الفاء وهى الزم من الواو ومن كلام ابن هشام على قول القايل
كانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله حمدا يوافى
نعمه ويكافى مزيده اختلف فى كانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل فى مواضع
احدها فى تعيين قائله والثانى فى معنى كان والثالث فى توجيه الاعراب فاما
قائله فاختلف فيه على قولين احدهما انه النبى صلى الله عليه واله والثانى انه الحسن

البصري وقد جزم بهذا جماعة فلم يذكروا غيره منهم الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد
بن عمرون الحلبي في شرح المفصل وابو حيان المغربي في شرح التسهيل واما معنى
كان فاختلف فيه ايضا على قولين احدهما للكوفيين زعموا انها حرف تقريب
وليس فيها معنى التشبيه اذ المعنى على تقريب زوال الدنيا وتقريب وجود الاخرة
وجعلوا من ذلك قولهم كانك بالشتاء مقبل وكانك بالفرج ات وهذا يستعمله
الناس في محاوراتهم ويقصدونه كثيرا يقولون كانك بفلان قد جاء والثاني
للبصريين زعموا انها حرف تشبيه مثلها في قولك كان زيدا اسد وقد انسوا
مجيئها للتقريب اصلا والمعنى كان حالتك في الدنيا حال من لم يكن فيها وكان
حالك في الاخرة حال من لم يزل بها فالمشبه والمشبه به الحالتان لا الشخص والفعل
الذي هو الجنس وايضاح هذا ان الدنيا لما كانت الى اضمحلال وزوال كان وجود
الشخص بها كلا وجود وان الاخرة لما كانت الى بقاء ودوام كان الشخص كانه
لم يزل فيها ولا شك ان المعنى المشهور لكان هو التشبيه فمهما امكن الحمل عليه لا ينبغي
العدول عنه وقد امكن على وجه ظاهر فينبغي المصير اليه واما توجيه الاعراب
هو الذي يسال عنه فاضطربت اقوال النحويين اضطرابا كثيرا والذي يحضرني الان
من ذلك اقوال احدها للامام ابي علي الفارسي رحمه الله زعم ان الاصل كان الدنيا
لم تكن والاخرة لم تزل ثم جيء بالكاف حرفا لمجرد الخطاب لا موضع لها من الاعراب
كالها مع اسم الاشارة كذلك وكذلك هي في قولهم ابصرك زيدا اي ابصر زيدا
والكاف لا مفعول لان ابصر انما يتعدى الى واحد وجيء بالباء زائدة في اسم كان
كما زيدت في اصل المبتدا في قولهم بحسبك درهم وقولهم خرجت فاذا بزيد و
هذا القول اشتمل على امرين مخالفين للظاهر وهما اخراج الكاف عن الاسمية

الى الحرفية واخراج الباء عن التعدية الى الزيادة والقول الثاني لابي الحسن
ابن عصفور وهو قول لفقه من قول الفارسي زعم ان الكاف حرف خطاب
اتصلت بكان فابطلت عملها وازالت اختصاصها ولهذا دخلت على الجملة الفعلية
والباء في بالدنيا وبالاخرة زائدة كما زيدت في المبتدا الذي لم يدخل عليه كان و
قد مثلناه والذي حمله على زعم زوال اعمالها انه لم تثبت زيادة الباء في
اسم كان وتثبت زيادتها في المبتدا وقد اشتمل قوله على اربعة امور منها الامران
اللذان استلزمهما قول الفارسي وقد شرحناهما ومنها دعواه الغاء كان و
لم يثبت ذلك الا اذا اقترنت بما الزائدة كما في قوله تعالى كانما يساقون الى
الموت ودعواه ان الباء حرف تكلم كما ان الكاف حرف خطاب في هولم يصح هذا
ولكنه يلزمه اذ لا يمكنه ان يدعي انه اسمها الا انه قد ادعى الغاوها ولا يمكنه ان يدعي
انه مبتدا لامرين احدهما ان الياء ليست من ضماير الرفع وانما هي من ضماير النصب
والجر كما في قولك اكرمني غلامي والثاني انها لو كانت مبتدا لكان ما بعدها
خبرا ولو قيل مكان كاني بك تفعل انا تفعل لم يرتبط الجملة بالضمير وقد استقر
ان الجملة المخبر بها لا بد لها من رابط يربطها ومنها انه صرح بانها قد دخلت على
الجملة الفعلية في قولهم كاني بك تفعل فلا يخ اما ان يدعي ان الباء في بك زائدة
والكاف مبتدا والاصل انت تفعل فلما دخلت الباء على الضمير المرفوع
انقلبت ضميرا جر او يدعي ان الباء متعلقة بتفعل فان ادعى الاول فالجملة اسمية لا
فعلية وبطل قوله انها دخلت على الجملة الفعلية وان ادعى الثاني فلا يجوز في العربية
ان تقول عجبت مني وعجبت منك ويكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل والمفعول
ضميرا عايدا الى ما عاد اليه ضمير الفاعل وقد تعدى اليه الفعل بالجار ولهذا زعم ابو الحسن

في قوله هوّن عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها ان على اسم منصوب
بهون لا حرف متعلق بهون لان الكاف على التقدير الاول مخفوضة باضافة على ولا عمل
فيها البتة وعلى التقدير الثاني منصوبة الموضع بالفعل ولا يجوز تعدى الفعل المضمر
المتصل الى ضميره المتصل وينبغي له ان يقول بذلك في مثل قوله تعالى امسك عليك
زوجك وفي هذا الموضع مباحث ليس هذا موضعها لان فيها خروجا عن المقصود والقول
الثالث لجماعة من النحويين ان الكاف اسم كان ولم تكن الخبر والباء ظرفية متعلقة بتكن
ان قدرت كان تامة او بمحذوف هو الخبر ان قدرت ناقصة وعلى هذا القول فالتاء
في تكن للخطاب لا للتانيث وضميرها للمخاطب لا للدنيا وكذا البحث في لم تزل وعلى
القولين الاولين الامر بالعكس التاء للتانيث والضميران للدنيا والاخرة وهذا القول
خير من القولين قبله والمعنى كانك لم تكن في الدنيا وكانك لم تزل في الاخرة والقول
الرابع لابن عمرون ان الكاف اسم كان وبالدنيا وبالاخرة خبران وكل من جملتي لم تكن
ولم تزل في موضع نصب على الحال وانما تمت الفائدة بهذا الحال والفضلات كثيرا
ما يتوقف عليها المعنى المراد من الكلام كقولهم ما زلت بزيد حتى فعل فان الكلام لا يتم
الا بقولهم حتى فعل وقد جاء ذلك في الحال كقوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين
فما مبتدأ ولهم الخبر والتقدير واي شيء استقر لهم ومعرضين حال من الضمير المجرور
باللام ولا يستغني الكلام عنه لان الاستفهام في المعنى عنه لا عن غيره وخطر لي وجه
ظننت انه اجود من هذه الاقوال وهو ان الكاف اسم كان ولم تكن الخبر وبالدنيا
في موضع الحال من اسم كان والعامل في الحال العامل في صاحبها وهو كان كما عملت
في رطبا ويابسا من قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا • لدى وكرها العناب
والحشف البالي • المعنى كانك في حال كونك في الدنيا لم تكن اي بها وكانك في حال

كونك

كونك في الاخرة لم تزل اي بها وهذا عكس قول ابن عمرون فان قلت يدل على
صحة ما قاله من ان جملة لم تكن ولم تزل حال الاخبار قد روي كانك بالدنيا ولم تكن
وبالاخرة ولم تزل والجملة الحالية تقترن بالواو بخلاف الجملة الخبرية ويقال
كانك بالشمس وقد طلعت قلت ان سلم ثبوت الرواية فالواو زائدة كما قال الكوفيون
في قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه
الاية ان يصدون هو الخبر والواو زائدة وكما قال ابو الحسن في قوله تعالى فلما ذهب
عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى ان وجاءته البشرى جواب لما والواو زائدة وفي
قوله حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها ان فتحت جواب اذا والواو زائدة الى غير ذلك
واما كانك بالشمس وقد طلعت فلا نسلم ثبوته وهو مشكل على قولي وقوله اذ لا يصح
على قوله ان يكون بالشمس خبرا عن اسم كان والتقدير كانك مستقر بالشمس ولا يصح
على قولي ان يكون قد طلعت خبرا عن اسم كان لعدم الضمير فان كان لا يتخرج على
قولي ولا على قوله فما وجه ايراده اياه على ما قلته فان قلت فلم عدلت عما قاله من
ان الظرف خبر والجملة حال الى عكس ذلك قلت لوجهين احدهما ان على ما قلته يكون
الخبر محط الفائدة وعلى ما قاله يكون محط الفائدة الحال كما تقدم شرحه ولا شك
كون الخبر محط الفائدة اولى والثاني ان العرب قالت بالثناء مقبل وكانك بالفرج
ات فلفظوا بالمفرد الحال محل الجملة مرفوعا لا منصوبا نعم قول ابن عمرون متجه في
قول الحريري كاني بك تنحط الى القبر وتنغط فهذا لا ينبغي ان يعدل فيه عن تخريجه
فيكون الظرف خبرا وتنحط حالا عن ياء المتكلم لعدم الرابط على ان المطرزي خرجه على
ان الاصل كاني ابصرك تنحط ثم حذف الفعل لدلالة المعنى عليه فانفصل الضمير وزيدت
الباء في المفعول ولا شك ان فيه تكلفا من وجهين اضمار الفعل وزيادة الباء مع امكان

الاستغناء عن ذلك ثم يكون تخطيطا لامر الكاف لا اجزاء والفايدة متوقفة عليه اذ
لو صرح بالمحذوف فقيل كاني ابصرك لم يتم المراد فيما قال ابن عمرون اولى لسلامته من هذا
التكليف ولا يلزم من تعين قول ابن عمرون في هذا الموضع ان يحمل عليه كانك بالدنيا
لم تكن لان ذلك تركيب اخر مغاير لهذا التركيب ومثله قول الحريري فقولهم كاني بك تفعل
كذا وقد انتهى القول في هذه المسئلة على ما اقتضاه الحال من ضيق الوقت واعجال
المتقاضي للكلام المذكور والحمد لله الافعال ضربان خاصة وهي الاكثر مثل قام وقعد
وخرج في اللازم وضرب واكل وشرب في المتعدي وانما كثر هذا الضرب الخاص لازما
ومتعديا لانه الذي يحصل به كمال الفايدة في الخبر عن فعل خاص والامر به والنهي عنه ونحو
ذلك الضرب الثاني الافعال العامة مثل فعل وعمل وصنع وانما جاءت هذه الافعال
لانه قد يقصد الاخبار عن جنس فعل بدون تخصيص نوع اما للعلم بالجنس دون النوع
واما لغرض اخر وكذلك الامر به والنهي عنه وما اشبه ذلك ولكن هذا القصد
اقل من قصد كمال الفايدة فلاجل ذلك كان هذا الضرب اقل من الضرب الاول ولم يجي منه
الا الفاظ معدودة واذا سئلنا عن هذه الافعال العامة هل هي متعدية او لازمة
لم يجز لنا اطلاق القول بواحد من الامرين لانها اعم من الافعال المتعدية ومن الافعال
اللازمة والاعم من شيئين لا يصدق عليه واحد منهما فان الاعم يصدق على الاخص
ولا ينعكس وانما يصح ان يقال ذلك عليها بطريق الاهمال الذي في قوة جزئية فمتى
وجد في كلام احد من الفضلاء ان عمل متعدية وجب حمله على ذلك وان مراده انها
قد تكون متعدية وكذا اذا قيل انها لازمة او غير متعدية واريد به اللزوم كما هو غالب
الاصطلاح وقد يراد بغير المتعدي انه الذي لا يتجاوز معناه من حيث هو هو فيصح
هذا الاعتبار ان تقول ان عمل لا تتعدى لان معناها العمل والعمل من حيث هو

هو لا يتعدى الا اذا اريد به عمل خاص فيكون ذلك العمل الخاص هو المتعدي لا
مطلق العمل ومدلول عمل انما هو مطلق العمل فيصح ان مدلولها لا يتعدى وكذلك
فعل وصنع ثم ان هذه الافعال مع عمومها لها مصادر وهي الفعل والعمل والصنع
وهي احداث عامة يندرج تحتها غيرها من الاحداث الخاصة وتلك الاحداث
افعال حقيقية ويصدق عليها مفعولات ومعمولات ومصنوعات باعتبار
انها صادرة عن الفاعل والتخصيص عارض للفعل فلا شك ان فعله مفعول له فلذلك
اتفق النحاة هنا على انه يطلق على مصادر هذه الافعال اسم المفعول المطلق
بخلاف الافعال الخاصة فانه لا يصدق على الضرب انه مفعول عند بعضهم وان كان
هو مفعولا في الحقيقة ولا شك انه لا يصدق عليه مضروب بلا خلاف وانما صدق
على الفعل مفعول لاتفاقهما في لفظ فعل وكذلك عمل وصنع ويقال في العمل والصنع
معمول ومصنوع ومع ذلك فلا يكون الفعل المذكور متعديا بل يصح ذلك وان اريد به
معنى خاص لازم او اريد به مطلق الفعل الذي هو اعم من اللازم والمتعدي اذا قلت
عملت عملا او فعلت فعلا او صنعت صنعا فانتصابه على المصدر ليس الا فان اريد
بالفعل المفعول الذي ليس هو الحدث بل المفعول به كان مجازا ولم يصح فيه ان
يكون مفعولا به وفيه تجوز ايضا من جهة ان حقيقة المفعول هو الصادر عن الفاعل
وحقيقة المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل على اصطلاح متاخري النحاة وهما
متغايران كما قدمنا **مسئلة** سئل الشيخ تقي الدين السبكي عن رجل قال ما اعظم الله
فقال اخر هذا لا يجوز فاجاب يجوز ذلك قال الله تعالى ابصر به واسمع والضمير في
به عايد الى الله تعالى اي ما ابصره واسمعه فدل على جواز التعجب في ذلك وكلام هذا صحيح و
معناه ان الله تعالى في غاية العظمة ومعنى التعجب في ذلك انه لا ينكر لانه مما تحار فيه العقول

والاتيان بصيغة التعجب في ذلك انه لا ينكر لانه جائز للاية الكريمة واعظام
الله تعالى في غاية العظمة وتعظيم الثناء عليه بالعظمة واعتقادها وكلاهما
حاصلان والموجب لهما امر عظيم وفي كتاب ابن السراج في الاصول قال في شرح التعجب
وقد حكيت الفاظ من ابواب مختلفة مستعملة ما انت من رجل تعجب وسبحان الله ولا
اله الا الله وكاليوم رجلا وسبحان الله من رجل وحسبك بزيد رجلا ومن رجل و
العظمة لله من رب وكفى بزيد رجلا تعجب فقوله العظمة لله من رب دليل لجواز
التعجب في صفة الله وان لم يكن بصيغة ما افعله وافعل به ومن جهة المعنى لا فرق
من حيث كونه تعجبا نقلت من خط بعض الفضلاء وقال نقلت من خط العمادي
قال الشيخ ابو عمرو عثمان بن عيسى بن منصور بن ميمون البلطي النحوي هذه القصيدة
الحرباوية لانها تتلون كالحرباء وحروف رويها تكون مضموما ثم تصير مفتوحا
ثم مكسورا ثم ساكنا وانما عملتها كذلك لامرين احدهما اني اتي بما لم اسبق اليه
احد والاخر كيما اتحدى بها النحاة لاني اتيت فيها بمذاهب من النحو لم يقف عليها
احد منهم ومضمونها شكوى الزمان واهله وهذه اولها ص اني امرؤ لا يطبيني
الشادن الحسن القوام ش يجوز في ميم القوام الرفع على انه فاعل الحسن والنصب على
التشبيه بالمفعول والجر بالاضافة والوقف بالسكون لان وزن الشعر يستقيم مع حركة
الميم واسكانها اما اذا حركت فالشعر من الضرب السادس من الكامل واذا اسكنت فالشعر من
الضرب السابع ص فارقت شرة عيشتي اذ فارقتني والغرام ش ارتفع الغرام عطفا
على المضمر في فارقتني وانتصب عطفا على شرة والخفض عطفا على عيشتي ص لا استلذ
بقينة تشدو ولنحو لا غلام ش ارتفع غلام عطفا على المضمر في تشدو وانتصب عطفا
على موضع قينة فكانه قال لا استلذ قينة والخفض عطفا على لفظ ص ذو الحزن ليس

يسره طيب الاغاني والمدام ش ارتفع المدام عطفا على طيب وانتصب بواو والخفض
عطفا على الاغاني ص امسي بدمع سائح في الخد منسكب سجام ش ارتفع سجام خبر
مبتدا محذوف اي هو وانتصب باضمار اعني وانجر صفة لما قبله ص القي صروف الدهر
مصطبرا وما حدي كهام ش يجوز رفع خبرها على لغة تميم ونصبه على لغة الحجازية
واما الكسر فان بعض العرب يبني كلما جاء على هذا الوزن على الكسر فيقيسونه على حذار و نزال
ص لا اشتكي محن الدواهي اذ تحل بي العظام ش ارتفع العظام فاعل تحل او انتصب
صفة لمحن وانجر صفة للدواهي ص مارستهن وما رستني في تصرفها الحسام ش
ارتفع الحسام بقوله مارستني وانتصب بدلا من هن في مارستهن وانجر بدلا من ها في
تصرفها على حد قول الفرزدق على حالة لو ان في القوم حاتما ٭ على جوده لضن بالماء
حاتم ٭ والقوافي مخفوضة والخفض حاتم على البدل من الهاء في جوده ص ويكون
حد السيف في عزمي خلفي الحسام ش ارتفع الحسام فاعل خلفي وانتصب بدلا من حد
وانجر بدلا من السيف ص ان كنت في ليل الخطوب ارقب لينكشف الظلام ش ارتفع
بينكشف وانتصب بارقب وانجر بدلا من ليل ص واترك ملام الدهر عنك فما حديثك
والملام ش ارتفع الملام عطفا على حديثك وانتصب بواو وانجر عطفا على الكاف في
حديثك ص ادري زماني مادري للعرض حتى لا يرام ش قد جاء الفعل بعد حتى مرفوعا
ومنصوبا كقوله تعالى حتى يقول الرسول واما الكسرة فلا سبيل اليه الا بزيادة الياء
في يرام فيصير من المراماة ويصير المعنى لا ازال اداري الزمان حتى يترك مراماتي ص
اني اري العيش الخمول وصحبة الاشرار ذام ش صحبة الاشرار مبتدا وذام خبره ويجوز
نصبهما معا باري والذام الذم واذا زدت على ذام الياء صار بلفظ المخفوض وتضيفه
اليك ص كم حاسدين معاندين عدوا علي وكم لئام ش قد جاء بعد كم المرفوع و

النصب والمجرور قال الفرزدق كم عمة لك يا جرير وخالة • روى برفع عمة ونصبها

وجرها ص رب امرئ عاينته لهجا السبي سهام ش الاخفش يقول رب وما

عملت فيه في موضع رفع فيكون رفع سهام على الصفة لامرئ وعلى الموضع ونصبه نعتا

وجره نعتا لامرئ على اللفظ ص عين العدو عدوت مضطرا بصحبته اسام ش

اسام بالرفع مضارع من سام وبالفتح من اسامي مبني للمفعول وبالكسر اسامي يقول

اضطرني الزمان حتى اتاخر من يتاخرني ص لا عز في تفضيله هذا الزمان على

اللئام ش ارتفع اللئام على ان علا فعل ماض من العلو وانتصب كذلك على ان فا

ضيره اي علا هو اللئام اي زاد عليهم في اللوم وانجر على ان على اسم بمعنى فوق ويجرها

النحاة ويسمونها حرفا كقولهم زيد على الفرس وانما التقدير فوق الفرس وانشد سيبويه

فهي تنوش الحوض نوشا من علا ص مالي وللمحمق الاثيم الجاهل الفدم العبام ش

قد تقدم ان النعت يتبع ويقطع الى الرفع والنصب ص ان المموه عند قدم الناس

يعلو والطغام ش الرفع على الابتداء والخبر محذوف والنصب عطفا على اسم ان والجر

عطفا على قدم ص لا ابرح خير من ضعيف الرد يخل بالسلام ش الرفع على الحكاية

اي بقولنا السلام عليكم والنصب على المصدر اي بان يسلم السلام انشد الفارسي • تنادوا

بالرحيل غدا وفي ترحالهم نفسي • وقال يجوز في الرحيل الرفع والنصب والخفض ذكره

ابن جني في سر الصناعة ص وعليك بالصبر الجميل وما يلوذ بذا الكرام ش الرفع بيلوذ

والنصب بعليك اغراء والجر لا من الصبر ص لا يستفيق القلب من كمد يلاقي • او

غرام ش الرفع على الابتداء والخبر محذوف والنصب بيلاقي والجر عطفا على كمد ص

حتى متى شكوى اخي البث الكئيب المستضام ش شكوى مصدر مضاف الى فاعله ومفعوله

فرفع المستضام اتباعا لمحل الفاعل ونصبه اتباعا لمحل المفعول وجره على اللفظ ص

ما من جوى الا تضمنه فؤادي او سقام ش الرفع اتباعا لموضع جوى فان من زائدة

والجر على اللفظ والنصب عطفا على هاء تضمنه ص هم اري في تشرذلا وملا في لجام ش

ملا في لجام مبتدا وخبر ونصب لجام بارى وكسره بتقدير لجامي ص فدهر على مجثم

من فوق يا تي او امام ش فوق وامام مبنيان على الضم او منصوبان على الظرف

او مجروران بمن اعرابا على انهما نكرتان ص ما قيل خلفك خل عنه فيه ما يقع الملام

ش الرفع بيقع والنصب بحل والجر لا من هاء عنه ص ان يضربك الاحيان تسمعه

الكلام ش الرفع بيضر والنصب بدلا من هاء تسمعه والجر بدلا من ذاك ص

ما في الورى من مكرم لذوي العلوم ولا كرام ش الرفع عطفا على موضع مكرم والجر

على اللفظ والنصب بلا ص ءاعيش فيهم اذ بلوتهم وقد جهلوا الانام ش الرفع بدلا

من هم في بلوتهم والجر بدلا من هم في فيهم ص في غفلة ايقاظهم عن سود وبله النيام

ش عند قطرب ان بله بمعنى كيف يرتفع ما بعدها واصلها ان تكون بمعنى دع فينصب

ما بعدها ويجرها تشبيها بالمصدر وقد اجاز ابن جني في قول المتنبي • اقل فعالي

بله اكثره مجده • رفع اكثره ونصبه وجره ص ليس الحياة شهيه لو في الشفاء ولا مرام

يرتفع مرام بلا بمعنى ليس والخبر محذوف على حد قوله • فانا ابن قيس لا براح • وينصب

عطفا على شهية ويجر عطفا عليها على التوهم لانها في تقدير الباء على حد بدا لي اني

لست مدرك ما مضى • ولا سابق شيئا اذا كان جائيا ص فكرهت في الدنيا البقاء او

قد شكوا المقام ش الرفع عطفا على ضمير تنكد والنصب عطفا على البقاء والجر

بواو القسم على ارادة مقام ابراهيم ص اني وددت وقد سئمت العيش لو بدنوا

حمام ش الرفع بيدنو والنصب بوددت والكسر على تقدير حمامي انتهى سئل الشيخ بدر

الدين بن العلامة جمال الدين بن مالك عن قوله تعالى علم الله انهم خيرا لاسمعهم الآية

والبحث في تركيبها فاجاب بهذه الاية على صورة الضرب الاول من الشكل الاول من القياس
المولف من متصلتين لانها مشتملة على قضيتين متصلتين موجبتين كليتين
وبينهما اوسط هو تالي الصغرى مقدم في الكبرى وذلك يستلزم قضية اخرى
متصلة مركبة من مقدم الصغرى وتالي الكبرى وهو لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهم
معرضون وكيف يكون علم الله بهم خيرا وقبولا للحق ملزوما لتوليهم وعدم قبولهم
له وهذا الاشكال قال وعندي عنه ثلثة اجوبة احدها انا لا نسلم ان نظم الاية
الكريمة يستلزم المتصلة المذكورة لان من شرايط الانتاج اتحاد الاوسط ولا
نسلم ان الاوسط متحد بناء على احد التفسيرين لقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا و
هم معرضون فان قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم معناه لو علم الله فيهم
خيرا وقبولا للحق لاسمعهم ذلك الاسماع لتولوا ولم يومنوا
مبالغة في بعدهم عن الاقبال على الايمان والدخول فيه وقيل معناه لو اسمعهم فامنوا
لتولوا بعد ذلك وارتدوا فعلى هذا التفسير يكون الحد الاوسط وهو اسمعهم مختلفا
اذ هو في الجملة الاولى بمعنى لاسمعهم اسماع لطف بهم ورحمة لهم فسمعوا وامنوا واستقاموا
وفي الجملة الثانية بمعنى لو اسمعهم اسماع فتنة لهم وابتلاء فسمعوا ودخلوا في
الايمان لتولوا وارتدوا ولا شك ان اسماع الابتلاء والفتنة غير اسماع اللطف و
الرحمة واذا لم يكن الاوسط متحدا لم يكن الانتاج لازما الجواب الثاني سلمنا
اتحاد الاوسط لكن لا نسلم انتاج القياس المؤلف من متصلتين كما هو راي جماعة
من المتاخرين قالوا يلزم من صدق كلما كان اب فج د وكلما كان ج د فهز وصدق
كلما كان اب فهز لان الكبرى لا تدل على ملازمة الاكبر للاوسط في نفس الامر والصغرى
تدل على صدقها الاوسط على تقدير الاصغر ولا تمانه لا يلزم من صدق المتقدمتين

ملازمة الاكبر للاصغر وانما يلزم ذلك بان لو بقيت الملازمة بين الاوسط و
الاكبر على ذلك التقدير ولا زمة ولذلك ان نعتبر مثل هذا في الاية الكريمة فتنزل قوله
تعالى ولو اسمعهم لتولوا على ان التولي لازم للاسماع في نفس الامر ولو علم الله
فيهم خيرا لاسمعهم على ان الاسماع ثابت على تقدير ثبوت علم الله فيهم خيرا فلا يلزم
من ذلك لو علم الله فيهم خيرا لتولوا لان علم الله فيهم خيرا محال فجاز ان يستلزم صدق
رفع اللازم في قوله ولو اسمعهم لتولوا ومعاندة اللازم فيه لان المحال قد يستلزم المحال
الجواب الثالث سلمنا انتاج القياس المؤلف من متصلتين كما راى الامام ومن قبله
لكن لا نسلم ان في اللازم عنه في الاية الكريمة اشكالا فانه يصدق لو علم الله فيهم خيرا
لتولوا على دعوى ان توليهم ثابت على كل تقدير فثبت على تقدير علم الله فيهم خيرا لتولوا
فان قلت فعلم الله فيهم خيرا لازم لعدم التولي فيكون ملزوما له قلت لا لان علم الله فيهم
خيرا محال فيجوز ان يستلزم شيئا ونقيضه لان المحال لا يستبعد ان يستلزم المحال

والله اعلم تم منتخب كتاب الاشباه و
النظاير بعون الله وحسن
توفيقه تم
م م

مسئلة اعتراض الشرط على الشرط للشيخ جمال الدين ابن هشام

هذا فصل نتكلم فيه بحول الله وقوته على مسئلة اعتراض الشرط على الشرط اعلم انه يجوز
ان يتوارد شرطان على جواب واحد في اللفظ على الاصح وكذا في اكثر من شرطين
وربما توهم متوهم من عبارة النحاة حيث يقولون اعتراض الشرط على الشرط ان ذلك
لا يكون في اكثر من شرطين وليس كذلك ولا هو مرادهم وليتحقق اولا الصورة التي

يقال فيها في اصطلاحهم اعتراض الشرط على الشرط فان ذلك مما يقع فيه الالتباس
والغلط فقد وقع ذلك لجماعة من النحاة والمفسرين ثم نتكلم على البحث في ذلك و
الخلاف في جوازه وتوجيهه فنقول ليس المراد باعتراض الشرط على الشرط
واحدة من المسائل الخمس التي سنذكرها احدها ان يكون الشرط الاول مقترنا بجوابه
ثم ياتي الشرط الثاني بعد ذلك كقوله سبحانه يا قوم ان كنتم امنتم بالله فعليه توكلوا
ان كنتم مسلمين خلافا لمن غلط فجعله من الاعتراض وقائل هذا من الحق على جانب
لانه اذا ذكر جواب الاول تم الكلام فاي اعتراض هنا الثانية ان يقترن الثاني بفاء
الجواب لفظا نحو ان تكلم زيد فان جاء زيد فانا احسن اليه لان الشرط الثاني وجوابه
جواب الاول الثالثة ان يقترن بها تقديرا نحو فاما ان كان من المقربين خلافا
لمن استدل بذلك على تعارض الشرطين لان الاصل عند النحاة مهما يكن من شيء فان
كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح فحذفت مهما وجملة شرطها وانيبت عنها اما
فصار اما فان كان فنفروا من ذلك لوجهين احدهما ان الجواب لا يلي اداة الشرط بغير فاصل
والثاني ان الفاء في الاصل للعطف فحقها ان تقع بين شيئين وهما المتعاطفان
فلما اخرجوها في باب الشرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الاخر وهو التوسط فوجب
ان يقدم شيء مما في حيزها عليها اصلاحا للفظ فقدمت جملة الشرط الثاني لانها
كالجزء الواحد كما تقدم المفعول في فاما اليتيم فلا تقهر فصار اما ان كان من المقربين
فروح فحذفت الفاء التي هي جواب ان لئلا تلتقي فاءان فتلخص ان جواب ان
ليس محذوفا بل مقدما بعضه على الفاء فلا اعتراض الرابعة ان يعطف على فعل الشرط
شرط اخر كقوله سبحانه وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسالكم اموالكم
ان يسالكموها فيحفكم تبخلوا ويفهم من كلام ابن مالك ان هذا من اعتراض الشرط على الشرط

وليس شيء

وليس منه الخامسة ان يكون جواب الشرطين محذوفا فليس من الاعتراض نحو ولا ينفعكم
نصحي الاية وكذلك وامراة مؤمنة ان وهبت نفسها الاية خلافا لجماعة من النحويين
منهم ابن مالك وحجتنا على ذلك انا نقول تقدم جواب الاول تاليا له مدلولا عليه بما
تقدم عليه وجواب الثاني كذلك مدلولا عليه بالشرط الاول وجوابه المقدمين عليه
فيكون التقدير في الاولى ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي وكذا التقدير
في الثانية ومثل ذلك ايضا بيت الحماسة • لكن قومي وان كانوا ذوي عدد
ليسوا من الشر في شيء وان هانا • فقد بر فانه حسن واذ قد عرفت انا لا نريد
شيئا من هذه الانواع بقولنا اعتراض الشرط على الشرط فاعلم ان مرادنا نحو ان
ركبت ان لبست فانت طالق وقد اختلفوا في صحة هذا التركيب فمنع بعضهم على
ما حكاه ابن الدهان واجازه الجمهور واستدل بعض المجيزين بالايات السابقة و
قد بينا انها ليست مما نحن فيه لا في ورد ولا صدر وانما الدليل في قوله سبحانه ولولا
رجال مؤمنون ونساء مؤمنات الى قوله لعذبنا فالشرطان وهما لولا ولو قد اعترضا
وليس لهما الا جواب واحد متاخر عنهما وهو لعذبنا وفي اية اخرى على مذهب ابي
الحسن وهي قوله سبحانه اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية فانه زعم ان قوله
الوصية للوالدين على تقدير الفاء اي فالوصية فعلى مذهبه يكون مما نحن فيه واما
اذا رفعنا الوصية بكتب فهو كالايات السابقات في حذف الجوابين وهذان
الموطنان خطرا لي قديما ولم ارهما لغيري ومما يدل ايضا قول الشاعر ان تستغيثوا
بنا ان تذعروا تجدوا • منا معاقل عز زانها الكرم • وقد استعمل ذلك الامام ابو
بكر بن دريد في مقصورته حيث يقول • فان عثرت بعدها ان والت • نفسي من
هاتا فقولا لا لعا • واذ قد عرفت صورة المسئلة وما فيها من الخلاف فان الصحيح جوازها

93

فاعلم ان المحققين لها اختلفوا في تحقيق ما يقع به مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين
على ثلثة مذاهب فيما بلغنا احدها انه انما يقع بمجموع امرين احدهما حصول كل من الشرطين
والاخر كون الشرط الثاني واقعا قبل وقوع الاول فاذا قيل ان ركبت ان لبست
فانت طالق فان ركبت فقط او لبست فقط او ركبت ثم لبست لم تطلق وان
لبست ثم ركبت طلقت هذا قول جمهور النحويين في تاويله على فريقين احدهما
قول الجمهور ان الجواب المذكور للاول وجواب الثاني محذوف لدلالة الاول وجوابه
عليه والدليل على ان الشرط وجوابه بلا ان على جواب الشرط الاول لان الحال لا يمتنع اقترانها
بحرف الاستقبال لانها مستقبلة بخلاف الاول وعلى هذا صحة مسئلة ابي علي وصحة
تخريج المصنف مسئلة الشرط اعني صحتها من هذا الوجه لا صحتها مطلقا فانها معترضة
بعد ذلك نعم يتخرج على هذا ابطال تعميم ابن مالك امتناع اقتران الحال بحرف استقبال
وقد اتضح الامر في تحقيق هذين الوجهين والحمد لله والمذهب الثاني ما يقع مضمون
الجواب الواقع بعد الشرطين حكى لي بعض علمائنا عن امام الحرمين ان القايل اذا قال
ان ركبت ان لبست فانت طالق كان الطلاق معلقا على حصول الركوب واللبس
سواء وقعا على ترتيبهما في الكلام ام متعاكسين ام مجتمعين ثم رايت هذا القول
محكيا عن غير الامام والذي يظهر لي فساد هذا القول لان قائله لا يخلو من ان يجعل
الجواب المذكور لمجموع الشرطين وللاول فقط لا جايز ان يجعله جوابا لهما معا لانه
اما ان يقدر بين الشرطين حرفا رابطا او لا فان لم يقدر ذلك لم يصح ان يورد على
جواب واحد لان ذلك نظير ان تقول زيد عمرو عندك وتجعل عندك خبرا عنهما
فيقال لك هلا اذ شركت بين الاسمين في الخبر الواحد اتيت بما يربط بينهما وان
قدرته فلا بد ذلك الذي تقدره من ان يكون فاء او واوا وادلا يصح غيرهما فان
قدرته

فاء كالفاء المقدرة في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها فالشرط الثاني و
جوابه جواب الاول فعلى هذا لا يقع الطلاق الا بوقوع مضمون الشرطين وكون الثاني
بعد الاول كما انك لو صرحت بالفاء كان الحكم كذلك وهذا خلاف قوله ثم حذف الفاء
لا يقع الا في النادر من الكلام وفي الضرورة فلا يحمل عليه الكلام وان قدرت الواو كما
هي مقدرة في قول الله سبحانه وجوه يومئذ ناعمة اي ووجوه يومئذ ناعمة عطفا
على وجوه يومئذ خاشعة فلا شك ان الطلاق يقع بكل من الامرين على هذا التقدير
ولكن هذا التقدير لا يتعين لجواز ان المتكلم نما قدر الفاء فلا يقع الا بالمجموع
مع الترتيب المذكور او يكون الكلام لا تقدير فيه فلم قلت يتعين تقدير الواو ولا جايز
ان يجعله جوابا للاول فقط وجواب الثاني محذوف لدلالة الشرط الاول وجوابه عليه
لانه على هذا التقدير يلزمه ان يقول بقول الجمهور وهو لا يقول به ولا جائز
ان يجعله جوابا للثاني لانك اما ان تجعل جواب الشرط الاول هو الشرط الثاني و
جوابه او محذوفا يدل عليه الجواب المذكور للثاني لا سبيل الى الاول لانه على هذا
التقدير يجب الفاء في الشرط الثاني لانه لا يصح للشرط ان يلي الشرط لو قلت ان
ان لم يصح وكل جواب لا يصلح ان يكون شرطا فانه يتعين اقترانه بالفاء ولا فاء هنا
فاستحال هذا الوجه فان قلت لعله يجعله مثل قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
قلنا هذا وجه ضعيف كما قدمنا فلم حمل الكلام عليه بل لم اوجب ان يكون الكلام محمولا
عليه ولا سبيل الى الثاني لانه خلاف المالوف في العربية فان منهاج كلامهم ان
يحذف من الثاني لدلالة الاول لا العكس فاما قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك
راض والراي مختلف بخلاف الجارة حتى لقد تحيل له ابن كيسان فجعل نحن
المتكلم المعظم نفسه ليكون راض خبرا عنه وانت ترى عدم انسهم لهذا النوع حتى تكلف له

هذا الامام هذا الوجه حكى عنه ابو جعفر النحاس في شرح الابيات ولانه ايضا خلاف
المالوف من عادتهم في تواردهما جوابين من جعل الجواب للثاني ثم الذي يبطل
هذا المذهب من اصله انا تاملنا ما ورد من كلامهم يا قوم ان كنتم امنتم بالله فعليه
توكلوا ان كنتم مسلمين فهذا بتقدير ان كنتم مسلمين فان كنتم امنتم بالله فعليه
توكلوا فحذف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وهذا القول من ابي الحسن كما ترى لان القاعدة
انه اذا توارد في غير مسئلتنا على جواب واحد شيئان كل منهما يقتضي جوابا كان
الجواب المذكور للاول كقولك والله ان تاتني لاكرمنك بالتاكيد جوابا للاول وان
تاتني والله لاكرمك بالجزم جوابا للشرط فكذا القياس يقتضي في مسئلة توارد شرط
على شرط ان يكون الجواب للسابق منهما ويكون جواب الثاني محذوفا لدلالة الاول
وجوابه عليه فمن ثم لزم في وقوع المعلق على ذلك ان يكون الثاني واقعا قبل الاول
ضرورة ان الاول قائم مقام الجواب حتى ان الكوفيين وابا زيد والمبرد يزعمون
في نحو انت ظالم ان فعلت ان السابق على الاداة هو الجواب لا دليل على الجواب والجواب
لا بد من تاخره عن الشرط لانه اثره ومسببه فكذلك الدليل على الجواب لانه قائم
مقامه ومغن في اللفظ عنه وقد يجوز في هذا ان في كل من الجملتين مجازا فمجاز
الاول ان الفصل بينها وبين جوابها بالشرط الثاني ومجاز الثانية بحذف
جوابها وعلى هذا فيجوز كون الشرط الاول ماضيا ومضارعا واما الشرط الثاني
فلا يجوز في فصيح الكلام ان يكون الا ماضيا لان القاعدة في الجواب انه لا يحذف
الا والشرط ماض فاما قوله ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل
عز زانها الكرم فضرورة كقوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك
تصرع القول الثاني قول ابن مالك ان الجواب المذكور للاول كما يقوله الجمهور لكن الشرط

الثاني لا جواب له لا مذكور ولا مقدر لانه مقدر للاول تقييده بحال واقعة موقعه
فاذا قلت ان ركبت ان لبست فانت طالق فالمعنى ان ركبت لابسة فانت طالق و
كذلك التقدير في البيت ان تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا فهو موافق للجمهور في
اشتراط تاخر المقدم وتقديم المؤخر لكن تخريجه مخالف لتخريجهم وعندي ان ما ادعوه
اولى من جهات احدها ان دعواهم جارية على القياس فان الشرط يكون جوابه ظاهرا
ومقدرا ودعواه خارجة عن القياس لانه جعله شرطا لا جواب له لا في اللفظ ولا في
اللفظ ولا في التقدير وكان ادعاء ما يجري على القياس اولى الثاني ان ما ادعاه لا
يطرد له لا حيث يمكن اجتماع اللفظين كالامثلة السابقة اما اذا قيل ان قمت ان قعدت
فانت طالق فانه لا يمكن ان يقدر في ذلك ان قمت قاعدة فان هذا من المحال و
ينبغي على قوله انها لا تطلق اصلا وكذلك اذا لم يجتمع الفعلان في العادة وان لم
يتضادا نحو ان اكلت ان شربت وكذلك اذا قال ان صليت ان توضات انت فانه لم يصح
ان يقدر ان صليت متوضيا بمعنى موقعا للوضوء فانهما لا يجتمعان الثالث ان
الشرط بعيد من مذهب الحال الا ترى انه للاستقبال والحال حال كلفظها وبابها
المقاربة واذا تباعد ما بين الشيئين لم يصح التجوز باحدهما عن الاخر وقد نص هو
في الجملة الواقعة حالا شرطها ان لا تصدر بدليل استقبال لما بينهما من التنافي
نعم في مسايل العقري عن الشيخ ابي علي اجازة ذلك في نحو لاضربنه ذهب او مكث
ولاضربنه ان ذهب وان مكث والذي يتحرر ان الحال كما ذكر النحاة على ضربين
حال مقارنة وحال منتظرة وتسمى حالا مقدرة فالاولى واضحة والثانية نحو ادخلوها
خالدين فان الخلود يقارن الدخول وانما هو استمرار في المستقبل ويقدر النحويون
ذلك ادخلوها مقدرين الخلود وكذلك لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين

محلقين رؤسكم اى مقدرين فانهم حالة الدخول لا يكونون محلقين ولا مقصرين
انما هم مقدرون الحلق والتقصير فهذا كلام العرب من اعتراض الشرط على الشرط فهم
لا يستعملونه الا والحكم معلق على مجموع الامرين بشرط تقدم المؤخر وتاخر المقدم فوجب
ان يحمل الكلام على ما ثبت فى كلامهم كقوله ان تستغيثوا بنا ان تذعروا فان الذعر
مقدم على الاستغاثة والاستغاثة متقدمة على الوجدان فهذا ما عندى فى
فى دفع هذا المذهب المذهب الثالث ان الشرط الثانى جوابه مذكور والشرط الاول
جوابه الشرط الثانى وجوابه فاذا قيل ان ركبت ان لبست فانت طالق فانما تطلق
اذا ركبت او لا ثم لبست وهذا القول داع من قائله ترتيب اللفظ واعطاء الجواب
لما جاوره وانما يستقيم له هذا العمل على تقدير الفاء فى الشرط الثانى ليصح كونه
جوابا للاول وعلى قوله هذا فلا يلزم مضى فعل الشرط الاول ولا الثانى لان كلا
منهما قد اخذ جوابه وهذا القول باطل بامور احدها ان الفاء لا تحذف الا فى
الشعر الثانى ان القاعدة فى اجتماع ذوى الجواب ان يجعل الجواب للسابق منهما
والثالث انه لا يتاتى له فى نحو قوله ان تستغيثوا بنا الخ لان الذعر مقدم على الاستغاثة
فهذا ما بلغنا من الاقوال فى هذه المسئلة وما حضرنا فيها من المباحث وتحرر لنا
انه اذا قيل ان تذعروا ان تستغيثوا بنا تجدوا وان تتوضا ان صليت اثبت كان كلاما
باطلا لما قررناه من ان الصحيح ان الجواب للشرط الاول وجواب الثانى محذوف مدلول
عليه بالشرط الاول وجوابه فيجب ان يكون الشرط الاول وجوابه مسببين من
الشرط الثانى والامر فيما ذكرت بالعكس والصواب ان يقال ان صليت ان توضات
اثبت بتقدير ان توضات فان صليت اثبت وكما قدمنا انه يعترض اكثر من شرطين
وتمثيل ذلك ان اعطيتك ان وعدتك ان سالتنى فعبدى حر فان وقع السؤال

اولا ثم الوعد ثم الاعطاء وقعت الحرية وان وقعت على غير هذا الترتيب فلا حرية
على القول الاول وهو الصحيح وياتى فيه ذلك الخلاف فى التوجيه فالجمهور يقولون
فعبدى حر جواب ان اعطيتك وان اعطيتك فعبدى حر دال على جواب ان
وعدتك وهذا كله دال على جواب ان سالتنى وكانه قيل ان سالتنى فان
وعدتك فان اعطيتك فعبدى حر وعند ابن مالك ان المعنى ان اعطيتك
واعدا لك سائلا اياى فعبدى حر فواعدا حال من فاعل اعطيتك وسائلا
حال من مفعوله وقوله فعبدى حر جواب للشرط الاول وهذا مقتضى قوله
فى الشرطين وهو ضعيف و

هذا ايضا من تتمة

الانتخاب
تمت
م

بسم الله الرحمن الرحيم

من الفن الاول ايضا من كتاب الاشباه والنظائر للسيوطى • اذا اجتمع مثلان و
حذف احدهما فالمحذوف الاول والثانى فيه فروع احدها اذا اجتمع نون الوقاية
ونون الرفع جاز حذف احدهما تخفيفا نحو اتحاجونى وتامرونى وهل
المحذوف نون الرفع او الوقاية خلاف ذهب سيبويه الى الاول ورجحه ابن مالك
لان نون الرفع قد تحذف بلا سبب كقوله ابيت وتبيتى تدلكى ولم يعهد ذلك فى
نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه اولى ولانها نائبة عن الضمة وقد عهد حذفها
تخفيفا فى نحو ان الله يامركم وما يشعركم فى قراءة من سكن ولانها حركة ونون
الوقاية كلمة وحذف الحركة اسهل وذهب المبرد والسيرافى والفارسى وابن

جني واكثر المتاخرين منهم صاحب البسيط وابن هشام الى الثاني لانها لا تدل على
اعراب فكانت اولى بالحذف ولانها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل
فلو كانت هي المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا اثر مع امكانه ولان التثقل نشا من
الثانية فهي احق بالحذف **الثاني** اذا اجتمع نونا الوقاية وان وكان ولكن
جاز حذف احدهما وفي المحذوف قولان احدهما نون الوقاية وعليه الجمهور وقيل
نون ان لان نون الوقاية دخلت للفرق بين اني واني وما دخل للفرق لا يحذف
ثم اختلف هل المحذوف الاولى المدغمة لانها ساكنة والساكن يسرع الى الحذف
او الثانية المدغم فيها لانها طرف على قولين صحح ابو البقاء في اللباب اولهما
الثالث اذا اجتمع نون الضمير ونون الحروف الاربعة المذكورة جاز حذف
احدهما نحو انا ولكنا وهل المحذوف الاولى المدغمة او الثانية المدغم فيها
القولان السابقان ولم يجز هنا القول بان المحذوف نون الضمير لانها اسم
فلا تحذف ثم رايت ابن الصائغ قال في تذكرته في كلام ابن علي في الاغفال
ما يدل على ان المحذوف نون ضمير النصب في قولنا كانا وتاء تفعل في قولنا هي
تكلم قال ذلك على لسان ابي العباس نقلا عن ابي بكر تقوية لمن يذهب الى ان الحذف
من لام اللام الاصلية لا لام الاضافة كما ذهب اليه سيبويه وقال لان ما يحذف
من المكررات انما يحذف للاستثقال وانما يقع الاستثقال فيما يتكرر لا في
المبدوء به ثم قال عقب ذلك والذي رجح ابو علي في الاغفال ان المحذوف
من اننا انما هو النون الوسطى دون نون الضمير قال لانه عهد حذفها دون
حذف نون الضمير **الرابع** اذا اجتمع نون الوقاية ونون الاناث نحو يسوء الغانيات
اذا فلينني والاصل فلينني فحذف احدى النونين واختلف في المحذوفة فقال

المبرد هي نون الوقاية لان الاولى ضمير الفاعل لا يليق بها الحذف ورجحه ابن جني و
الخضراوي وابو حيان وابن هشام وفي البسيط انه مجمع عليه وقال سيبويه هي نون
الاناث واختاره ابن مالك قياسا على تامروني ورده ابو حيان لانه قياس
على مختلف فيه **الخامس** المضارع المبدوء بالتاء اذا كان ثانيه تاء نحو تتعلم
وتتكلم يجوز فيه الاقتصار على احدى التائين وهل المحذوفة الاولى او الثانية قولان
اصحهما الثاني وعليه البصريون لان الاولى دالة على معنى وهي المضارعة ورجحه ابن
مالك في شرح الكافية بان الاستثقال في اجتماع المثلين انما يحصل عند
النطق بثانيهما فكان هو الاحق بالحذف قال وقد يفعل ذلك بما صدر فيه
نونان كقراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا قال وفي هذه القراءة دليل على
ان المحذوف من التائين هي الثانية لان المحذوف من النونين في القراءة
المذكورة انما هي الثانية ورجحه الزنجاني في شرح الهادي بان الثانية
هي التي تعل فتسكن وتدغم في تذكرون فلما لحقها الاعلال دون الاولى لحقها
الحذف دون الاولى اذ الحذف مثل الاعلال **السادس** الفعل المضاعف
على وزن فعل نحو ظل ومس واحس اذا اسند الى الضمير المتحرك نحو ظللت ومسست و
واحسست جاز حذف احدهما في التضعيف فيقال ظلت ومست واحست
المحذوف الاولى وهي العين او الثانية وهي اللام قولان اصحهما الاول وبه جزم
في التسهيل وقال ابو علي في الاغفال قد حذف الاول من الحروف المتكررة كما
حذف من الثاني وذلك قولهم ظلت ومست ونحو ذلك فان قيل ما الدليل على
ان المحذوف الاول قيل قول من قال ظلت ومست فالقى حركة العين المحذوفة
على الفاء كما القاها عليها في خفت وهبت في ظلت ولو كان المحذوف اللام

دون العين لتحركها ما قبل الضمير وكذلك قلب الاول من المنكونة نحو دينار كما قلب الثاني
في نحو تظنيت وتقضيت وخففت الهمزة الاولى كما خففت الثانية نحو جاء
اشراطها **السابع** لاسيما اذا خففت ياؤها كقوله • فِ بالعقود وبالايمان
لاسيما • عقد وفاء به من اعظم القرب • فهل المحذوف الياء الاولى وهي العين
او الثانية وهي اللام اختار ابن جني الثاني وابو حيان الاولى وقال ابن اياز في
شرح الفصول واعلم انه قد جاء تخفيف سي من لاسيما الا انهم لم ينصوا على المحذوف
منها هل هو عينها او لامها والذي يقتضيه القياس ان يكون المحذوف اللام لان
الحذف اعلال والاعلال في اللام شايع كثير بخلافه في العين وبعضهم زعم انهم حذفوا
الياء الاولى لامرين **احدهما** سكونها والثانية متحركة والمتحرك اقوى من الساكن
وكانت الاولى اولى بالحذف لضعفها **الثاني** انها زائدة والاولى منقلبة من واو
اصلية والزائد اولى من الاصلي بالحذف ولما حذفت الياء الاخيرة لم ترد الياء
الى اصلها لارادة المحذوف فهي شي في الكلام لا خير نظرا **الثامن** باب الامثلة
الخمسة اذا اكد بالنون الشديدة نحو والله لتضربن فانه يجتمع فيه ثلث نونات
نون الرفع والنون المشددة فتحذف واحدة وهي نون الرفع كما جزموا به ولم يحكوا
فيه خلافا **التاسع** ذو بمعنى صاحب اصله عند الخليل ذَوُوٌ بوزن فعل وعند ابن
كيسان ذَوَوٌ بالفتح فحذفت احدى الواوين قال ابو حيان وفي المحذوف قولان
احدهما الثانية وهي اللام وعليه اهل الاندلس وهو الظاهر والثاني الاولى وهي
العين وعليه اهل قرطبة **العاشر** قال الشمس بن الصايغ في قوله • ايها السائل
عنهم وعني • لست من قيس ولا قيس مني • الذي ذكروه ان المحذوف من مني
وعني نون الوقاية ويحتمل ان تكون باقية ونون من وعن هي المحذوفة الآن

يقال الحروف بعيدة عن الحذف منها **الحادي عشر** ذا المشار بها عند البصريين
ثلاثية الوضع والفها منقلبة عن ياء عند الاكثر وعن واو وعند اخرين ولامها
عن ياء باتفاق وجزموا بان المحذوفة اللام ولم يحكوا خلافا ثم رايت الخلاف
فيه محكيا في البسيط وان اكثر النحاة على ان المحذوف لامه لانها طرف فهي احق
بالحذف قياسا على الاعلال ولان حذف اللام اكثر من حذف العين فتعليق الحكم
بالاعم اولى ومنهم من قال المحذوف عينه والموجود لامه لان العين ساكنة و
الساكن اضعف من المتحرك فهو احق بالحذف ولانه لو كان المحذوف لامه لقدمت
عليه قلب الياء الفا لان العين تكون ساكنة فلا يوجد فيها علة القلب واما
اللام فمتحركة فاذا حذفت العين وجدت علة الاعلال وهو تحرك حرف العلة
وانفتاح ما قبله **الثاني عشر** قال بدر الدين بن مالك في قوله تعالى
فاما ان كان من المقربين فروح ان اصل الفاء داخلة على ان كان واخرت
للزوم الفصل بين اما والفاء فالتقى فاآن فاء اما وفاء جواب ان فحذفت
الثانية حملا على اكثر الحذفين نظايره **الثالث عشر** اذا صغرت كساء قلت
كسيّ وقد اجتمع فيه ثلث ياآت ياء التصغير والياء المنقلبة عن الالف والياء
المنقلبة عن الالف التي هي لام الكلمة فيحذف احدها وهل المحذوف الياء
الاخيرة التي هي لام الكلمة او الياء المنقلبة عن الالف قولان نص سيبويه
على الاول وكذا نقله ابو حيان بعد ان جزم بالثاني **الرابع عشر** اذا نسبت
الى طيب وسيد وميت حذفت احدى اليائين فقلت طيبي وسيدي تخفيفا
وقد جزموا بان المحذوف الثانية لا الاولى كذا جزم به ابن مالك وابو حيان في
كتبهما وعلله ابو حيان بان موجب الحذف توالي الحركات واجتماع الياآت فكان

حذف المناخر اولى قال الزمخشري في الفائق هين ولين مخففان من هين و
لين والمحذوف من يائيهما الاولى وقيل الثانية **الخامس عشر** يجوز حذف احدى
اليائين من اي قال الشاعر • تنظرت نصرا والسماكين ايهما • وقد جوزه ابن جني
في هذه العديان المحذوف الثانية وهي اللام لقلة حذف العين ولهذا بقيت الا
ساكنة كما كانت **السادس عشر** اذا اجتمع همزة الاستفهام مع همزة قطع نحو
أأمنتم من في السماء فانها ترسم بالف واحد وتحذف الاخرى كذا في خط المصحف
واختلف في المحذوف فقيل الاولى وعليه الكسائي لان الاصلية اولى بالثبوت وقيل
الثانية وعليه الفراء وثعلب وابن كيسان لان بها حصل الاستثقال ولانها تسهل و
المسهل اولى بالحذف ولان الاولى حرف معنى فهو اولى بالثبوت **السابع عشر** اذا
وقف على المقصور المنون نحو رايت عصا وقف عليه بالالف قال ابن الجنان وكان
في التقدير الفان لام الكلمة والالف التي هي بدل من التنوين كما في رايت زيدا فالوقف
قال وحذفت احدى الالفين لانه لا يمكن اجتماع الالفين قال والمحذوف هي الاولى عند
سيبويه والباقية التي هي بدل من التنوين قال وكانت الاولى اولى بالحذف لان الطارئ
يزيل حكم الثابت قال فان كان المقصور غير منون نحو رايت العصا فالالف هي
لام الكلمة اتفاقا وفي شرح الايضاح لابي الحسين بن ابي الربيع اختلف النحويين
في هذه الالف الموجودة في الوقف فالظاهر من كلام سيبويه انها الالف الاصلية
وان التنوين ذهب في الوقف في الاحوال الثلث في الرفع والنصب والجر ورجعت
الالف الاصلية لزوال ما ازالها وذهب المازني الى انها بدل من التنوين لان قبل
التنوين فتحة في اللفظ فصار عصا في الاحوال الثلثة بمنزلة زيدا في قولك رايت
زيدا وذهب ابو علي الفارسي الى انها في الرفع بدل عن الالف الاصلية لزوال التنوين

وفي النصب بدل من التنوين **الثامن عشر** تحية وتئية اذا نسب اليهما قلت تحوي و
تاوي بحذف احدى اليائين وقلب الاخرى واوا والياء المحذوفة هي الاولى التي هي
عين الكلمة والباقية المنقلبة هي لام الكلمة جزم به ابو حيان **التاسع عشر** باب امية
ينسب اليه اموي كذلك الياء المحذوفة هي الاولى وهي ياء المد المدغمة في
لام الكلمة جزم به ايضا وكذلك باب مرمي اذا قيل منه مرمي المحذوف منه الياء
الاولى وهي الزايدة المنقلبة عن واو مفعول والباقية المنقلبة هي لام الكلمة جزم
به **العشرون** قال صاحب الترشيح اذا صغرت اسود وعقابا وقضيبا وحمارا
قلت اسيد وعقيب وقضيب وحمير بياء مشدده مكسورة فاذا نسبت الى
هذا حذفت الياء المتحركة التي تلي اخر الاسم فقلت اسيدي وقضيبي بياء ساكنة
الحادي والعشرون قال ابو حيان اذا صغرت مبيطر ومسيطر ومهيمن اسماء فاعل
من بيطر وسيطر وهيمن تحذف الياء الاولى لانها اولى بالحذف وتثبت ياء
التصغير **الثاني والعشرون** اذا اجتمعت همزتان متفقتان في كلمتين نحو جاء
اجلهم والبغضاء الى اولياء اولئك جاز حذف احدهما تخفيفا ثم منهم من
يقول المحذوف الاولى لانها وقعت اخر الكلمة محل التغيير ومنهم من يقول المحذوف
الثانية لان الاستثقال انما جاء عندها حكاه السيد ركن الدين في شرح الشافية
الثالث والعشرون باب الافعال والاستفعال مما اعتلت عينه كاقامة واستقامة
اصلهما اقوام واستقوام نقلت حركة الواو فيهما وهي العين الى الفاء فانقلبت
الفاء لتجانس الفتحة فالتقى الفان فحذفت احدهما لالتقاء الساكنين ثم عوض
منها تاء التانيث واختلف النحويون ايهما المحذوفة فذهب سيبويه والخليل الى
ان المحذوف الف افعال واستفعال لانها الزايدة ولقربها من الطرف ولان الاستثقال

بها حصل والبيرذهب ابن مالك وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوف عين الكلمة الرابع
والعشرون باب مفعول المعتل العين نحو مبيع ومصون اصلهما مبيوع ومصوون
فعمل بهما ما فعل بابا قامة واستقامة من نقل حركة الياء والواو الى الساكن قبلهما
فالتقى ساكنان الاولى عين الكلمة والثاني واو مفعول الزايدة فوجب حذف احدهما
واختلف في ايهما حذف فذهب الخليل وسيبويه الى ان المحذوف عين الكلمة لان
واو مفعول لمعنى ولان الساكنين اذا التقيا في كلمة حذف الاول الخامس والعشرون
يستحيي بيائين في لغة الحجاز واما تميم فتقول يستحي بياء واحدة قال في التسهيل
فيحذفون احدى اليائين قال ابو حيان اما التي هي لام الكلمة واما التي هي عين الكلمة
اما حذف لام الكلمة فلان الاطراف محل التغيير فلما حذف بقي يستحي كحال ومجر و
فنقل حركة الياء الى الحاء التي هي فاء الكلمة وسكنت الياء واما حذف عين
الكلمة فقيل نقل حركة الياء التي هي عين الى الحاء والتقى ساكنان الياء التي
هي عين والياء التي هي لام فحذف الاولى لالتقاء الساكنين فعلى التقدير الاول
يكون وزن الكلمة يستفع وعلى الثاني يكون وزنها يكون وزنها يستفل السادس
والعشرون باب صحاري وعذاري فيه لغات التشديد وهو الاصل و
التخفيف هربا من ثقل الجمع مع ثقل التشديد ثم الاولى بالحذف الياء التي هي
بدل من الف المد لانها قد عهد حذفها ولان الكلمة خماسية والمبدل من الف التانيث
بمنزلة الاصل فهي احق بالثبوت وما قبلها احق بالحذف قاله في البسيط السابع
والعشرون قراءة ابن محيصن سواء عليهم انذرتهم بحذف احدى الهمزتين
قال ابن جني في المحتسب المحذوف الاولى وهي همزة الاستفهام قال فان قيل فلعل
المحذوف الثانية قيل قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام واما حذف همزة افعل

في الماضي فبعيد الثامن والعشرون باب جاء وشاء اسم فاعل من جاء وشاء اصله
جائي وشائي لان لام الفعل همزة فمذهب الخليل ان الهمزة الاولى هي لام الفعل
قدمت الى موضع العين كما قدمت في شاك وهار ومذهب سيبويه هي
عين الفعل استثقل اجتماع الهمزتين فقلبت الاخيرة ياء على حركة ما قبلها
وهي لام الفعل عنده ثم فعل به ما فعل بقاض فوزنه على هذا فاعل وعلى قول
الخليل فالع لانه مقلوب وال هذا الى ان في المحذوف قولين قول سيبويه
اللام وقول الخليل العين التاسع والعشرون نحو يا زيد زيد اليعملات وبين
ذراعي وجبهة الاسد في المحذوف خلاف قال المبرد الاول قال سيبويه الثاني و
رجحه ابن هشام قال ابن النحاس في التعليقة قولهم قطع الله قطع الله يد ورجل
من قالها اجمعوا على ان هنا مضافا اليه محذوفا من احدهما واختلفوا في ايهما
حذف فمذهب سيبويه حذف من الثاني وهو اسهل لانه ليس فيه وضع ظاهر موضع
مضمر وليس فيه اكثر من الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف وحسن ذلك
وسهله كون الدليل مقدما على المدلول عليه ومذهب المبرد ان الحذف من الاول
وان رجل مضاف الى من المذكورة ويد مضافة الى من قالها اخرى محذوفة و
يلزمه ان يكون قد وضع الظاهر موضع المضمر اذ الاصل يد من قالها ورجله و
حسن ذلك عنده كون الاول متقدما في اللفظ فلم يستنكر لذلك الثلاثون
نحو زيد وعمرو قايم مذهب سيبويه ان الحذف فيه من الاول مع ان مذهبه في
نحو زيد زيد اليعملات ان الحذف من الثاني قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف
الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف اليه المذكور في اللفظ عوضا مما ذهب واما
هنا فلو كان قايم خبرا عن الاول لوقع في موقعه اذ لا ضرورة تدعو الى تاخيره اذ كان

الجر يحذف بغير عوض نحو زيد قائم وعمرو ومن غير قبح في ذلك انتهى وقيل ايضا كل
من المبتدأين عامل في الخبر فالاولى اعمال الثاني لقربه قال ابن هشام
ويلزم من هذا التعليل ان يقال بذلك في مسئلة الاضافة قال والحق فانما
هو عند التردد والافلا تردد ان الحذف من الاول في قوله نحن بما عندنا
وانت بما عندك راض والراي مختلف ومن الثاني قوله واني وقيار بها
لغريب **الحادي والثلثون** ذات صلها دوية تحركت الواو والياء فقلب كل
منهما الفا فالتقى الفان فحذف احدهما قال ابن هشام في تذكرته وينبغي ان
ينظر هل المحذوف فيها الالف الاولى او الثانية فقياس قول سيبويه والخليل في
اقامة واستقامة ان يكون المحذوف الاولى وقياس قولهما في مثل مصون ان
يكون المحذوف الثانية **الثاني والثلثون** قولهم لاه ابوك في لله ابوك قال
الشلوبين في تعليقه على كتاب سيبويه مذهبنا ان المحذوف حرف الجر والمبقاة
اللام التي للتعريف وزعم المبرد ان المحذوف اللام المعرفة ولام الله الاصلية والمبقاة
لام الجر فتحت ردا الى اصلها كما يفتح مع المضمر وهذا اولى لان في مذهبكم حذف
الجار وابقاء عمله وهو مع ذلك حرف معنى واما انا فلم احذف حرف المعنى بل
حذفت ما لا معنى له قال الشلوبين وهذا المذهب قد وافق في حذف اللام المعرفة
وبقي الترجيح بين حرف الجر وحرف الاصل فزعمنا ان المحذوف حرف الجر وزعم
ان المحذوف اللام الاصلية ورجح مذهبه بان حرف الجر لمعنى وفيه ابقاء عمله
وينبغي ان يترجح مذهبنا لانه قد ثبت حرف الجر محذوفا وعمله مبقى في نحو خير
عافاك الله وفي مذهبه ادعاء فتح اللام ونحن نبقي الكلام على ظاهره وايضا
فان الذين يفتحون اللام الجارة قوم باعيانهم لا يفعل ذلك غيرهم وجميع العرب

يقولون لاه ابوك بالفتح فدل على انها ليست الجارة اذ لو كانت الجارة لما فتحها
الا من لغته ان يقول المال لزيد ولعمرو فهذا يؤيد ما ذهبنا اليه **الثالث والثلثون**
الان اصله اوان ثم قيل حذفت الالف بعد الواو وقلبت الواو الفا وقيل بل
حذفت الواو وبقيت الالف بعدها وفتحت بعد الهمزة حكاهما في البسيط

فصل من نظاير ذلك وهو عكس القاعدة قال ابو حيان اختلف النحويون
في اي الحرفين من المضاعف هو الزايد فذهب الخليل الى ان الزايد هو الاول
فاللام الاولى من سلم هي الزايدة وكذلك الزاي الاولى من بلز وذهب يونس فيما
ذكره الفارسي عنه الى ان الثاني هو الزايد وحجة الخليل ان المثل الاول قد وقع
موقعا يكثر فيه امهات الزوايد وهي الياء والواو والالف الا ترى انها تقع زايدة
ساكنة ثانية نحو حوقل وصيقل وكاهل وثالثة نحو قضيب وعجوز وكتاب
فاذا جعلنا الاولى من سلم زايدة كانت واقعة موقع هذه الحروف وكذلك
في قردد وما اشبهه مما جاء فيه المضاعف ان الاول هو الزايد عند الخليل و
حجة يونس ان المثل الثاني يقع موقعا يكثر فيه امهات الزوايد الا ترى ان الواو
والياء يردان متحركين نحو جهور وعثير ودابيين نحو كنهور وعفرية
واذا كان الثاني من سلم وبلز زايدا كان واقعا موقع هذين الحرفين قال ابو حيان
ولا حجة فيما استدل به الخليل ويونس لانه ليس فيه اكثر من التانيس بالاتيان بالنظير
واما سيبويه فقد حكم بان الثاني هو الزايد ثم قال بعد ذلك وكلا الوجهين صواب
ومذهب فهذا يدل على احتمال الوجهين واختلف في الصحيح فذهب الفارسي الى ان الصحيح
مذهب سيبويه واستدل على ذلك بوجود اسحنكك واقعنسس وشبههما
في كلامهم قال وذلك ان النون في افعنلل من الرباعي لم توجد قط الا بين اصلين

نحو احرنجم ينبغي ان يكون ما الحق به من الثلاثي بين الثلاثي لئلا يخالف الملحق ١٠٤
الملحق به ولا يمكن ذلك الا بجعل الاول هو الاصل والثاني هو الزايد واذا ثبت
ذلك في هذا حملت ساير المضاعفات عليه وذهب ابن عصفور الى ان الصحيح
مذهب الخليل بدليلين احدهما قول العرب في تصغير صمحمح صميحح فحذفوا الحاء الاولى
فثبت انها الزايدة لانه لا يجوز حذف الاصلي وابقاء الزايد والثاني ان العين
اذا تضعفت وفصل بينهما حرف فذلك الحرف لا يكون الا زايدا نحو عثوثل وعقنقل
الا ترى ان الواو والنون الفاصلتين بين العينين زايدتان فاذا ثبت ذلك
تبين ان الزايد من الحائين في صمحمح هي الاولى لانها فاصلة بين العينين فلو
ينبغي ان تكون اصلا لئلا يكون في ذلك كسر لما استقر في كلامهم من انه لا يجوز الفصل
بين العينين الا بحرف زايد فاذا ثبت ان الزايد من المثلين في هذين الموضعين
هو الاول حملنا ساير المواضع عليها وذهب ابن خروف والشلوبين الى
التسوية بين مذهب الخليل ومذهب سيبويه وذهب ابن مالك الى تفصيل
الحكم بزيادة الثاني والثالث في صمحمح ونحوه والثالث والرابع في مرمريس
ان الثاني في نحو اقعنسس والاول في نحو علم اولى بالزيادة قال ابو حيان وهذا
التفصيل الذي ذكره ليس مذهبا لاحد وانما هو احداث قول ثالث حمله على
عادته وفي البسيط اختلف في معدودن هل الزايد فيه الدال الاولى او الثانية
فعلى الاول يقال في تصغيره معيدن بحذف الواو مع الدال لان الواو وقعت ثالثة
وعلى الثاني معيديد بقلبها ياء لانها رابعة فلا تحذف الاسم اخف من
الصفة وذلك ان الصفة ثقلت بالاشتقاق وبالحاجة الى الموصوف وبتحمل الضمير
وفرع على ذلك فروع منها ان الجمع بالالف والتاء تسكن فيه العين في الصفة كصعبة

وصعاب وخدلة وخدلات وعيشة رغد وعيشات رغدات وطريق نهج
اي واضح وطرق نهجات وتحرك في الاسم كجفنة وجفنات وهند وهندات
وسدرة وسدرات وعرفة وعرفات قال لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى
وشذ تحريك الصفة في قولهم شاة لجبة وشياه لجبات اي قليلات الالبان
قال ابو علي من العرب من يحرك لجبة في الافراد فجاء الجمع على لغته وتسكين الاسم
ضرورة في قوله ابت ذكر عودن احشاء قلبه خفوقا ورفضات الهوى في
المفاصل ذكر محمد بن مسعود الزكي في كتاب البديع ان الذي وان المصدرية يتعاوضان
فتقع الذي مصدرية كقوله اتقرح اكباد المحبين كالذي ارى كبدي من حب مية
يقرح وتقع ان بمعنى الذي كقولهم زيد اعقل من ان يكذب قال ابن هشام فاما وقوع
الذي مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسي وارتضاه ابن خروف وابن
مالك وجعلوا منه ذلك الذي يبشر الله به عباده وخضتم كالذي خاضوا واما
عرض قائلا به والذي جرى عليه اشكال هذا الكلام بان ظاهره تفضيل زيد في العقل
على الكذب وهذا لا معنى له ونظاير هذا التركيب مشهورة الاستعمال وقل من يتنبه
لاشكالها قال ولو ظهر لي توجيهان احدهما ان يكون في الكلام توجيه تاويل على
تاويل فيؤول ان والفعل بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف فيؤول الى المعنى الذي
اراده ولكن يوجه بقبول العلماء الا ترى انه قيل في قوله تعالى وما كان هذا
القران ان يفترى ان التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا ما كان مفترى
الثاني ان اعقل ضمن معنى ابعد فمعنى المثال زيد ابعد من الكذب لعقله من
غيره فمن المذكورة ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بافعل لما تضمنه من معنى
البعد لا لما فيه من المعنى الوضعي والمفضل عليه متروك ابدا مع افعل هذا القصد التعميم

وفي شرح الدرة لابن القواس شبهت ليس بلا فحملت عليها في العطف كما حملت لا
عليها في العمل وقال بعضهم في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم خرج المازني
الاية على ان ان وان كانت فهي النافية بمعنى ما ثقلت كما ان المشددة قد تخفف
وهذا من التقارض مطل الالف والواو والياء عند التذكر نحو قولك اخوالك بنا
اذا كنت متذكرا المفعول به اي ضربا زيدا ونحوه وكذلك مطل الواو اذا تذكرت
في نحو ضربوا اذا كنت متذكرا المفعول او الظرف ونحو ذلك اي ضربوا زيدا او ضربوا
يوم الجمعة او ضربوا قياما فتتذكر الحال وكذلك الياء في نحو اضربي اي اضربي زيدا
ونحوه وانما مطلت ومدت هذه الاحرف في الوقف عند التذكر لانك لو وقفت عليها
غير ممطولة ولا ممكنة المدة وانت متذكر لم يكن في لفظك دليل على انك متذكر
شيئا ولاوهمت ان كلامك قد تم ولم يبق بعده مطلوب متوقع لك فلما وقفت و
مطلت علم انك متطاول الى كلام تال للاول منوط به معقود ما قبله على تضمنه
وخلطه بجملته وجه الدلالة من ذلك ان حروف اللين الثلثة اذا وقفت عليهن
ضعفن وتضاءلن ولم يعب مدهن واذا وقعن بعد الحرفين تمكن واعترض الصدى
معهن ولذلك قال ابو الحسن ان الالف اذا وقعت بعد الحرفين كان لها مدى و
يدل على ذلك ان العرب لما ارادت مطلهن للندبة واطالة الصوت بهن في
الوقف وعلمت ان السكون عليهن ينتقصهن ولا يفي بهن اتبعتهن الهاء في
الوقف توفيتا لهن وتطاولا الى اطالتهن وذلك قولهم وازيداه ولا بد من الهاء
في الوقف فان وصلت اسقطتها وقام التابع في اطالة الصوت مقامها
نحو وازيداه واعمراه وكذلك اختاها نحو وانقطاع ظهرهيه واغلامكيه وا
غلامهوه واغلامهموه وتقول في الوصل واغلامهموه لقد كان كريما و

انقطاع

انقطاع ظهرهي من هذا الامر والامر الجامع بين الندبة والتذكر قوة الحاجة
الى اطالة الصوت في الموضعين فلما كانت هذه الاحرف وكنت عند التذكر
كالناطق بالحرف المستذكر صار كانه ملفوظ به فتمت هذه الاحرف وان كن
اطرافا كما يتممن اذا وقعن حشوا لا اواخر فاعرف ذلك وكذلك الحركات
عند التذكر يمطلن حتى يفين حروفا فاذا صرنها جرين مجرى الحروف المبتدأة
توام فيمطلن ايضا كما تمطل الحروف وذلك قولهم عند التذكر مع الفتحة في
قمت قمتا اي قمت يوم الجمعة مع الكسرة انتي اي انت عاقلة ومع الضمة قمتوا في
قمت الى زيد فان كان الحرف الموقوف عليه عند التذكر ساكنا صحيحا كسر لانه لا يجري
الصوت في الساكن فاذا حرك انبعث الصوت في الحركة ثم انتهى الى الحرف ثم انبعثت
ذلك الحرف ومطلته كقولك في قد وانت تريد قد قام قدي وفي من من بني وفي هل
هلي وفي نعم نعمي وفي لام التعريف من الغلام مثلا الي وانما حرك بالكسرة دون
اختيها لانه ساكن احتيج الى حركته فجرى مجرى التقاء الساكنين نحو قم الليل
وعليه اطلق المجزوم والموقوف في القوافي المطلقة الى الكسر كقوله ٭ وانك
مهما تامري القلب يفعل ٭ وقوله ٭ لما تزل برحالنا وكان قد ٭ ونحو ما نحن عليه
حكاية الكتاب هذا سيفني يريد سيف من امره كذا فلما اراد الوصل انبت التنوين
ولما كان ساكنا صحيحا اجرى الصوت به كسرة اشبع فانشأ عنها ياء فقال
سيفني وان كان الموقوف عليه عند التذكر ساكنا معتلا غير تابع لما قبله
وهو الواو والياء الساكنتان بعد الفتح نحو اي وكي ولو واو كسر نحو قمت
كيي اي كي تقوم ومن كان من لغته ان يفتح او يضم لالتقاء الساكنين نحو
قم الليل فقياس قوله ان يفتح ويضم عند التذكر نحو قما وبعا وسرا وعن قطرب

ان من العرب من يقول اشم يا رجل فان تذكرت على هذه اللغة مطلت الضمة
واذا انقلب سموا ومن العرب من يقرء اشتروا الضلالة لتزيا بالضم ومنهم من يكسر
ومنهم من يفتح فان مطلت مستذكرا قلت على من ضم اشتروا وعلى من كسر
اشتروى وعلى من فتح اشتروا وروينا عن محمد بن محمد بن احمد بن موسى عن محمد
بن الجهم عن يحيى بن زياد قول الشاعر • فهم بطانتهم وهم وزراؤهم •
وهم القضاة ومنهم الحكام • فان وقفت على هم من قوله وهم القضاة قلت
همى وكذا الوقف على منهم الحكام منهمى وان وقفت على هم من قوله وهم وزراؤهم
قلت وهموا لانك كذا رايته فعل الشاعر وان شئت عكست حملا للثانى على
الاول وللاول على الثانى لانك اذا فعلت ذلك لم تعد ان حملت على نظيره وكلما
جاز شيء من ذلك عند وقفك التذكر جاز فى القافية البتة على ما تقدم وعليه تقول
عجبت منا اى من القوم على من فتح النون ومن كسرها فقال من القصة قال منى انا
الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة قال ابن جنى الاول منهما ان تحذف الحرف و
تقر الحركة قبله نائبة عنه ودليلا عليه كقوله • كفاك كف لا تليق درهما • جودا
واخرى تعط بالسيف الدما • يريد تعطى وقوله • واخو الغوان متى يشأ يصرمنه
وقوله دوامى لايد تخبطن السريحا • ومنه قوله تعالى يا عباد فاتقون
وهو كثير فى الكسرة وقد جاء فى الضمة ومنه قوله • ان الفقير بيننا قاض حكم
ان ترد الماء اذا غاب النجم • يريد النجوم فحذف الواو واناب عنها الضمة وقوله
حتى اذا بلت حلاقيم الحلق يريد الحلوق وقال الاخطل • كلمع ايدى مثاكيل
مسبلة • يندبن ضرس بنات الدهر والخطب • يريد الخطوب ومنه قوله تعالى
ويمح الله الباطل ديوم يدع الداع وسندع الزبانية كتب ذلك بغير واو دليلا فى

الخط على الوقف عليه بغير واو فى اللفظ وهذا فى المفتوح قليل الخفة الالف
قال مثل النقا كبده ضرب الظلل يريد الظلال ونحو منه قوله • الا بارك
الله فى سهيل • اذا ما الله بارك فى الرجال • فحذف الالف من لفظ الله و منه
قوله • الفاء مكة من ورق الحمى • لانه اراد الحمام فحذف الالف فالتقت
الميمات فغير على ما ترى وقال ابو عثمان فى قوله تعالى يا ابت اراد يا ابتا
فحذف الالف وقال الشاعر • فلست بمدرك ما فات منى • بلهف ولا بليت
ولا لوانى • يريد بلهفا والثانى منهما وهو نائبة الحرف عن الحركة فى بعض الاحكام
وهى الاسماء الستة وجميع التثنية وكثير من الجمع فان الالف والواو والياء فيها
نائبة عن الحركات فى الاعراب وكذا النون فى الافعال الخمسة نائبة عن الضمة
انتهى قال ابن الانبارى فى الانصاف ذهب البصريون الى ان الاسماء
الستة معربة من مكان واحد والواو والالف والياء هى حروف الاعراب وذهب
الكوفيون الى انها معربة من مكانين قال والذى يدل على صحة ما ذهبنا اليه وفساد
ما ذهبوا اليه ان ما ذهبنا اليه نظيره فى كلام العرب فان كل معرب فى كلامهم
ليس له الا اعراب واحد وما ذهبوا اليه لا نظير له فى كلامهم فانه ليس فى كلامهم معرب
له اعرابان والمصير الى ما له نظير اولى من المصير الى ما ليس له نظير ومنها قال
ابن الانبارى ذهب البصريون الى ان الالف والواو والياء فى التثنية والجمع حروف
اعراب وذهب الجرمى الى ان انقلابها هو الاعراب وقد افسد بعض النحويين
بان هذا يؤدى الى ان يكون الاعراب بغير حركة ولا حرف وهذا لا نظير له فى
كلامهم انتهى قال الشلوبين قال من قال ان الضمة فى الخاء من جاءنى اخوك
هى ضمة الرفع وانما هى منقولة عن حرف الاعراب وكذا الكسرة فى مررت باخيك

فاسدو ذلك ان فيه كون الاعراب فيما قبل الاخر في الرفع والخفض وهذا لا
نظير له الا في الوقف على بعض اللغات فيما قبل اخره ساكن والوقف عارض و
العارض لا يعتد به وهنا في الوصل ليس عارضا بل هو الاصل اذا دخلت
الواو على لكن اشتغل العطف بها وتجردت لكن للاستدراك كما ان حرف الاستفهام
اذا دخل على ما يدل على الاستفهام خلع دلالة الاستفهام كما في قوله • اهل راوا
بسفح القاع ذي الاكم • فان هل بمعنى قد وكما في قوله • ام كيف ينفع ما يعطي العلوق
به • رئمان انف اذا ما ضن باللبن • فان ام خلعت من دلالة الاستفهام
وتجردت للعطف بمعنى بل ولا يجوز تجريد كيف دون ام لان تجريدها عن الاستفهام
يزيل عنها علة البناء فيجب اعرابها ذكره في البسيط وقال ابن يعيش والدليل
على ان الف ارطى للالحاق لا للتانيث سمع عنهم ارطاة بالحاق تاء التانيث
ولو كانت للتانيث لم يدخلها تانيث اخر لانه لا يجمع بين علامتي تانيث
وقال ابن كيسان والزجاج والفارسي اما ليست عاطفة لانها تقترن بالواو
وهي حرف عطف ولا يجتمع حرفا عطف واختاره ابو البقاء وابن مالك و
الشلوبين وابن عصفور والاندلسي والسخاوي والرضي وقال ابن الحاجب في شرح
المفصل لم يعدها الفارسي اما من حروف العطف لدخول العاطف عليها وقد
ثبت انهم لا يجمعون بين حرفي عطف وقال ابن السراج ليس اما بحرف عطف لان
حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض فان وجدت شيئا من ذلك في كلامهم فقد
خرج احدهما عن ان يكون حرف عطف نحو قولك ما زيد ولا عمرو فلا في هذه المسئلة
ليست عاطفة انما هي نافية وقال الشلوبين انما حذفت تاء التانيث من نحو مسلمة
في الجمع بالالف والتاء نحو مسلمات لانها لو لم تحذف لاجتمع في الاسم علامتا تانيث

وهم يكرهون ذلك لا يجتمع خطابان في كلام واحد قال ابو علي في التذكرة
الدليل على هذا الاصل قولهم ارايتك ما فعل الا ترى ان كاف الخطاب لما لحقت
الفعل خلع الخطاب من التاء والدليل على خلع الخطاب من التاء لحوق الكاف
وما يتعلق بها من تثنية وجمع وتانيث وتذكير ان التاء في جميع الاحوال على
صورة واحدة فلا يجوز على هذا يا غلامك لان الغلام مخاطب والكاف خطاب
اخر وهو غير الغلام فقد حصل في الكلام خطابان فامتنع لذلك ولو قيل
يا ذاك كان ذا قد وقع موقع الخطاب فاذا وصل بالكاف لم يكن حسنا وهو
اشبه من الاول لان ذا هو الكاف وليس الغلام الكاف وقال الشلوبين
كرهوا ان يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد وهذا يبطل قول من قال ان الاسماء
الستة وامرءا وابنما معربة بشيئين من مكانين لان العرب اذا كانت لا
تجمع بين حرفين لمعنى واحد لكونه نقيض موضوعهما من الاختصار فلان لا تفعل
ذلك في الحركة احق واولى لان الحركة اخصر من الحرف **ذكر** ما افترق فيه
اسم الفاعل والفعل قال في البسيط اعلم ان اسم الفاعل ينقص عن الفعل ويفارقه
بستة اشياء **احدها** لا يعمل عند البصريين الا في الحال والاستقبال والفعل
يعمل مطلقا **الثاني** اشتراط اعتماده عند البصريين **الثالث** انه اذا جرى
على غير من هو له برز ضميره عند البصريين بخلاف الفعل **الرابع** انه يجوز
تعديته بحرف الجر وان امتنع ذلك في فعله نحو فعال لما يريد • وقال الشاعر
ونحن التاركون لما سخطنا ونحن الاخذون لما رضينا **الخامس** ان اسم الفاعل
مع فاعله مفرد بخلاف الفعل مع فاعله وكذلك يعد من المفردات بخلاف
الفعل مع فاعله ولذلك يعرف بخلاف الفعل مع فاعله عند التسمية به **السادس**

ان الالف والواو في ضاربان وضاربون اسمان يدلان على الفاعل المثنى و
المجموع وقال في موضع اخر اعلم ان الالف والياء والواو اللاحقة لاسم المفعول
واسم الفاعل حروف دالة على التثنية والجمع والفاعل فيهما ضمير لا يبرز بخلاف
الفعل فانها فيه ضماير دالة على الفاعل المثنى والمجموع والفاعلة المخاطبة عند
سيبويه وانما حكمنا بانها حروف وليست بضماير لتغيرها بدخول العامل والضماير
في الفعل لا تتغير بدخوله وانما لم يبرز ضمير الفاعل في الصفات في تثنية و
جمع لثلثة اوجه احدها لتنحط رتبتها عن رتبة الفعل الذي هو اصلها في
العمل فانه يبرز فيه ضمير التثنية والجمع والثاني انه لو ابرز لكان بصورة الضمير
الدال على التثنية والجمع في الفعل وح يؤدي الى اجتماع الفين في التثنية احدهما
ضمير والثاني علامة التثنية واجتماع واوين في الجمع احدهما ضمير والثاني علامة
الجمع ولا يجوز الجمع بينهما لانهما ساكنان فلا بد من حذف احدهما واذا كان
لا بد من الحذف حكمنا باستتار الضمير خيفة من الحذف لان الموجود علامة التثنية
والجمع وليس بضمير بدليل التغير والضمير لا يتغير والثالث ان الصفة لما كانت تثنى
وتجمع بحكم الاسمية استغنى عن بروز ضميرها بدلالة علامة التثنية والجمع عليه
بخلاف الفعل فانه لا يثنى ولا يجمع فلذلك برز ضميره ليدل على تثنية الفاعل و
جمعه وذكر الاندلسي بدل الوجه الرابع في الفرق ان اسم الفاعل اذا ثنى او جمع واتصل
به ضمير وجب حذف نونه لاتصال الضمير على المشهور وذلك لا يجب في الفعل بل يتصل
بها الضمير **ذكر** ما افترق فيه الصفة المشبهة واسم الفاعل قال ابن القواس في
شرح الكافية الصفة المشبهة تشبه اسم الفاعل من وجوه وتفارقه من وجوه اما وجوه
الشبه فاربعة التذكير والتانيث والتثنية والجمع واما وجوه المفارقة فسبعة

احدها انها لا تعمل الا في السببي دون الاجنبي يجوز زيد حسن وجهه ولا يجوز زيد حسن
وجه عمرو كما يجوز ضارب وجه عمرو لنقصانها عن مرتبة اسم الفاعل الثاني لا يتقدم
معمولها عليها فلا يقال زيد وجها حسن كما يقال زيد عمرا ضارب الثالث انه عدم
شبه الفعل ولذلك احتاجت في العمل الى شبه اسم الفاعل الرابع انها لا توجد الا
ثابتة في الحال سواء كانت موجودة قبله او بعده فانها لا تعرض لذلك بخلاف
اسم الفاعل فانه يدل على ما يدل عليه الفعل ويستعمل في الازمنة الثلثة ويعمل منها
في الحال والاستقبال ولذلك اذا قصدنا بالصفة معنى الحدوث اتى بها
على زنة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن فحسن هو الذي ثبت له الحسن مطلقا
وحاسن الذي ثبت له الان او غدا وفي التنزيل وضايق به صدرك فعدل عن
ضيق الى ضايق ليدل على عروض ضيق وكونه غير ثابت في الحال الا يقال فاذا دلت
على معنى ثابت كانت ماخوذة من الماضي لكونه قد ثبت وح فيلزم ان لا يعمل
لكون اسم الفاعل المشبهة به للماضي وهو لا يعمل لانا نقول انما يلزم ذلك لو
كان دلالتها على الثبوت وتعلقها بالماضي يخرجها عن شبه اسم الفاعل للحال
مطلقا وهو ممنوع بل معنى الحال موجود فيها فانك اذا قلت مررت برجل حسن
الوجه دل على ان الصفة موجودة لاتصال زمانها من اخبارك لا انها وجدت
ثم عدمت الخامس انها لا توجد الا من فعل لازم السادس انها اذا دخل
عليها ال وعلى معمولها كان الاجود في معمولها الجر بخلاف اسم الفاعل فان النصب
فيه اجود السابع انه لا يجوز ان يعطف على المجرور بها بالنصب فلا يقال زيد كثير
المال والعبيد بنصب العبيد كما يقال زيد ضارب عمرو وبكرا لانه انما يعطف على
الموضع بالنصب اذا كان المعطوف عليه منصوبا في المعنى وليس معمولها كذلك

بل هو مرفوع فى المعنى لان الاصل فى كثير مالك كثير ماله وذكر ابن السراج فى الاصول
فرقا ثامنا وهو ان اسم الفاعل لا يجوز اضافته الى الفاعل لا يجوز ان تقول عجبت
من ضارب زيد وزيد فاعل ويجوز فى المشبهة اضافتها الى الفاعل لانها اضافة
غير حقيقية نحو حسن الوجه والشديد اليد فالحسن للوجه والشديد لليد والمعنى
حسن وجهه وزاد ابن هشام فى المغنى فروقا اخرى احدها ان اسم الفاعل لا يكون الا
مجاريا للمضارع فى حركاته وسكناته وهى تكون مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن
النفس وطاهر العرض وغير مجارية له وهو الغالب والثانى انه لا يخالف فعله فى العمل
وهى تخالفه فانها تنصب مع قصور فعلها الثالث انه لا يقبح حذف الموصوف
فى اسم الفاعل واضافته الى مضاف ضميره نحو مررت بقاتل ابيه ويقبح مررت بحسن
وجهه والرابع انه يفصل مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب فى الدار ابوه عمرا ويمتنع
عند الجمهور زيد حسن فى الحرب وجهه رفعتا ونصبت الخامس انه يجوز اتباع
معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة قاله الزجاج ومتاخر والمغاربة والسادس
انه يجوز حذفه وابقاء معموله وهى لا تعمل محذوفة قال الاندى لا يجوز الفصل بين
الصفة والموصوف لانهما كشئ واحد بخلاف المعطوف والمعطوف عليه مسئلة
قال الخفاف فى شرح الايضاح وقع فى كتاب المهذب لابى اسحق الزجاج ان تثنية
الصفة الرافعة للظاهر وجمعها فصيح فى الكلام لا كضعف لغة اكلونى البراغيث قال
والفرق ان اصل الصفة كساير الاسماء التى تثنى وتجمع وانما يمتنع منها بالحمل على
الفعل فيجوز فيها وجهان فصيحان احدهما يراعى اصلها فيثنى ويجمع والثانى ان
يراعى شبهها بالفعل فلا يثنى ولا يجمع قال الخفاف وهذا قياس حسن لو ساعده
السماع والذى حكاه ائمة النحويين ان تثنية الصفة وجمعها اذا رفعت الظاهر ضعيف كاكلونى

البراغيث وينبغى على قياس قوله ان يجيز فى المضارع والبناء لان اصله البناء
واعرب لشبه الاسم وكذا فى الاسم الذى لا ينصرف فالصرف باعتبار الاصل و
المنع باعتبار شبه الفعل انتهى قال الحريرى فى درة الغواص فان قيل
كيف جاز العطف على المضمرين المرفوع والمنصوب من غير تكرير وامتنع العطف على
الضمير المجرور الا بالتكرير فالجواب انه لما جاز ان يعطف ذانك المضمران على الاسم
الظاهر جاز ان يعطف الظاهر عليهما ولما لم يجز ان يعطف الظاهر على المضمر المجرور
الا بتكرير الجار فى قولك مررت بك وبزيد لم يجز ان يعطف هذا المضمر على الظاهر
الا بتكريره ايضا نحو مررت بزيد وبك وهذا من لطائف علم العربية ومحاسن
الفروق النحوية انتهى مسئلة اذا اكد الضمير المجرور كقولك مررت بك انت
وزيد اختلف فيه فذهب الجرمى الى جواز العطف مع التاكيد قياسا على العطف على
ضمير الفاعل اذا اكد والجامع بينهما شدة الاتصال بما يتصلان به وذهب
سيبويه الى منع العطف والفرق من اوجه احدها ان تاكيده لا يزيل عنه
العلل المذكورة فى المنع بخلاف تاكيد الفاعل فانه يزيل عند المانع من العطف
الثانى ان تاكيد الضمير المجرور بضمير المرفوع على خلاف القياس وتاكيد ضمير الفاعل
بضمير المرفوع جار على القياس الثالث ان الضمير المجرور اشد اتصالا من ضمير الفاعل
لان ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند ارادة الحصر ويفصل بينه وبين الفعل
ولا يمكن الفصل بين الضمير المجرور وعامله فلما اشتد اتصاله قوى شبهه فلم يؤثر
التاكيد فى جواز العطف بخلاف الفاعل فانه لما لم يشتد اتصاله اثر التاكيد
فى جواز العطف عليه الرابع انه يلزم من العطف مع تاكيد المجرور بالمرفوع نحو
مررت به هو وزيد مخالفة اللفظ والمعنى اما اللفظ فان قبله ضمير المرفوع ولم

يحمل العطف عليه واما المعنى فان معنى المجرور غير معنى المرفوع ولا يلزم من العطف
على تاكيد ضمير الفاعل الا مخالفة اللفظ ولا مخالفة المعنى قال ابن الحاجب في اماليه
ان قيل ما الفرق بين قولهم يا زيد وعمرو فانه ما جاء فيه الا وجه واحد وهو قولهم
وعمرو وجاء في المعطوف من باب لا وجهان احدهما العطف على اللفظ و
الثاني العطف على المحل مثل لا ام لي ان كان ذاك ولا اب فالجواب ان الفرق من
وجهين احدهما ان قولنا يا زيد وعمرو حرف النداء فيه مراد وهو جائز الحذف فجاز
الاتيان باثره وليس كذلك في باب لا في الصورة المذكورة لان لا لا تحذف في
مثل ذلك وانما قدر حرف النداء ههنا دون ثم لكثرة النداء في كلامهم الوجه الثاني
ان لا بني اسمها معها الى ان صار الاسم ممتزجا امتزاج المركبات ولا يمكن بقاء ذلك
مع حذفها ولم يسوغ بناء سنم على امتزاجه بالاولى لانه قد فصل بينهما بكلمتين ولئلا
يؤدي الى امتزاج اربع كلمات مسئلة قال ابن الحاجب قولهم لا يا زيد والضحاك
فيه جواز الرفع والنصب ولم يات في باب لا الا وجه واحد وهو الرفع لا غير مثال
لا غلام لك ولا العباس والفرق بينهما ان لا لا تدخل على المعارف لما تقرر في موضعه
ولا يمكن حمله على اللفظ لان لا انما اتى بها لنفي المتعدد ولا تعدد في قولك لا
غلام لك ولا العباس لان دخول النصب فيه فرع دخول الفتح فيه اذا كان منفيا
ولا يدخله الفتح فلم يدخله هذا النصب الذي هو فرعه لان دخول الفتح انما كان
لتضمنه معنى الحرف الا ترى ان معنى قولك لا رجل في الدار لا من رجل ولا سبيل لتقديره
مثل ذلك فيما ذكرناه الا ترى ان لا اذا وقع بعدها معرفة وجب الرفع والتكرير
ويرجع الاسم الى اصله فوجب الرفع فاذا وجب الرفع فيما يلي لا فلم يجز فيه
غيره فلان لا يجوز غيره في فرعه الذي هو المعطوف من باب اولى وليس كذلك في

اولى وليس كذلك في باب النداء في قولنا يا زيد والضحاك فان حرف النداء
وان كان متعذرا كما تعذر فيما ذكرنا الا انه يتوصل اليه باي وبهذا كقولك
يا ايها الضحاك فصار دخوله وان كان باشتراط فصل بخطاب لا فانها لا
تدخل بحال انتهى باب العدد قال الاندلسي في شرح المفصل فان قلت الاسمان
المركبان في باب العدد يجريان مجرى الكلمة الواحدة فهلا اعرب مجموعهما كما
اعرب معديكرب واخواته قلنا الفرق من وجهين احدهما ان الامتزاج هنا
اشد اذ كان احد الاسمين منهما لم يكد يستعمل على انفراده بل حضرموت مثلا
في استعماله علما لهذه البلدة كدمشق مثلا وبغداد فكان هذه معربة فكذلك
حضرموت واما مركبات الاعداد فالمفرد منها مستعمل بمعناه كخمسة عشر اذ اريد
بها هذا القدر وكذا العشرة فالعاطف المتضمن معتبر واذا اعتبر فقد تضمن معنى
وا تضمن معنى الحرف فلا وجه لاعرابه والثاني ان العدد في الاصل موضوع على ان
لا يعرب ما دام ما وضع له من تقدير الكميات فقط فان حقه ان يكون كالاصوات
ينطق بها ساكنة الاواخر وحروف التهجي وانما يعرب عند التباسه بالمعدود باب
نواصب الفعل مسئلة الباء الزائدة تعمل الجر في نحو ليس زيد بقائم وفاقا
وان الزائدة لا تعمل النصب في الفعل المضارع على الاصح قال الاخفش تعمل
قياسا على الباء الزائدة والفرق على الاول ان الباء الزائدة تختص بالاسم وان
ان الزائدة لا تختص لانها زيدت قبل فعل وقبل اسم وما لا يختص فاصله ان
لا يعمل ذكره ابو حيان مسئلة لا يتقدم معمول ان عليها عند جميع النحاة
الا الفراء فلا يقال طعامك اريد ان اكل ويجوز تقديم معمول معمول لن عليها
عند جميع النحاة الا الاخفش الصغير فيقول زيدا لن اضرب والفرق ان ان

مصدري ج || حرف موصول ومعمولها صلة لها ومعمول معمولها من تمام صلتها فكما لا يتقدم
صلتها عليها كذلك لا يتقدم معمول صلتها ولن بخلاف ذلك وحكم كي عند
الجمهور حكم ان لا يجوز تقديم معمول معمولها فلا يجوز ان يقال جئت النحو كي
اتعلم ولا النحو جئت كي اتعلم لانها ايضا حرف مصدري موصول كان فكما
لا يتقدم معمول صلة الاسم فكذا لا يتقدم معمول صلة الحرف الموصول واما
اذن فقال الفراء اذا تقدمها المفعول وما جرى مجراه بطل عملها فيقال ظنا حك
اذن اكرم واجاز الكسائي اذ ذاك الرفع والنصب قال ابو حيان ولا نص احفظ
عن البصريين في ذلك بل يحتمل قولهم انه يشترط في عملها ان تكون مصدرة
فلذا لا تعمل لانها لم تتصدر اذ قد تقدم عليها معمول الفعل ويحتمل ايضا ان يقال
تعمل لانها وان لم تتصدر لفظا فهي مصدرة في النية لان النية بالمفعول التاخير
ولقائل ان يقول لا يجوز تقدم معمول الفعل بعد اذن لانها ان كانت مركبة
من اذا وان فلا يجوز تقديم المعمول كما لا يجوز في ان وان كانت بسيطة واصلها
اذا الظرفية ونونت فلا يجوز ايضا لان ما كان في جزاء اذا لا يجوز تقديمه عليها
وان كانت حرفا محضا فلا يجوز ايضا لان ما فيه من الجزاء يمنع ان يتقدم معمول
ما بعدها عليها ولما كان من مذاهب الكوفيين جواز تقديم معمول فعل الشرط
على اداة الشرط اجازوا ذلك في اذن كما اجازوا ذلك في ان عمرو زيدا ان
تضرب اضرب مسئلة قال ابو حيان سال محمد بن الوليد بن ابي مهر و
كانا قد قرا كتاب سيبويه على المبرد ورأى ابن ابي مهر ان قد اتقنه لم اجاز سيبويه
اظهار ان مع لام كي ولم يجز ذلك مع لام النفي فلم يجب بشيء انتهى قال ابو حيان
والسبب في ذلك ان لم يكن ليقوم وما كان ليقوم ايجاب كان سيقوم فجعلت اللام

في مقابلة السين فكما لا يجوز ان يجمع بين ان الناصبة وبين السين او سوف
كذلك لا يجمع بين ان واللام التي هي مقابلة لها مسئلة اختلف في لم ولما
هل غيرتا صيغة الماضي الى المضارع او معنى المضارع الى المضي على قولين ونسب
ابو حيان الاول الى سيبويه ونقل عن المغاربة انهم صححوه لان المحافظة على
المعنى اولى من المحافظة على اللفظ والثاني مذهب المبرد وصححه ابن قاسم في الجنى
الداني وقال لان له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد لو وان الاول لا نظير له
خلاف ان الماضي بعد ان غير المعنى الى الاستقبال لا صيغة المضارع الى
لفظ الماضي والفرق كما قال ابو حيان ان ان لا يمتنع وقوع صيغة الماضي
بعدها فلم يكن له دعوى تغيير اللفظ موجب بخلاف لم ولما فانهما يمتنع وقوع صيغة
الماضي بعدهما فلهذا قال قوم بانه غيرت صيغته مسئلة الامر صيغة مرتجلة
على الاصح لا مقتطع من المضارع ولا خلاف ان النهي ليس صيغة مرتجلة وانما
يستفاد من المضارع المجزوم الذي دخلت لا عليه للطلب وانما كان كذلك
لان النهي يتنزل منزلة النفي من الايجاب فكما احتيج في النفي الى اداة احتيج الى
ذلك ولذلك كان بلا التي هي مشاركة في اللفظ للا التي للنفي مسئلة لا تدخل
على لا التي للنهي اداة شرط فلا في قولهم ان لا تفعل افعل للنفي المحض ولا يجوز
ان تكون للنهي لانه ليس خبرا والشرط خبر فلا يجتمعان وقال بعضهم هي لا
التي للنهي واذا دخل عليها اداة الشرط لم تجزم وبطل عملها وكان التاثير
لاداة الشرط وذلك بخلاف لم فان التاثير لها لا لاداة الشرط في نحو فان لم تفعلوا
والفرق ان اداة الشرط لم تلزم العمل فيما تدخل عليه اذ تدخل على الماضي فلم يكن
اذ ذاك اختصاص بالمضارع فضعفت بحيث دخل عامل مختص كان الجزم

لم يذكره ابو حيان في شرح التسهيل باب الحكاية مسئلة يحكى الاعلام بمن دون سائر المعارف هذا هو المشهور والفرق بينها وبين غيرها من المعارف من ثلثة اوجه احدها ان الاعلام تختص باحكام لا توجد في غيرها من الترخيم والامالة نحو الحجاج وعدم الاعلال في نحو مكوزة وحيوة ومحبب وحذف التنوين منها اذا وقع ابن صفة بين علمين فالحكاية ملحقة بهذه الاحكام المختصة بها الثاني ان اكثر الاعلام منقول عن الاجناس مغير عن وضعه الاول والحكاية تغيير مقتضى من والتغيير يانس بالتغيير والثالث ان الاعلام كثيرة الاستعمال ويكثر فيها الاشتراك فرفعت الحكاية توهم ان المستفهم عنه غير السابق لجواز ان السامع لم يسمع اول الكلام ذكر ذلك صاحب البسيط قال والفرق بين من حيث يحكى بها العلم وبين اي حيث لا يحكى بها بل يجب فيها الرفع فاذا قيل رايت زيدا او مررت بزيد يقال اي زيد من غير حكاية ان من لما كانت مبنية لا يظهر فيها اعراب جازت الحكاية معها على خلاف ما يقتضيه خبر المبتدا واما اي فانها معربة يظهر فيها الرفع فاستقبح لظهوره فيها مخالفتها بعدها لها ونظيره قول العرب انهم اجمعون ذاهبون لما لم يظهر اعراب النصب في الضمير اكدوه بالمرفوع ومنعهم

مسئلة

ان الزيدين اجمعون ذاهبون لما ظهر اعراب النصب لزموا التاكيد بالنصب لا يحكى المتبع بتابع غير العطف من نعت او بيان او تاكيد او بدل اتفاقا واما المتبع بعطف النسق ففيه خلاف حكاه في التسهيل من غير ترجيح ورجح غيره جواز حكايته قال ابو حيان والفرق بين العطف وبين غيره من التوابع ان العطف ليس فيه بيان للمعطوف عليه بخلاف غيره من التوابع فان فيه بيانا ان المتبوع هو الذي جرى ذكره في كلام المخبر واما في العطف فلا يبين ذلك بيانا ثابتا الا الحكاية

وايراد لفظ المخبر كلام الحاكي على حالة من الحركات وقال صاحب البسيط يشترط لجوازها ان يكون المعطوف عليه والمعطوف علمين نحو رايت زيدا وعمرا فان كان المعطوف عليه علما والمعطوف غير علم فنقل ابن الدهان منع الحكاية وهو الاقوى ونقل ابن بابشاذ جوازها تبعا او بعكسه لم تجز الحكاية اتفاقا

باب التصغير مسئلة قال ابو حيان ارؤس اذا سميت به امراة ثم خففت الهمزة بحذفها ونقل حركتها الى الراء فقيل ارس وصغرتها قلت اريس ولا تدخل الهاء وان كان قد صار ثلاثيا واذا صغرت هندا قلت هنيدة بالتاء والفرق بينهما ان تخفيف الهمزة بالحذف والنقل عارض فالهمزة مقدرة في الاصل وكانه رباعي لم ينقص منه شيء فان قلت لم تلحق بتصغير سماء اذا سميت به التاء الاصل مقدرا قلت لا يشبه تصغير سماء تصغير ارس لان التخفيف في ارس عارض بخلاف سماء فان الحذف لها لازم فيصير على ثلثة احرف فاذا صغرت فيلحقها الهاء وبهذا الفرق بين ارؤس وسماء اجاب ابو اسحق الزجاج بعض اصحاب موسى الحامض باب الوقف اذا وقف على المقصور المنون وقف عليه بالالف اتفاقا نحو رايت عصا واختلف في الوقف على المنقوص المنون فمذهب سيبويه انه لا يوقف عليه بالياء بل تحذف نحو هذا قاض ومررت بقاض ومذهب يونس اثباتها قال ابن الجنازي فان قلت فما بالهم اختلفوا في اعادة ياء المنقوص واتفقوا على اعادة الف المقصور قلت الفرق بينهما خفة الالف وثقل الياء تم الكتاب

بعون الملك الوهاب

على يد اقل الخليقة ابن محمد [illegible]

٢

۱۱

[illegible]